

دور الصحافة الأردنية في التنمية السياسية

دراسة تحليلية للمقال الصحفي في صحيفتي الرأي والعرب اليوم من

٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩

The Role of Jordanian Press in The Political Development

A Content Analysis of "AL-Rai Daily" And
"AL-Arab Alyawm Daily" Articales(2008-2009)

إعداد

محمد النعيمات

بإشراف

أ.د. عبد الرزاق الدليمي

قدمت هذه الرسالة إبتكمالاً للحصول على درجة الماجستير في الإعلام

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الآداب / قسم الإعلام

حزيران ٢٠١٠

ب

تفويض

أنا الطالب محمد عافت عواد النعيمات أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
بتزويد نسخ من رسالتي (دور الصحافة الأردنية في التنمية السياسية) للمكتبات أو المؤسسات
أو الهيئات عند طلبها.

الإسم :

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها دور الصحافة الأردنية في التنمية السياسية دراسة تحليلية وأجيزت بتاريخ ٢٩ حزيران لعام ٢٠١٠

أعضاء اللجنة المناقشة :

أ.د. حميدة سميسم.....رئيسا

أ.د. عبدالرزاق الدليمي مناقشا

أ.د. إبراهيم ابو عرقوب..... مناقشا خارجيا

الشكر والتقدير

بعد شكر الله عز وجل أشكر ذلك الإنسان العظيم الذي علمني حيث قال: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" صلى الله وسلم عليه.

ثم إنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور الفاضل عبد الرزاق الدليمي الذي أسهم معي في إنجاز هذا البحث. كما وأتقدم بالشكر الجزيل أيضاً للأستاذة الدكتورة حميدة سميح علي إهتمامها البالغ في موضوع بحثي إضافة إلى تقديمها النصح والإرشاد المستمر. ولا أنسى أن أقدم الشكر أيضاً إلى الأستاذ الدكتور إبراهيم أبو عرقوب والأستاذ الدكتور عصام الموسى علي الإرشاد والنصح المستمرين. وأشكر أيضاً الدكتور منور الربيعات الذي قدم لي المساعدة دائماً وودون تردد.

كما وأشكر وزير التنمية السياسية المهندس موسى المعاينة ووزارة التنمية السياسية ممثلة بالأمين العام والمديرين ورؤساء الأقسام المحترمين.
كما وأشكر السيد طاهر العدوان رئيس تحرير جريدة العرب اليوم.

محمد النعيمات

الإهداء

إلى والدي... رحمه الله

الذي تمنيت أن يشهد هذه المرحلة المهمة في حياتي

وإلى والدي... التي طالما شجعتني ودفعتني نحو الإنجاز

وإلى أخي العزيز محمود... الذي أتعلم منه معنى النجاح والقوة والاجتهاد.

وإلى أخواتي...

وإلى أصدقائي الأوفياء...

وأخيرا أهديها إلى كل المخلصين في هذا العالم

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ط
فهرس الملاحق	ك
الملخص باللغة العربية	ل
الملخص باللغة الإنجليزية	ن
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
المقدمة	١
مشكلة الدراسة وأسئلتها	٢
أهمية الدراسة	٥
مصطلحات الدراسة	٧
محددات الدراسة	٩
١٠	١٠
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول :	
أولا : الصحافة الأردنية	١١
ثانيا : حرية الصحافة	١٢
ثالثا : الإعلام التنموي	٢٣
رابعا : الرأي العام	٢٨
خامسا : المقال الصحفي	٣٢
٣٦	٣٦

المبحث الثاني :

- أولا : التنمية السياسية ٤٣
- ثانيا : مفهوم التنمية السياسية ٤٤
- ثالثا : التنمية السياسية في الأردن ٤٦
- رابعا: وزارة التنمية السياسية ٤٩
- خامسا : مؤشرات التنمية السياسية ٥٢

المبحث الثالث :

- أولا: نظرية ترتيب الأولويات (الأجندة) ٥٦
- ثانيا: نظرية حارس البوابة الإعلامية ٥٩

المبحث الرابع :

- الدراسات السابقة ٦٣
- التعليق على الدراسات السابقة ٧٠

الفصل الثالث : منهجية الدراسة وعينتها ٧١

- أولا : منهجية الدراسة ٧٢
- ثانيا : مجتمع الدراسة وعينتها ٧٢
- ثالثا : أداة الدراسة ٧٧
- رابعا : وحدة التحليل ٧٧
- خامسا : فئات التحليل ٧٨
- سادسا : صدق وثبات الأداة ٨٥
- سابعا : المعالجة الإحصائية للبيانات ٨٧

٨٨	الفصل الرابع : نتائج الدراسة
٨٩	أولاً: موضوعات التنمية السياسية التي تناولتها الصحف الأردنية
٩٥	ثانياً: القيم التي تحملها موضوعات التنمية السياسية في الصحف الأردنية
٩٨	ثالثاً: الاتجاهات التي تحملها الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية
١٠١	رابعاً: مواكبة الصحف الأردنية لأحداث التنمية السياسية
١٠٣	خامساً: الجمهور المستهدف
١٠٥	سادساً: وسائل الإقناع
١٠٨	سابعاً: الأسلوب المتبع
١١٢	ثامناً: موقع المقال
١١٤	تاسعاً: حصة وزارة التنمية السياسية
١١٦	عاشراً: مقالات التنمية السياسية
١١٩	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات
١٢٠	مناقشة النتائج
١٢٤	التوصيات
١٢٥	قائمة المراجع
١٣٥	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	تواريخ وأعداد الصحف لعينة الدراسة	٧٥
٢	التكرارات والنسب المئوية لموضوعات التنمية السياسية التي تناولتها الصحف الأردنية من حيث عدد تكرارات الموضوع في المقالات	٨٩
٣	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على الموضوعات التي تتناولها الصحيفتان من حيث عدد المقالات	٩٣
٤	التكرارات والنسب المئوية للقيم التي تتبناها الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية في مقالاتها	٩٥
٥	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على القيم التي تتبناها الصحيفتان في مقالاتها	٩٧
٦	التكرارات والنسب المئوية للاتجاهات التي حملتها الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية	٩٨
٧	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على الاتجاهات في الصحيفة (الرأي والعرب اليوم)	١٠٠
٨	التكرارات والنسب المئوية لمواكبة المقال الصحفي في الصحف الأردنية لأحداث التنمية السياسية	١٠١
٩	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على مواكبة المقال للأحداث	١٠٣
١٠	التكرارات والنسب المئوية للجمهور المستهدف في المقال الصحفي في الصحف الأردنية	١٠٤
١١	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على الجمهور المستهدف	١٠٥
١٢	التكرارات والنسب المئوية لوسيلة الإقناع المستخدمة في المقالات لشرح عملية التنمية السياسية	١٠٦
١٣	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على وسيلة الإقناع المستخدمة	١٠٨

١٠٩	التكرارات والنسب المئوية لطبيعة الأسلوب المستخدم في المقالات لشرح موضوعات التنمية السياسية	١٤
١١١	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على طبيعة الأسلوب المستخدم	١٥
١١٢	التكرارات والنسب المئوية لموقع مقالات التنمية السياسية في الصحف الأردنية	١٦
١١٣	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على موقع المقال	١٧
١١٤	التكرارات والنسب المئوية للموضوعات التي تغطي وزارة التنمية السياسية في الصحف الأردنية من حيث عدد المقالات التي تناولت هذه الموضوعات	١٨
١١٥	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على تغطية المواضيع المتعلقة بوزارة التنمية السياسية من حيث عدد المقالات	١٩
١١٦	التكرارات والنسب المئوية لمقالات الصحف الأردنية والمقالات التي تناولت موضوعات التنمية السياسية	٢٠
١١٨	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على الموضوعات التي تناولها الصحيفتان للمقالات	٢١

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
١٣٦	استمارة تحليل مضمون الصحف الأردنية (الرأي والعرب اليوم)	١
١٣٧	كشاف تحليل مضمون الصحف الأردنية (الرأي ، العرب اليوم)	٢
١٤١	الرسم البياني لموضوعات التنمية السياسية التي تناولتها الصحف الأردنية	٣
١٤٢	الرسم البياني للقيم التي تحملها موضوعات التنمية السياسية في الصحف الأردنية	٤
١٤٣	الرسم البياني للاتجاهات التي تحملها الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية	٥
١٤٤	الرسم البياني لمواكبة الصحف الأردنية لأحداث التنمية السياسية	٦
١٤٥	الرسم البياني للجمهور المستهدف	٧
١٤٦	الرسم البياني لوسائل الإقناع	٨
١٤٧	الرسم البياني للأسلوب المتبع	٩
١٤٨	الرسم البياني لموقع المقال	١٠
١٤٩	الرسم البياني لحصة وزارة التنمية السياسية	١١
١٥٠	الرسم البياني لمقالات التنمية السياسية	١٢

دور الصحافة الأردنية في التنمية السياسية

دراسة تحليلية للمقال الصحفي في صحيفتي الرأي والعرب اليوم من

٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩

إعداد

محمد النعيمات

بإشراف

أ.د. عبد الرزاق الدليمي

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة الأردنية (الرأي والعرب اليوم) في التنمية السياسية ، من خلال المقال الصحفي المنشور في صفحاتها ، وفيما إذا كان موضوع التنمية السياسية جزءا من أجندة الصحافة الأردنية ، مع التعرف على الطرق والكيفية التي تناولت موضوعات التنمية السياسية بها.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة تحليل المضمون بواقع (١٠) فئات ضمت خلالها (٤٢) وحدة تحليل ، وقد تم أيضا التحقق من ثبات أداة الدراسة بإجراء إختبار بعدي للثبات باستخدام معادلة هولستي وبلغت نتيجة الاختبار (٨٨%) ، وتطبيق الأداة بتحليل عينة مكونة من (٤٨) عددا من الصحف الأردنية (الرأي والعرب اليوم) الواقعة بين تاريخ أيار ٢٠٠٨ وبين نيسان ٢٠٠٩ ، ولغايات تحليل البيانات تم استخدام أسلوب التكرارات والنسب المئوية مع اختبار مربع كاي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن إهتمام الصحافة الأردنية في التنمية السياسية من خلال المقالات الصحفية قليل مقارنة بحجم المقالات المنشورة ، إذ بلغت نسبة هذه المقالات (٨,٨%) من حجم المقالات المنشورة.

ودل ذلك على أن الصحافة الأردنية لا تقوم بنشر المقالات الصحفية عن موضوعات التنمية السياسية إلا في حال وجود أحداث لها صلة بالتنمية كالانتخابات النيابية وصدور تقارير الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في الأردن وما شابهه. إشارة إلى أن هذه الصحف لا تضع موضوعات التنمية السياسية في أجندتها .

وأشارت النتائج أيضا إلى عدم وجود اهتمام بوزارة التنمية السياسية من خلال عدد المقالات ومن خلال عدم ربط مقالات التنمية السياسية بها.

ويجدر الإشارة بالقول إلى أن الصحافة الأردنية تعتمد في مقالاتها، حول ماتمت كتابته عن موضوعات التنمية السياسية، على أسلوب طرح الأفكار المتزن ووسائل الإقناع العلمية في الطرح.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع أجندة وأولويات واضحة حول موضوعات التنمية السياسية لدى الصحف الأردنية كما أوصت بضرورة استقطاب الكتاب المهتمين بموضوعات التنمية السياسية وتخصيص عدد من المقالات لهم للكتابة في هذا الموضوع المهم.

The Role of Jordanian Press in The Political Development

A Content Analysis of "AL-Rai Daily" And

“AL-Arab Alyawm Daily” Articales(2008-2009)

Prepared by

Mohammad Alniamat

Supervisor

Prof. Abdulrazaq Al dulaimi

Abstract

The study aims at recognizing the Jordanian media's (Al-Rai Daily and Al-Arab Alyawm Daily) role in political development via the article published in its pages and whether the subject of political development is a part of its agenda, also recognizing the ways of covering the political development topics.

The study has depended on the descriptive analytical procedure using the content analysis method of ten categories that included forty-two analysis units. The study has been proved by testing its reliability and also implementing the method by analyzing a sample that consists of (48) Jordanian newspapers between (May 2008 & April 2009). For the purpose of analyzing the data, frequency and percentage with chi square test have been used.

The study concluded that the interest of Jordanian media in development is simple. In fact, (8.80%) of the published articles cover topics regarding development.

This shows that the Jordanian media doesn't publish articles which relate to political developments unless they include events relevant to development, such as elections and issuing UN reports about human rights in Jordan and so on. These newspapers don't include any subjects

about political development in its agenda. The results show that there is no interest towards the ministry of political development according to the published articles and never relating political development articles to the ministry.

It's worthy to say that Jordanian media depends on giving ideas in a balanced way. It also depends on the means of persuasion about what have been written concerning political development topics.

The study urged on the necessity of setting an agenda and clear priorities about political development topics for Jordanian newspapers. Moreover, attracting authors who are interested in political development issues.

Finally dedicating a number of articles relevant to this important topic.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

– المقدمة

– مشكلة الدراسة وأسئلتها

– أهمية الدراسة

– مصطلحات الدراسة

– محددات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة :

عندما نتحدث عن التنمية فإنه يخطر لدينا أنواع كثيرة من مجالات التنمية كالتنمية الاقتصادية ، والتنمية الاجتماعية ، والتنمية البشرية وما إلى ذلك .. ولكن مفهوم التنمية الحقيقي والشامل أعمق من أن نختزله في مجال تنمية محددة ، ولو أن تحقيق مجال واحد من مجالات التنمية أو أكثر يؤدي بالضرورة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الشاملة .

ولأن المجتمع الإنساني يختلف بحاجاته واهتماماته ومجالاته ، فقد كان لا بد لأي فرد أو مجتمع أو حتى دولة أن تركز على جوانب مختلفة من جوانب التنمية ، فالتنمية الاقتصادية للدول والأفراد المعنيين بالإقتصاد والتنمية الاجتماعية للأسر والأفراد والجماعات المهمة بها، أما التنمية السياسية فإنها تعني كل المجتمعات والأفراد والدول ، ذلك أنه من دون تنمية سياسية لا يمكن أن تتحقق معظم مجالات التنمية ولا يمكن لأي مجتمع أن يزدهر ويتطور إلا إذا كان يعيش حالة حقيقية من الديمقراطية والمشاركة السياسية ويملك الوعي السياسي الحقيقي لمعرفة حقوقه وواجباته المنوط بها سعياً لتحقيق كافة مجالات التنمية الأخرى. وبصرف النظر عن حداثة هذا المفهوم فإنه يؤدي إلى الوصول نحو حالة التنمية الإنسانية الشاملة بلا أدنى شك.

ويعد مفهوم التنمية السياسية مفهوماً حديثاً من الناحية التاريخية حيث لم يظهر إلا في وقت قريب عقب الحرب العالمية الثانية في الدول الغربية ، وبقي متأخراً لدى دول العالم الثالث حتى مرحلة ما بعد الإستقلال. (أبو جابر، ٢٠٠٥، ص ١٧).

وأما في الوطن العربي فقد كانت النظم السياسية الرسمية قلما تهتم بموضوعات الديمقراطية والتنمية السياسية وغيرها ، في حين كان الشارع العربي قليل الرغبة في التضحية من أجل الظفر بحقوقه ومكاسبه السياسية مما أدى إلى تأخير ملحوظ لعملية التنمية السياسية من الجهات الرسمية والشعوب العربية. (فريجات، ٢٠٠٥، ص ١٤).

أما في الأردن فقد طرح مفهوم التنمية السياسية لأول مرة بشكل واضح في عهد الملك عبدالله الثاني وبالتحديد في كتاب التكليف السامي لحكومة فيصل الفايز بتاريخ ٢٣ تشرين الأول لعام ٢٠٠٣ ، وأعقب ذلك مباشرة تأسيس وزارة التنمية السياسية بمبادرة ملكية ، من أجل التأكيد على سعي الإرادة السياسية الملكية لإشراك جميع فعاليات وقطاعات المجتمع في عملية التنمية السياسية وتسريعاً لخطا الديمقراطية. (المعاينة، ٢٠١٠).

وبما أن الصحافة كانت وما تزال السلطة الرابعة والرقابية وأداة التواصل بين صناعات القرار والمواطنين وأن حرية الصحافة أساس المبادئ الديمقراطية في أي مجتمع بحيث تشارك الصحافة الحرة بتشكيل الرأي العام تجاه قضية من القضايا السياسية وغيرها. فقد كان لها أثر كبير في الحياة السياسية بشتى أنواعها ومن ضمنها موضوع التنمية السياسية (العبادي، ٢٠٠٨، ص ١٣ - ٢٢).

فمنذ أن نشأت فكرة التنمية السياسية والصحافة الأردنية تهتم وتشجع التنمية السياسية وتقرّد صفحات حول مواضيعها المثارة كالإصلاح السياسي وقوانين الأحزاب ومجالس النواب وغيرها. (العدوان ٢٠١٠).

فوسائل الإعلام هي في الحقيقة مرآة تعكس تنوع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والإعلام في الدول الديمقراطية أوسع مجالاً للحريات بتعدد مصادره ومؤسساته. أما في الدول الشمولية فهو أحد أجهزة الدولة الذي يوجه بحسب قناعات وتوجهات الحزب الحاكم . (فريجات ٢٠٠٥ ص ١٨٠ - ١٨١).

والإعلام في الأردن يقوم بدور مهم وحاسم في مجالات التنقيف والتوعية وإدامة الحوار من أجل تفعيل دور المواطن في بناء صروح التنمية ودعوة المواطنين إلى المشاركة في صنع القرار من خلال حسر الهوية بين المواطن والمسؤول وبناء حوار مؤسس على الثقة والشراكة التفاعلية وبعيداً عن الأجندة الضيقة المتخذة. (المعاينة ٢٠١٠).

والمنتبع للإعلام والتنمية السياسية يرى أن الإثنين يكملان بعضهما بعضاً فلا يمكن تحقيق تنمية سياسية حقيقية في ضوء غياب الإعلام ، ذلك أن الإعلام هو الوسيلة الأسهل لتوصيل الأفكار والقناعات إلى المواطنين ، وبالمقابل أيضاً لا يمكن أن يتحقق الإعلام الهادف من دون تنمية سياسية تدفع إلى معرفة الحقوق والواجبات وتسعى دائماً على خط واحد هي ووسائل الإعلام المختلفة وعلى رأسها الصحافة إلى خدمة الوطن والإنسان في شتى الميادين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تكمن مشكلة الدراسة ، في معرفة كيفية تغطية الصحافة الأردنية من خلال المقال الصحفي فيها لموضوعات التنمية السياسية.

لاسيما وأن مثل هذه الدراسات قل وجودها والتي تلقي الضوء على دور الصحافة الأردنية في نشر التنمية السياسية وموضوعات التنمية السياسية ، والتي من خلالها نستطيع التعرف على كيفية تناول هذه الصحف لموضوعات التنمية السياسية وأهدافها والقيم التي تحملها إضافة إلى التعرف على الجماهير المستهدفة ومدى مواكبة المقالة للأحداث وغيره...
علما بأن المقال الصحفي يقوم بدور بارز في التأثير على الآراء والإتجاهات السياسية التي لها علاقة بالتنمية السياسية .

وعليه فإن الباحث ومن خلال هذه الدراسة يسعى للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بدور الصحافة الأردنية في التنمية السياسية من خلال الأسئلة التالية :

١ - ما موضوعات التنمية السياسية التي تناولتها الصحف الأردنية في المقالات الصحفية ؟
وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول هذه الموضوعات في عينة الدراسة ؟

٢- ما القيم التي حملتها الصحف الأردنية عن موضوعات التنمية السياسية في مقالاتها ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول هذه القيم في عينة الدراسة؟

٣- ما أهم الاتجاهات التي حملتها الصحف الأردنية في مقالاتها عن موضوعات التنمية السياسية ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول هذه الاتجاهات في عينة الدراسة ؟

٤- ما مدى مواكبة الصحف الأردنية لأحداث التنمية السياسية في مقالاتها؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول مواكبة المقال للأحداث في عينة الدراسة؟

٥- من الجمهور المستهدف من خلال نشر المقال الصحفي في الصحف الأردنية ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول الجمهور المستهدف في عينة الدراسة ؟

٦- كيف كانت وسائل الإقناع في الصحف الأردنية من خلال المقالات لشرح موضوعات التنمية السياسية ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول هذه الوسائل في عينة الدراسة ؟

٧- ما الأساليب المتبعة في شرح مقالات التنمية السياسية ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول هذه الأساليب في عينة الدراسة ؟

٨ - ما موقع مقالات التنمية السياسية في الصحف الأردنية ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات

إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول موقع المقال في عينة الدراسة ؟

٩ - ما حصة وزارة التنمية السياسية من تلك المقالات ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات

إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول حصة الوزارة من تلك المقالات في عينة الدراسة ؟

١٠- ما حصة مقالات التنمية السياسية من المقالات المنشورة في الصحف الأردنية ؟ وهل

توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول حصة مقالات التنمية السياسية

من المقالات في عينة الدراسة؟

أهمية الدراسة :

بما أن مثل هذه الدراسات التي تبحث في دور الصحافة في التنمية السياسية تكاد

تكون محدودة ، مقارنة بالدراسات التي تبحث في التنمية السياسية ، فإن أهمية الدراسة تكمن

فيما يلي :

١ - تساعد هذه الدراسة الصحف الأردنية على معرفة موضوعات التنمية السياسية والفئات

التي ينبغي التركيز عليها من أجل لعب دور مناسب في تحقيق التنمية السياسية .

٢ - تهتم هذه الدراسة النخب السياسية والعاملين في قطاعات السياسة الأردنية وكذلك

وزارة التنمية السياسية ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة الإعلام ومجلسي النواب

والأعيان ومراكز حقوق الإنسان والأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الصحفية وأصحاب القرار السياسي... إلخ .

٣ - تحتاج المملكة الأردنية لمثل هذه الدراسة للنهوض بواقع التنمية السياسية والحريات العامة ، والتعددية السياسية التي دعا إليها الملك عبدالله الثاني في معظم خطبه وكتب التكليف السامية من أجل صون حرية المواطن الأردني وتنقيفه سياسيا .

٤ - تصنف تقارير الأمم المتحدة الأردن ضمن الدول التي تحدث فيه إنتهاكات لحقوق الإنسان ، ولهذا فإن الأمر يستدعي من الصحافة الأردنية وضع خطط واضحة لتحقيق الوعي السياسي والتنمية السياسية الحقيقية.

٥ - تعد هذه الدراسة إحدى الدراسات القليلة التي تناولت موضوع المقال المنشور في الصحف الأردنية ودوره في التنمية السياسية. مع العلم أن هناك دراسات كثيرة تناولت موضوع التنمية السياسية دون ربطه بالمقال الصحفي.

٦ - ويحتاج أيضا لمثل هذه الدراسة طلبة الإعلام والعاملون في مجال الإعلام والطلبة في مجال العلوم السياسية والمهتمون بعملية التنمية السياسية . إضافة إلى أهميتها بالنسبة للرأي العام الأردني .

مصطلحات الدراسة :

التنمية السياسية : عملية توعية للمواطنين بالحقوق والواجبات السياسية والأخذ بأيديهم نحو اتجاهات سياسية صحيحة قائمة على الديمقراطية والتعددية واحترام وجهة النظر المغايرة في ظل الانتماء للوطن وقيادته ودستوره . (الرفوع ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١).

الصحافة : مهنة من يجمع الأخبار والآراء وينشرها في صحيفة أو مجلة.(المعجم الوسيط، ١٩٨٥، ص ٥٢٧).

الصحافة الأردنية : ويقصد بها هنا صحيفة الرأي اليومية و صحيفة العرب اليوم اليومية.

المقال : الأداة الصحفية التي تعبر بشكل مباشر عن سياسة الصحيفة وعن آراء بعض كتابها في الأحداث اليومية الجارية وفي القضايا التي تشمل الرأي العام المحلي والدولي .. من خلال شرح وتفسير الأحداث الجارية والتعليق عليها بما يكشف عن أبعادها ودلالاتها المختلفة . (أبو زيد ، ١٩٨٥ ، ص ١٧٩).

تحليل المضمون : هو أداة منهجية للدراسة الكمية والكيفية لمضمون وسيلة اتصال ، وهو أداة الملاحظة ووصف مادة الاتصال ، وأداة لاختيار فروض معينة عن مادة الاتصال وأداة التنبؤ (عبد الرحمن، ١٩٨٢، ص ١٩).

محددات الدراسة :

- ١ - اقتصرت الدراسة على صحيفتين أردنيتين يوميتين؛ وهما صحيفة الرأي التي تعد صحيفة شبه رسمية تنطق باسم الحكومة وتمتلك مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية أكثر من نصف أسهمها (عبيدات، ٢٠٠٣، ص٢٦٠). وصحيفة العرب اليوم المملوكة من قبل القطاع الخاص (المرجع السابق، ص٢٦٦).
- ٢ - اقتصرت الدراسة على تحليل محتوى المقال المنشور في صحيفتي الرأي والعرب اليوم بما في ذلك المقالات المترجمة والعربية.
- ٣ - اقتصرت الدراسة على عينة من الصحيفتين تقع بين ٢٠٠٨/٥/١٤ و ٢٠٠٩/٤/٢٤ .
- ٤ - اقتصرت الدراسة على أداة تحليل المضمون المعدة لهذا البحث .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول :

أولاً : الصحافة الأردنية .

ثانياً : حرية الصحافة .

ثالثاً: الإعلام التنموي .

رابعاً: الرأي العام.

خامساً:المقال الصحفي .

المبحث الثاني :

أولاً : التنمية السياسية .

ثانياً : مفهوم التنمية السياسية .

ثالثاً : التنمية السياسية في الأردن .

رابعاً: وزارة التنمية السياسية .

خامساً : مؤشرات التنمية السياسية .

المبحث الثالث :

أولاً: نظرية ترتيب الأولويات (الأجندة) .

ثانياً: نظرية حارس البوابة الإعلامية .

المبحث الرابع:

الدراسات السابقة

التعليق على الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول :

الصحافة الأردنية

انطلقت الصحافة الأردنية مع بداية تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢٠ لاسيما وأنها كانت مزدهرة ومنتشرة في بعض المناطق والدول المجاورة كسورية ومصر والعراق. ويعود ذلك إلى الإهمال الذي حظيت به منطقة شرق الأردن إبان الحكم العثماني من جهة وانتشار الجهل والأمية بين الكثير من فئات المجتمع آنذاك من جهة أخرى. (الموسى، ١٩٩٨، ص ٨١-٨١).

ولذلك فقد كانت البداية متواضعة للغاية ولم يكن الحصول على المطبوعة أمرا سهلا وكانت طريقة الكتابة على أساس خط اليد والطباعة على الجلاتين .
وقد مرت الصحافة في الأردن عقب الثورة العربية الكبرى أي مع تأسيس أول نواة الدولة الأردنية عام ١٩٢١ وحتى يومنا هذا بأربع مراحل كان لكل مرحلة شكلها ودورها في متابعة الأحداث والتفاعل معها وهذه المراحل هي :

المرحلة الأولى (البداية) :- (١٩٢١-١٩٤٦)

كانت البداية متواضعة جدا حتى أن الصحافة آنذاك ومنها صحيفة الحق يعلو ،
الصحيفة الأولى لإمارة شرق الأردن، كانت تكتب بخط اليد وتطبع على الجلاتين ولم يكن

الحصول على المطبعة بالأمر السهل فتأخر وصولها إلى عمان حتى عام ١٩٢٣ عندما تم استقدام أول طابعة ومن ثم توالى بعد ذلك المطابع والصحف بالظهور ومن الأمثلة على ذلك صحيفة الشرق العربي والشريعة وجريدة العرب وصدى العرب (الموسى، ١٩٩٨، ص ٨٣).

تميزت الصحافة الأردنية في هذه المرحلة والتي كانت في ظل الانتداب البريطاني بالأسلوب الداعي لمواجهة الاستعمار البريطاني والفرنسي عامة والانتداب البريطاني خاصة مع الدعاوي إلى الاستقلال والوحدة العربية ومقاومة الصهيونية والتصدي لها ومحاربة المحسوبية والرشوة والفساد الأخلاقي (عبيدات ، ٢٠٠٣، ص ٤٤).

ومع الضغط الحاصل على الصحافة في هذه المرحلة إلا أنها اشتهرت أيضا باهتمامها بالأدب وخاصة أن كثيرا من الكتاب كانوا من الشعراء والمفكرين والأدباء حتى أن الأمير عبدالله بن الحسين الذي كان يشتهر بالشعر والأدب كان له نصيب في العمل الصحفي فكان يقوم بالكتابة في الصحف بأسماء مستعارة وكان يشتهر بالرمز (س.ذ) الذي هو اختصار لكلمتي "سامي الذرى" ومن خلال هذا الرمز كان يثري الصحافة الأردنية ويساهم ويشارك بها في مواضيع مختلفة (الموسى، ١٩٩٨، ص ١٠٧).

ولأن الفترة الواقعة ما بين ١٩٢١-١٩٤٦ تعد فترة حرجة سياسيا وعسكريا واجتماعيا، وبما أن الانتداب البريطاني مازال حينها موجودا في منطقة شرق الأردن فقد كانت الرقابة حول هذه الصحف وحول مضامينها موجودة أيضا ، وقامت الحكومة الأردنية باستعمال قوانين للنشر مستتبطة من قانون النشر العثماني لعام ١٩٠٩ والذي أعطى الحكومة

الكثير من الصلاحيات في نظام مراقبة المطبوعات كالمنع من نشر أو طبع أي خبر يشكل تهديداً لأمن واستقرار الإمارة. (الموسى، ٢٠٠٣، ص ٢٦٣-٢٦٤).

ومع ذلك فقد ظل هذا القانون يسيطر على المطبوعات كافة وعلى رأسها الصحافة حتى عام ١٩٥٣ حيث ظهر قانون مطبوعات جديد ألغى بدوره العمل بقانون المطبوعات العثماني، مع العلم بأنه قد طرأت تعديلات إلى ما بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٣٥ على قانون المطبوعات العثماني على بعض الفقرات إلا أن القانون العثماني للنشر ظل يسيطر على المطبوعات والصحافة حتى عام ١٩٥٣ كما سبق ذكره (الموسى، ١٩٩٨، ص ٤٨-٤٩).

ويجدر الذكر إلى أن منطقة شرق الأردن كانت تعاني منذ الحكم العثماني وحتى مرحلة الانتداب البريطاني من الفقر والامية حيث لم تقم الدولة العثمانية بإنشاء المدارس والجامعات في هذه المنطقة بينما حظيت مناطق مجاورة بنصيب أوفر من المدارس، وكذلك الأمر إبان الانتداب البريطاني. ولم يشهد الأردن وجود مدارس نظامية حتى بداية الحكم الهاشمي عام ١٩٢١.

المرحلة الثانية :- (١٩٤٦-١٩٧٠)

تم استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في هذه المرحلة في عام ١٩٤٦ واستطاعت الصحف أن تنتشر بشكل أوسع من ذي قبل وخاصة في منطقة الضفة الغربية فظهرت الصحف اليومية والحزبية والأسبوعية وكانت معظمها صادرة من فلسطين كما وتم إصدار قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٥٣ الذي يعطي الصحف حرية أوسع مما في قانون النشر

العثماني ١٩٠٩ واستطاع هذا القانون مع التعديلات التي أدخلت عليه أن يعطي للحكومة الحق باعطاء التراخيص للصحف والمجلات ، وأيضا الحق بسحب التراخيص لتلك المجلات والصحف في حال قيامها بالمساس بالأمن القومي أو التعدي على الدستور الملكي أو القومية العربية أو الإساءة للآداب العامة ، كما تم منع الصحف تلك الفترة من نشر أي أخبار عن الأسرة المالكة إلا بالموافقة الملكية وكذلك الأمر بالنسبة للأخبار العسكرية (روو، ١٩٨٩، ص١٢٢).

اهتمت الصحف في هذه المرحلة بالعديد من القضايا فكانت القضية الفلسطينية على رأسها خاصة بعد عام ١٩٤٨ عندما خسر العرب معظم أراضي فلسطين باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة ، وظهرت في تلك الفترة فكرة القومية العربية بعدما سيطر الضباط الأحرار في مصر على الحكم هناك، وانتشر الفكر القومي العربي بالإضافة إلى الفكر الشيوعي والاشتراكي الذي جاء من جهة الاتحاد السوفيتي (عبيدات، ٢٠٠٣، ص٨٩-٩٠).

كما شهد العام ١٩٥١ استشهاده الأمير عبدالله بن الحسين والذي لقب فيما بعد بالملك المؤسس (عبدالله الأول ابن الحسين) ليتولى الملك من بعده ابنه الملك طلال بن عبدالله في نفس السنة . ويعد عهد الملك طلال الممتد بين تموز ١٩٥١ وبين آب ١٩٥٢ من أهم المراحل التي لا بد من ذكرها في مجال الحريات والديموقراطية ، فقد استطاع في عهده أن يقوم بالمنجزات السياسية التالية :-

— إقرار الدستور الأردني في عام ١٩٥٢.

— المساهمة في التأكيد على فصل السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية.

— تنظيم الحريات والحقوق والواجبات الوطنية الأردنية.

— إفساح المجال للتجربة الديمقراطية عن طريق إيجاد حكومة دستورية مسؤولة أمام مجلس النواب (العرموطي، ٢٠٠٧، ص ٨٦-٩٣).

وقبل هزيمة حزيران ١٩٦٧ بدأت الصحف حالة عدم انضباط فأصبحت لا تألو جهدا بالتجهم على الحكومات الأردنية وأحيانا أخرى على النظام الأمر الذي إستدعى رئيس الحكومة حينها وصفي التل بإدماج بعض الصحف حيث صدر قانون المطبوعات لسنة ١٩٦٧ ، ثم تلا ذلك هزيمة ١٩٦٧ من نفس العام أفرزت مواقف حرجة أدت إلى حرب ١٩٧٠ الداخلية بين الفصائل الفلسطينية المسلحة والجيش الأردني مهدت بذلك بظهور مرحلة جديدة من مراحل الحياة السياسية في الأردن تغيرت على إثرها طبيعة الصحافة الأردنية (عبيدات، ٢٠٠٣، ص ٥٣) .

وتعد هذه المرحلة من أكثر المراحل الحرجة التي مرت بها الأردن والعالم العربي بداية بنكبة فلسطين ١٩٤٨ وانتهاء بأحداث ١٩٧٠ وهذا بالطبع أدى إلى التأثير على قدرة الصحافة الأردنية ، وما قرارات الدمج إلا نتيجة لهذا التخبط الذي مرت به الصحف الأردنية، الأمر الذي جعل الحكومة الأردنية تفكر بأخذ دور لها في الصحافة حيث مهد ذلك لظهور مرحلة جديدة من مراحل الصحافة الأردنية .

المرحلة الثالثة:- (١٩٧١-١٩٨٩)

في هذه المرحلة أصدرت الحكومة صحيفة الرأي عام ١٩٧١ وهي صحيفة شبه رسمية يومية . وفي هذه المرحلة بالذات باستطاعتنا أن نقول : إن الصحافة الأردنية أخذت تصنف على أساس أنها صحافة موالية كما يصفها(روو،١٩٨٩،ص١١٣) ، فقد تم إصدار صحيفة الرأي عام ١٩٧١ عن المؤسسة الصحفية الأردنية كصحيفة شبه رسمية تنطق باسم الحكومة وذلك لمواجهة الدعايات الاعلامية والحملات التي شنت على الأردن بعد حرب ١٩٦٧ (الموسى ،١٩٩٨،ص١٤٧).

في هذه المرحلة أيضا صدر قانون المطبوعات والنشر العام ١٩٧٣ والذي وصف بأنه أكثر تساهلا حيث أعطى الصحف المزيد من الحرية والشمولية (عبيدات ص ١٣٠) . وتميزت هذه المرحلة من حيث مضمون الصحف الأردنية بالاهتمام بالأخبار ذات العلاقة بمفهوم التنمية وبدا الاهتمام بالقضايا التي تهتم بالانجازات الحكومية ضمن الخطط التنموية الأردنية كما أظهرت الصحف اهتماما بارزا بالأخبار الشبابية والموضوعات الأدبية والعلمية والخدمات والتسلية (عبيدات،٢٠٠٣،ص٥٥).

ويتبين في هذه المرحلة وجود مساحة حكومية في الساحة الإعلامية مقارنة بالمرحل السابقة ، ووجود قانون مطبوعات مناسب للعمل الصحفي ، بالرغم من أن هذه المرحلة كانت تحكمها الأحكام العرفية التي امتدت منذ عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٨٩ ، وهذا كله بالطبع أدى إلى التمهيد للمرحلة الرابعة من مراحل الصحافة الأردنية .

المرحلة الرابعة :- (١٩٨٩ وما بعدها)

بعد أن إنتهت مجريات هبة الجنوب المعروفة باسم (هبة نيسان ١٩٨٩) أطلق على هذه المرحلة بالذات مرحلة العودة إلى الحياة الديمقراطية ، فقد تم إلغاء الأحكام العرفية التي دامت منذ عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٨٩ وأجريت انتخابات نيابية وسمح للمواطنين بالتظاهر وإقامة المهرجانات الخطابية وفسح المجال أمام الصحف للتعبير بحرية أوسع وأكبر من ذي قبل فاستطاعت الصحافة ملامسة هموم الناس والدفاع عن قضاياهم بعيدا عن الخوف من قرارات المنع والتعطيل وإلغاء الرخص.(الموسى،١٩٩٨،ص١٦٧).

وقد عرفت مرحلة التسعينات في القرن العشرين ليس فقط على مستوى الأردن ولكن على مستوى بعض الدول العربية كمصر والمغرب واليمن وتونس انفتاحا سياسيا وليبراليا سمح من خلاله بوجود تعددية إعلامية أدت إلى المزيد من الحريات الإعلامية . ولكن هذا الانفتاح لم يجعل من تلك النظم الإعلامية نظما ديمقراطية أو ليبرالية كما كان يتوقع منها إلا أنه أدى بها إلى خليط من نظام إعلامي سلطوي ، ونظام إعلامي ديمقراطي (أبوزيد،٢٠٠٧،ص١٤٤).

وصدر في عام ١٩٩٣ قانون مطبوعات جديد اتصف بأنه الأفضل من بين سابقه وكان أهم ما نص عليه هذا القانون " الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل أردني وله أن يعرب عن رأيه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم في وسائل التعبير والإعلام" وظهرت في تلك الفترة الكثير من الصحف اليومية والأسبوعية والحزبية والمستقلة (الموسى،٢٠٠٣،ص٢٧٢-٢٧٣) .

ولكن في ظل هذه الظروف الديمقراطية والحرية التي تمتعت بها الصحف في هذه المرحلة إلا أنها لم تستطع أن تغتنم الفرصة بشكل إيجابي فقد عجت المحاكم بالقضايا الصحفية من جهة وكان مضمون الصحف متدنيا نسبة إلى المراحل السابقة من جهة أخرى بمعنى أن المحتوى الثقافي أضحى متدنيا وتمسكت بعض الصحف بأسلوب الإثارة وتوسعت رقعة انتشار الصحف الصفراء الأمر الذي أدى فيما بعد لتزايد عدد القضايا الصحفية بالمحاكم كما تم ذكره سابقا (المرجع السابق، ص ٢٧٨-٢٧٩).

صحيفة الرأي : أصدرتها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٧١ نتيجة لضعف الوجود الحكومي في الساحة الصحفية آنذاك ، خاصة فيما يتعلق بالمواقف الحكومية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ والذي نجم عنها احتلال الضفة الغربية وضياعها من أيدي العرب (القضاة، ٢٠٠٨، ص ٢٢١) .

والرأي صحيفة يومية منتظمة تصدر عن المؤسسة الصحفية الأردنية وتعد ثاني صحيفة شبه رسمية تنطق باسم الحكومة حيث كانت صحيفة الشرق العربي هي الأولى ونتيجة للدعايات الإعلامية الكثيفة التي جاءت عبر وسائل إعلامية وصحفية عربية مختلفة خاصة بعد حرب ١٩٦٧ ارتأت الحكومة إنشاء صحيفة للرد على هذه المهاجمات الإعلامية فتم إصدار أول أعدادها في تاريخ ٢ حزيران ١٩٧١ (الموسى، ١٩٩٧، ص ١٤٧-١٤٨).

وبعد إنشاء حزب الإتحاد الوطني العربي عام ١٩٧١ الذي كان تنظيمًا رسميًا للدولة ،
انتقلت ملكية المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي) إلى الحزب لتصبح بذلك الناطق باسمه
(عبيدات، ٢٠٠٣، ص ٢٦٠) .

في عام ١٩٧٤ قرر مجلس الوزراء تحويل المؤسسة الصحفية الأردنية إلى شركة ،
كان للحكومة منها نسبة ٤٠% واصبح ٦٠% من الأسهم للقطاع الخاص . وفي عام ١٩٧٥
باعت الحكومة حصتها للقطاع الخاص لتصبح الشركة خاصة بالكامل .

ثم ما لبثت أن عادت الحكومة من جديد لتأخذ حصة بما يعادل ١٥% عام ١٩٨٦
وبعد ذلك زودت حصتها في العام ١٩٨٩ لتبلغ ٤٥،٩% من الأسهم حيث باعتها إلى
المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي ، الحكومية أيضا ، ثم تملكت فيما بعد ٦٦% من الأسهم
بما يعادل ثلثي مقاعد مجلس الإدارة (القضاة، ٢٠٠٨، ص ٢٢٢) .

ويكتب فيها الكثير من الصحفيين والأدباء والأساتذة الجامعيين إضافة إلى صفحات
يسمح فيها للقراء بالكتابة والمساهمة أيضا مع وجود صفحات للمقالات المترجمة والمقالات
العربية.

تعرضت صحيفة الرأي للتعطيل والإيقاف لأكثر من ست مرات أثناء الأحكام العرفية
أهمها:-

— في ١١ حزيران ١٩٧٦ حيث عطلت مدة عشرة أيام بسبب نشرها بيانا من فترة الاقتتال
الداخلي في لبنان (الموسى، ١٩٩٨، ص ١٤٩) .

— ٢٢ آب ١٩٧٧ تعطلت لمدة ثلاثة أيام (عبيدات، ٢٠٠٣، ص ٣٠١).

— ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٩ تعطلت لمدة ثلاثة أيام.

— ٥ آب ١٩٧٩ عطلت لمدة ثلاثة أيام .

— ٢٧ أيار ١٩٨١ عطلت لمدة ثلاثة أيام .

— ١ حزيران ١٩٨١ عطلت لمدة ثلاثة أيام (الموسى، ١٩٩٨، ص ١٤٩).

صحيفة العرب اليوم :

صدرت صحيفة العرب عن الدار الوطنية للصحافة والإعلام في ١ أيار ١٩٩٧ وهي

صحيفة خاصة ١٠٠% لا تملك الحكومة فيها أية أسهم (عبيدات، ٢٠٠٣، ص ٢٦٦).

تعد صحيفة العرب اليوم كما تطلق على نفسها صحيفة الرأي الآخر في الأردن ، وهي

أول صحيفة تدخل في حملات نقدية للسياسات الحكومية وتنتشر أخبارا بسقف عال ، وترفع

شعار الإصلاح والحرية لوسائل الإعلام ومحاربة الفساد ودعم المواقف النقدية للحكومة ، مع

دورها في تغطية كامل النشاطات الحكومية .(العدوان، ٢٠١٠، مقابلة).

رئيس تحريرها حاليا ، آذار ٢٠١٠، طاهر العدوان وفيها مجموعة من الصحفيين ذوي

الخلفيات الثقافية والفكرية المختلفة (يسار، يمين، إسلاميون، قوميون) ولكن ليس بينهم أي

حزبي ، وذلك حتى لا تكون الصحيفة منبرا للدفاع عن وجهة نظر حزبية، إضافة إلى

استقطابها ككتابا من خارج الأردن ذوي خلفيات قومية وعربية . وهي تؤمن بأن حرية الرأي

تسمح للصحفي أن يكتب مايشاء من الأفكار والآراء ، ضمن الخطوط الحمراء، وبالمقابل يحق للحكومات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الرد على أية أفكار مخالفة .(المصدر السابق).

لها موقع إلكتروني متطور، يستطيع القراء من خلاله قراءة الأعداد كاملة والتعليق والرد ضمن الحدود الموضوعية والعقلانية .(المصدر السابق).

وقد تعرضت نتيجة لمواقفها النقدية إلى المثل كثيرا أمام القضاء إثر دعاوى قضائية رفعت عليها في المحاكم من قبل حكومات ورؤساء حكومات سابقين ، لأجل ثنيها عن توجيه النقد لأعمال تلك الحكومات.(المصدر السابق).

والحقيقة فإن الكلام عن مراحل الصحافة وعن التعطيلات التي مرت بها إضافة إلى قوانين المطبوعات والنشر المختلفة تلقي الضوء على موضوع ضروري ومهم للغاية وهو موضوع الحريات الصحفية الذي يعد أساس العمل الصحفي ، سواء بالنسبة الصحفي أو بالنسبة للصحيفة.

حرية الصحافة والإعلام

عندما ظهرت الصحف في القرن السادس عشر والسابع عشر لم تكن في منأى عن التضييق والتقييد ، ذلك أن الحكومات أدركت حجم الثقل الذي باتت تلعبه الصحف كونها السلطة الرابعة التي أفضت مضاجع السياسيين وأثرت في تحرير إرادة الشعوب. لذلك قوبلت الصحف بالمنع من الإصدار تارة والعقوبات المالية تارة أخرى ولم تكف الحكومات آنذاك بذلك فحسب بل قامت بسحب الرخص من الصحف في حال نشرها لمواد حظرتها القوانين . فمنعت الصحف من توجيه النقد أو مناقشة السياسات والقرارات ومنعت حتى من إبداء الرأي (الموسى ، ١٩٩٨ ص ١٩-٢٠).

وبعد انطلاق الفلسفة الليبرالية في غرب أوروبا والولايات المتحدة استطاعت الصحافة بذلك القفز إلى مرحلة جديدة من مراحل الحرية الصحفية .

فقد آمنت الفلسفة الليبرالية بضرورة أن تتمتع وسائل الإعلام والصحافة بالحرية الكاملة وأن لا يتم احتكار جهة معينة حق تعريف المواطنين بالحقائق وأن من حق أي مواطن أو جماعة أن يؤسسوا ما شأؤوا من وسائل الإعلام المختلفة دون الاضطرار إلى موافقة أو تصريح من السلطة وبعيدا عن أي لون من ألوان الرقابة . (أبو زيد، ٢٠٠٧، ص ٨٥-٨٦).

ومع أن الفلسفة الليبرالية استطاعت أن تحقق انتصارا في أوروبا على النظام السلطوي وتوفر الحرية للصحف هناك، إلا أن الصحافة العربية منذ نشأتها بقيت مكبلة بالقيود الحكومية التي فرضت سيطرتها على الصحف ووسائل الاعلام (حمادة، ٢٠٠٨، ص ٢٦٣).

فقد كانت بدايات الصحافة العربية مرتبطة بالنظم الاستبدادية المطلقة وكان الحكام يمارسون سلطة الرقابة المسبقة إلى أن ظهرت في مصر صحافة متحررة أدت إلى كبح جماح الاستبداد على حرية الصحافة وانطلقت بذلك الصحف العربية نحو الحرية وصولاً إلى إصدار ميثاق الشرف الإعلامي العربي في تونس في الثاني من آب ١٩٧٧ الذي أكد على ضرورة إحترام حق التعبير للإعلام واعتبار حرية التعبير شرطاً أساسياً للإعلام وأن مهمة الإعلام تتجلى باظهار الحقيقة للمواطن العربي (الدليمي، ٢٠٠٤، ص ٨٠-٨٣).

وفي الأردن كانت الحرية الصحفية تعيش حالة من الهبوط بسبب قانون المطبوعات العثماني المعمول به إبان تأسيس الإمارة .

ويرى (القضاة، ٢٠٠٨، ص ٨١) أن قلة الحرية الصحفية والرقابة وفرض القوانين والتشريعات الصحفية أدى إلى ضعف الصحافة الأردنية .

فبسبب الأوضاع السياسية التي عايشها الأردن منذ مرحلة الانتداب البريطاني وفي غمرة القيود الاستعمارية لجأت الحكومة إلى وضع قوانين للنشر موروثه من قوانين النشر العثماني، أتاحت من خلالها صلاحيات واسعة للمراقبة على الكلمات والمضامين الصحفية ، وتم تعطيل بعض من الصحف وتم إيقاف عدد آخر منها إضافة إلى إيقاف أصحاب تلك الصحف عن العمل الصحفي أو حبسهم في حال تجاوزهم للخطوط والحدود المسموحة (الموسى، ١٩٩٨، ص، ١٠٧).

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال حظيت الصحافة الأردنية بهامش واسع من الحرية إلا أن الكثير من الصحف لم تستغل هذا الهامش وخاصة الصحف الحزبية وذات الأيديولوجيات

الخارجية، والتي كانت ناطقة باسم أحزابها وجهات خارجية، الأمر الذي حدا بالحكومة الأردنية إغلاق بعضها وتعطيل بعضها الآخر وإلغاء رخص بعضها ، إضافة الى دمج أكثر من صحيفة ونقل إصدارها من القدس إلى عمان كصحيفة الدفاع والجهاد وفلسطين ، وبقيت الصحف على هذا الحال حتى بداية المرحلة الديمقراطية (عبيدات، ٢٠٠٣، ص٤٦-٥٨).

في مرحلة الديمقراطية وحتى يومنا هذا تمتعت الصحافة الأردنية بسقف مرتفع من الحرية وتم السماح بصدور صحف حزبية واستطاعت الصحافة وضمن حدود القانون أن تتعم بالحرية وتساهم بدورها في مراقبة الأداء الحكومي ووضع أصابع التنبيه نحو الأخطاء الحكومية (بطاينة، ٢٠٠٩، ص١٤٤).

ويحكم هذه المرحلة الحالية قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ المعدل عام

٢٠٠٧ والذي التزم بكفالة الحرية للصحافة بما جاء نصه في المادة ٣ بالتالي:-

" الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل أردني وله أن يعرب عن رأيه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم وغيره من وسائل التعبير والإعلام ". (قانون المطبوعات والنشر، ٢٠٠٧، مادة، ٣، ص٦).

وينص أيضا في المادة ٤ مايلي :-

" تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون وفي إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها " .

بينما يحدد القانون في المادة ٦ الحدود التي تحكم حرية الصحافة كاطلاع المواطنين على الأحداث والمعلومات والسماح للمواطنين والأحزاب والنفقات بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم وحق الحصول على المعلومات وحق الصحف في الإبقاء على مصادرها سرية .

(قانون المطبوعات والنشر، ٢٠٠٧ ص ٦-٧، مادة ٦).

ويكون بذلك قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته التي طرأت عليه في عام ٢٠٠٧ منسجما مع توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين الذي حرص على أهمية الحرية للصحافة من خلال كتب التكليف السامي المختلفة ومن خلال كلماته وخطاباته التي القاها في المحافل الدولية، كالكلمة التي القاها في جمعية الصحافة الأجنبية في لندن بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، قال فيها : " ... ولهذا فإن الصحافة الحرة المسؤولة تخدم الإنسانية ومستقبلها عندما ترفض أن تستعمل كأداة لإثارة الكراهية والحقد والعنف وعندما تسعى للوصول لحقيقة إنسانيتنا المشتركة " .(الحوارني، ٢٠٠٨، ص، ٤٣٦).

وهذا ما كشف عنه (السعيدين، ٢٠٠٧، ص ٣٦٩-٣٧٠) حيث وجد أن الملك عبدالله الثاني بخطاباته السياسية والتي وجهها للإعلام ركز على المزيد من الحريات لوسائل الإعلام مما جعل الأردن يتقدم على غيره من أقطار الدول المجاورة في مجال حرية الصحافة والإعلام فكما يقول الملك عبدالله الثاني " حرية الإعلام سقفا السماء " (السعيدين، ٢٠٠٧، ص ٣٦٩-٣٧٠).

ويرى الكاتب فهد الفانك (العبدالله، ٢٠٠٧) " بأن سقف الحرية يتفاوت إرتفاعا وإنخفاضا في الصحيفة نفسها حسب رئيس التحرير من جهة ومزاج الحكومة من جهة أخرى "

فالمسؤولون عن الصحف هم الذين يمارسون مهنة الضغط والرقابة على الصحافة واضعين أنفسهم تحت سقف أقل انخفاضا من ذلك السقف الذي وضعته لهم الحكومة (العبدلله ، ٢٠٠٧، ص ٣٣٠).

والرقابة الحقيقية هي الرقابة المسؤولة عن المجتمع أي رقابة المجتمع ، وأن الصحافة تعد أداة الرقابة الشعبية على أداء الحكومة وبالتالي يجب عليها أن تستغل أجواء الحرية التي تمتعت بها في طرح القضايا والتعبير عن الآراء والإسهام في تطوير الحياة على كافة المسارات وخاصة المسار السياسي والذي من شأنه أن يؤثر في وضع القرار السياسي ويضمن حقوق المواطنين بالمشاركة والتعبير عن الرأي ما يسهم في زيادة الحرية والانفتاح.(العبادي، ٢٠٠٨، ص ٤٨-٤٩).

فمهمة وسائل الإعلام الحقيقية هي كالحارس للمجتمع وكالعين والأذن في الوقت نفسه وإذا لم يعتد أحد بحرية الصحافة فإنه يقطع أحد روافد الرأي ويؤدي إلى خراب الحقل الديمقراطي فحرية الصحافة وحرية الرأي من أبرز حقوق الإنسان وأهمها ولا بد النظر إلى حرية الصحافة على أساس أنها شيء مقدس لا بد من المحافظة عليه وأنها المظهر الرئيسي المعبر عن الديمقراطية.(عبد المجيد، ٢٠٠٨، ص ٢٢٨-٢٥٥).

والصحافة الحرة والناجحة هي التي تؤدي دورا تنمويا حقيقيا في كافة المجالات والمناحي ، وبما أن التنمية السياسية أحد أنواع التنمية فإن الإعلام الذي يتناولها لا بد أن يكون إعلاما حرا وتنمويا يسهم في انتقالها من طور إلى آخر أكثر تطورا ونماء.

الإعلام التنموي :-

يرى (ماكفيل، ٢٠٠٥، ص ٦١) " أن الصحافة التنموية هي المفهوم الذي يحاول التعامل مع الاحتياجات والإمكانات والآمال الصحفية التي صاحبت ظهور الدول ."

وأن الصحافة التنموية هي التي ألزمت نفسها بأن تتولى المسؤوليات والأوليات والغايات والأهداف التي تضعها الحكومات ويرى أيضا بأن على وسائل الإعلام وخاصة وسائل الإعلام المحلية والتي تساهم بشكل مناسب لإنجاح المقاصد والأهداف الوطنية لا سيما في الدول النامية التي هي بأمرس الحاجة للإعلام التنموي .

وبينما يرى (الموسى، ٢٠٠٣، ص ٢٠٥) أن الإعلام التنموي لا يقصد به ذلك الإعلام الذي يهتم بالمسائل الاقتصادية ورفع مستويات الدخل لدى المواطنين بل ذلك الإعلام الذي يطال كل جوانب الحياة وأشكال التنمية بما في ذلك التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية من أجل تغيير أنماطها نحو الأفضل بقصد إحداث تنمية شاملة على كافة المستويات.

ظهر مفهوم الإعلام التنموي بعد الحرب العالمية الثانية حيث انتبه الباحثون إلى أهمية الدور الذي كانت تقوم به وسائل الإعلام أثناء الحرب فحاولوا من خلال ذلك استغلال تلك الوسائل الاستغلال الأمثل من أجل تحقيق عملية التنمية بشكل سريع وفاعل نحو البناء والتوعية والتطور (المرجع السابق).

وعقدت الكثير من المؤتمرات والاجتماعات العالمية التي دعت إلى ضرورة إدماج سياسة الاتصال التي تبنتها منظمة اليونسكو من أجل إقامة نظام إعلامي دولي جديد لمواجهة

الاختراق الثقافي عام ١٩٧٦ حيث شارك فيه العديد من الخبراء الإعلاميين من دول عدم الانحياز في تونس تمخض عنها فيما بعد تقرير ((ماكبرايد)) الذي رأى أن الإعلام من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التنمية وخاصة السياسية حيث تكفل المشاركة السياسية وتحدد الاختيارات السياسية أيضا (ابراهيم، ١٩٩٩، ص ١٦٥).

ويركز ((ماكبرايد)) في تقريره على أهمية خلق علاقات تنموية وبنوية حديثة بين المواطنين ووسائل الإعلام المختلفة مثل تحقيق مبدأ " ديمقراطية الاتصال " الداعي إلى شراكة حقيقة من المواطنين في وسائل الاتصال والمساهمة في تهيئة الفرص التنموية تمهيدا لإحداث تغييرات في المجتمعات. (ماكبرايد، ١٩٨١، ص 430).

ففي شمال أمريكا وأوروبا مثلا هناك دعم حكومي على شكل منح مالية تدفع للصحف ذات التنوع السياسي من أجل ضمان استمرارها وعدم توقفها . بينما تقوم الدول المانحة بدعم الصحف في الدول التي عايشت حالات الأنظمة الاستبدادية من أجل الترويج للتعددية السياسية والوصول بالصحافة إلى فكرة السلطة الرابعة أي مراقبة الإعلام للحكومة.(مشروع بريدج، ٢٠٠٦).

والإعلام التنموي الحقيقي لا يقف عند حد ما وينتهي ، بل يقوم بصناعة الأحداث والأخبار التي من شأنها أن تسهم بتقديم الشعوب نحو الأمام ، ويسهم الإعلام التنموي أيضا بتحريك العقول وتغيير الاتجاهات السلبية نحو الأفضل ويعزز الانتماءات الوطنية ويرفع من القيم والمعتقدات والثقافات الصحيحة . إضافة إلى دوره في التصدي إلى الدعايات المغرضة الهادفة إلى التخلف والانكماش والجمود (عبد الجبار، ٢٠٠٨، ص ١٥).

ويرى (أبو زيد، ٢٠٠٧، ص١٥٤) أن وسائل الإعلام العربية عاجزة عن القيام بدورها التنموي بسبب طابعها السلطوي ، إذ أنها أصبحت أداة دعائية في يد النظم العربية هدفها حشد الجماهير وتعبئتها من أجل المعارك الداخلية والعربية .

ويرى أيضا بأن على وسائل الإعلام العربية أن تقوم بدورها في التنمية ومن خلال الالتفات إلى القضايا التنموية مع ربطها بمصلحة المواطنين ومصائرهم إضافة إلى حشدهم واستقطاب دعمهم من أجل مشاركتهم وأخذ دورهم في مجال التنمية (المرجع السابق، ص١٥٢-١٥٤).

فيما يرى (الجمال، ٢٠٠١، ص١٩١) أن فكرة الاهتمام بالإعلام التنموي تكاد تكون مغيبة عن الساحة الإعلامية العربية وأن مجالات الإعلام التنموي تكاد تكون محصورة في حين أن الساحة الإعلامية الغربية تعج بالاهتمام بالموضوعات الإعلامية التنموية وهذا ما يجعل الهوة الإعلامية التنموية تتسع لحساب الإعلام الغربي .

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بموضوعات الإعلام التنموي مؤخرا في الدول العربية إلا أنه لايرقى إلى الحد المطلوب منه فيبقى اهتمامات الإعلام في الدول العربية بموضوعات عادية كالتوعية المرورية والإرشاد الزراعي والتوعية الصحية ، ويتم إغفال النظر عن ضرورة وجود عملية ديموقراطية تطبق في مجال الاتصال(المرجع السابق، ص١٩١-١٩٩).

ويرى أن المتطلبات الأساسية للإعلام التنموي هي توسيع دائرة المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع في مناقشة ووضع السياسات وصنع القرار السياسي . ومن الصعب

توظيف الإعلام في دعم التنمية في أجواء غير ديموقراطية ، وخاصة في ظل غياب التنظيمات السياسية الشعبية . (المرجع السابق،ص، ٢٠٥-٢٠٦).

أما (الدليمي، ٢٠٠٩) فيرى أن الإعلام التنموي على الصعيد السياسي لا يمكن له أن يتم إلا في ظل وجود الحالة الديموقراطية التي تسيطر على السلطة من جهة وعلى الشعب من جهة أخرى وعلى القائم بالاتصال من جهة أخرى .

فمن خلال الديموقراطية يمكن أن تسنح الفرصة لأصحاب الآراء المختلفة ، بالتعبير عن ذاتها والمطالبة بحقوقها طالما تقوم هذه الآراء على أساس المواطنة الصحيحة ودون التحريض على الكراهية والاستبداد بالآخرين . وبالعكس فإن انعدام الديموقراطية في العملية الإعلامية يؤدي إلى فشل ذريع في القدرة على إحداث التغييرات المرجوة والبقاء في حالة الاستبداء ورفض الآخر وتلاشي حقوق الإنسان (المرجع السابق).

والإعلام التنموي لا يتحقق بمجرد وجود الديموقراطية فحسب وإنما يحتاج إلى رؤية واضحة واستراتيجية إعلامية محكمة ويحتاج أيضا إلى استخدام أدوات البحث العلمي كالاستقراء والتحليل لرفع القدرة الإعلامية على كشف المشاكل وإيداء الحلول اللازمة وتطوير التكنولوجيا الإعلامية بهدف الاستفادة من قاعدة المعلومات والتحليلات الإعلامية السابقة ووضعها ضمن الاستراتيجيات الإعلامية اللاحقة .

ويصل أخيرا إلى تعريف الإعلام التنموي على الصعيد السياسي بأنه نشاط شامل مخطط ومعتمد الاتجاهات والأبعاد موجه إلى الجماهير بغية دفعهم نحو المشاركة الإيجابية

في عملية التنمية السياسية وتوسيع دائرة الحوار السياسي والمشاركة السياسية ضمن ثوابت وطنية واحترام حقوق الإنسان (المرجع السابق).

وبناء على ماتقدم فإن الإعلام التنموي لا بد له لكي يتحقق من ارتباط مباشر بعملية التنمية السياسية بحيث تكفل الحرية الصحافة من جهة وتؤدي وسائل الإعلام دورها التنموي من جهة وتحترم الرأي العام من جهة أخرى ، ويجب أن تراعي الصحف من خلال المقالات فيها التركيز على التنمية وحث القراء على تبني كافة أشكال العمل السياسي وتوفير خطط وأجندة إعلامية تنموية لرفد المقالات السياسية التنموية بكافة متطلبات العمل الإعلامي.

الرأي العام :

قبل التحدث عن المقال الصحفي ومفهومه وأنواعه ووظائفه أثر الباحث الكتابة عن موضوع الرأي العام ، ولو بإيجاز بسيط حتى يتم ربط ما تقدم من مواضيع فيما بينها ربطا منطقيًا . فالهدف من الحرية الصحفية والإعلام التنموي والمقال الصحفي هو الرأي العام والأهم من ذلك كله الهدف من التنمية السياسية وهو الرأي العام أيضا.

فالتنمية السياسية هي إحدى العمليات التي تستهدف الرأي العام حتى يصبح هذا الرأي العام مثقفا سياسيا ، وقادرا على صناعة القرار والتغيير نحو المستقبل الأفضل ، وهذا بفضل وسائل الإعلام التي يمكن من خلالها مخاطبة الرأي العام وممارسة عملية التنمية السياسية ضمنه.

ولذلك فإن عملية التنمية السياسية لكي تصل إلى الرأي العام فإنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بوسائل الإعلام ، وأن الرأي العام لكي يحقق تنمية سياسية حقيقية فإنه يرتبط أيضاً ارتباطاً مباشراً بوسائل الإعلام ، ونتيجة ذلك إن وسائل الإعلام تعد حلقة الوصل الضرورية لأي عملية سياسية تنموية .

ولعله من المهم في هذا البحث الإشارة إلى موضوع الرأي العام كونه من المواضيع التي تزايد الاهتمام بها مؤخراً سواء على مستوى عملية التنمية السياسية أو على مستوى وسائل الإعلام.

فبالرغم من أن ظاهرة الرأي العام ليس لها حتى الآن نظرية خاصة أو عامة لتفسيرها إلا أنها تعد إحدى الظواهر السياسية الحضارية التي تعكس خصائص المجتمع السياسي بشكل حضاري وبوضوح بحسب طبيعة ذلك المجتمع (سميس، ٢٠٠٢، ص ١١).

فالرأي العام هو عبارة عن موقف جماعي تتخذه جماعة من الناس إزاء قضية معينة مثيرة للاهتمام من أجل توحيد الأفكار والآراء والأفعال حولها.

ويتصف الرأي العام بالعديد من الصفات أهمها الحركية والتقلب وعدم الثبات ، فدراسة ظاهرة الرأي العام تعد من الدراسات التي تفرض على الباحثين عديداً من الصعوبات تستوجب منهم قدرة على البناء المتكامل للظاهرة بحيث يتم ربط جزئيات الظاهرة بوحدة هيكلية محكمة ، ناهيك عن الصعوبة التي يواجهها أي باحث في حالة الأزمات وأوقات الأحداث الملتهبة إذ تحوي هذه الظاهرة على الكثير من الجزئيات التي تستوجب جمعها في

نظام وحدة ظاهرة المعنى بحيث يتم من خلالها ربط النظام الفرعي بالنظام الكلي والبحث عن العلاقات الارتباطية وربطها بالظواهر والمتغيرات (المرجع السابق ، ص ٢٢-٢٣).

وترجع هذه الصعوبات إلى سببين رئيسيين ، الأول أن الرأي العام يتميز بالعمومية بحيث نلاحظ ذلك في المظاهرات السلمية وغير السلمية وهذا بالطبع لايسمح بتحديد دقيق وواضح للاتجاهات المختلفة في المجتمع ، عكس المتغيرات التي تتضح فقط مع القياس العلمي. والسبب الثاني يعود إلى عدم وجود قياس علمي للرأي العام من شأنه أن يعطي مجالات لكل أنواع الادعاءات التي تحاول الاستئثار بالرأي العام وحشده لصالحها وخاصة في ظل التحكم بوسائل التعبير عن الرأي أو حتى لعدم موضوعيتها.

ومن اللافت للانتباه أن الكثير من الدول تخشى قياس الرأي العام ولا ترحب به لأنها بذلك إنما تفتح على نفسها بابا صعب الإغلاق يؤشر بشكل مباشر ببنان اليد نحو موقع الخلل في الأوضاع القائمة.(حمادة، ٢٠٠٨، ص ٢٣٠).

ومن الضروري العلم بأن هناك عوامل مهمة ترتبط بتشكيل الرأي العام مثل العوامل البيئية المباشرة كالدين والأسرة والقيم والعادات والتقاليد والأصدقاء والمدارس والجامعات بحيث تقوم كل مؤسسة من هذه المؤسسات بممارسة دور بارز في تكوين شخصية الفرد الذي هو بالأساس جزء من الرأي العام، وهناك جماعات المصالح وقادة الرأي حيث يمتلك هؤلاء القوة والقدرة على جذب انتباه الرأي العام نحو تبني المواقف والتعليق على القضايا المهمة في ضوء سعيهم لتحقيق المصلحة العامة والابتعاد عن المصالح الشخصية.

إضافة إلى دور وسائل الإعلام التي تعد المؤثر الأكبر في وضع الأجندة الإعلامية الموجهة إلى الرأي العام من خلال التركيز على قضايا دون أخرى بحيث تصبح القضية التي تهتم وسائل الإعلام هي ذاتها القضية التي تهتم الرأي العام.(المرجع السابق،ص٢٣٨-٢٤٠).

ويظهر جليا لدى المتتبع لوسائل الإعلام قدرتها على جعل أي من المواضيع العامة في موقع الصدارة من اهتمامات الجمهور ، حيث تقوم هذه الوسائل بالتركيز على قضايا معينة وبالمقابل تقوم بصرف نظرها عن قضايا أخرى ، فالقائمون على هذه الوسائل يعملون على تشكيل الرأي العام حينما يقومون باختيار الموضوعات والبرامج والأخبار بحسب أجندتهم الإعلامية غير أبهين بحقيقة احتياجات الجمهور وبمعنى آخر فإن الوسائل الإعلامية لاتحكمها المهنية والعوامل الإنسانية دائما وإنما يحكمها نظام سياسي أو تجاري يحدد لها إستراتيجيتها الإعلامية ويرتب لها أجندتها مدعيا بأنه أعلم بمصلحة الرأي العام من أي كان .(لبد،٢٠٠٢،ص٨٩-٩٤).

ومن خلال نظرية الرأي العام وترتيب الأجندة الإعلامية يمكن لنا أن نتعرف على دور المقال الصحفي في عملية التنمية السياسية ، خاصة إذا علمنا أن المقال الصحفي يهدف إلى إثارة انتباه الرأي العام ويستهدف تحريكه وتكوينه وأن المقال الصحفي هو جزء من أولويات وأجندة أي صحيفة موجهة للرأي العام وال جماهير المختلفة.

المقال الصحفي:

يعد المقال الصحفي من أكثر الفنون الصحفية جذباً للقراء لما يحويه من تعليق وإبداء رأي من جهة الكاتب تجاه القراء الذين غالباً ما تتقصم الدراية عن تفاصيل الحوادث والموضوعات المختلفة والذين يجدون في أنفسهم حاجة ملحة إلى المعرفة أكثر عن معظم تفاصيل الأحداث والموضوعات بما ينسجم مع أفكارهم أو ربما بما لا ينسجم مع أفكارهم أيضاً ليؤدي بهم نحو تشكيل واضح أو شبه واضح لما يدور حولهم من مواضيع.

مفهوم المقال الصحفي :

يعرف (أبو زيد، ١٩٨٥- ص ١٧٩) المقال الصحفي على أنه الأداة الصحفية التي تعبر بشكل مباشر عن سياسة الصحيفة وعن آراء بعض كتابها في الأحداث اليومية الجارية وفي القضايا التي تشمل الرأي العام المحلي والدولي .. من خلال شرح وتفسير الأحداث الجارية والتعليق عليها بما يكشف عن أبعادها ودلالاتها المختلفة .

بينما يعرف (أدهم، ص ١٤) المقال الصحفي على أنه فكرة يقتنصها الكاتب الصحفي خلال معاشته الكاملة للأبناء والآراء والقضايا والاتجاهات والمواقف والمشكلات المؤثرة على القرار وحركة المجتمع ، ويقوم بعرضها وشرحها وتأييدها أو معارضتها في لغة واضحة وأسلوب يعكس شخصيته وفكره وتنتشر في الوقت المناسب وفي حجم يتلاءم مع نوعيتها وأهميتها ونتائجها المستهدفة.

ويرى (مروة) المقال الصحفي في تعريفه أنه "عرض أو تحليل لفكرة معينة يتلقفها

الكاتب من بيئة فيعبر عنها بأسلوب سهل قريب إلى الأذهان دون الحاجة إلى التمهيص أو

النظام أو التعمق، بل يوشك المقال أن يكون حديثاً عادياً سلساً مختصراً بين الكاتب وقرائه يشترط فيه الابتكار والتجديد والسرعة". (مروة، ١٩٦١، ص ٣٧).

ويمكن تعريف المقال الصحفي إجرائياً بأنه :- الفكرة التي تمثل وجهة نظر الصحيفة أو وجهة نظر بعض كتابها بالنسبة للأحداث التي تطرأ على الساحة سواء كانت أحداثاً سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها من أجل تزويد قراء الصحيفة بوجهة النظر الملائمة للأحداث وحشدهم نحو اعتناق الأفكار المطروحة مع إسنادها بالأدلة والشواهد والبراهين المدعمة لها .

ينقسم المقال الصحفي شأنه شأن غيره من فنون الكتابات الصحفية إلى مدرستين .

الأولى هي المدرسة الإخبارية :-

تذهب هذه المدرسة إلى أن وظيفة الصحافة الأساسية هي الوظيفة الإعلامية (الإخبارية) وأن وظيفة المقال الصحفي كتابة التقارير عن الرأي العام من غير تدخل للكاتب ومن دون توجيه أو إرشاد .

وبالنسبة لهذه المدرسة فإن صفحة الرأي يجب أن تكون مرآة للأراء العامة، مقدمة لقرائها بصورة واقعية وبعيدة عن أي محاولة لقيادة الرأي العام وتوجيهه إلى رأي معين (إبراهيم، ٢٠٠١ ص ٦٣).

وأما المدرسة الثانية وهي مدرسة الرأي :-

فيرى أصحاب هذه المدرسة أن المقال الصحفي لا يلعب دور المرآة العاكسة للأحداث وإنما يتخطاه ليأخذ دور القائد والمحرك للرأي العام . فالمقال الصحفي عند أتباع مدرسة الرأي يؤدي وظيفة من خلال التعليق على الأنباء وشرحها أو رفضها والدفاع عنها.(شرف، ٢٠٠٠، ص ٣٣).

وظيفة المقال الصحفي :-

يحدد (أبوزيد، ١٩٨٥، ص ١٨٠) ثماني وظائف للمقال الصحفي وهي كالتالي :-

- ١- وظيفة الإعلام : من خلال الأفكار والمعلومات التي تقدمها المقالة عن الأحداث والقضايا التي يراد منها إثارة إنتباه الرأي العام . (المرجع السابق).
- ٢- وظيفة الشرح والتفسير : وذلك من خلال تفسير وشرح المؤثرات وربط الأحداث بعضها ببعض والتعليق عليها .
- ٣- التنقيف : وذلك بنشر جميع أشكال العلوم والمعارف الإنسانية .
- ٤- الدعاية السياسية : تقدم فيها سياسات الحكومة والأحزاب مع برامجها وتوجهاتها نحو القضايا الوطنية .
- ٥- تعبئة الجماهير : وهذا أيضا من أجل تنمية الروح الوطنية وخدمة النظام السياسي والاجتماعي .

٦- وظيفة تكوين الرأي العام : بواسطة إستخدام التأثير على الاتجاهات وتحريكها نحو موضوع معين .

٧- التسلية : ويتحقق ذلك من خلال المقالات الترفيحية أو الساخرة أو المقالات الطريفة والمضحكة .

٨- الدعاية الأيديولوجية : وهذا بهدف نشر الأفكار الفلسفية ضد الخصوم والأعداء .

أنواع المقال :

ينقسم المقال الصحفي إلى أربعة أنواع ، كل منها يشكل فنا صحفيا بحد ذاته، وهي

كالتالي :

١- **المقال الافتتاحي** : وهو كما يعرفه (أدهم ، ص٥٩) " المادة التحريرية الهامة التي تنتشر يوميا محددة موقف الصحيفة من القضايا المهمة والمشكلات والمواقف والأفكار الأساسية التي تتصل بمجتمع ما أو بالمجتمع الإنساني والتي تنشر تحت عنوان ثابت وغفلا من التوقيع باسم كتابها وفي مكان بارز وثابت في أكثر الأحوال " .

ويرى (شرف، ٢٠٠٠، ص٥٥-٥٦) أن المقال الافتتاحي من أهم فنون المقال الصحفي

وذلك أنه يقوم على التفسير والشرح واستخدام البراهين والإحصاءات من أجل إقناع القراء

والفوز بتأييدهم ، وهو غالبا ما يكون تعليقا على الأخبار والحوادث الجارية ولا يصحبه توقيع باسم الكاتب .

ويتكون المقال الافتتاحي من ثلاثة أجزاء وهي :

أ - **المقدمة :** والتي تشكل مدخلا للفكرة أو الخبر أو المشكلة تضم في ثناياها عرض الفكرة ووصفها وأهميتها من أجل تهيئة القارئ للدخول إلى الموضوع .

ب- **الجسم :** وفيه يكون المتن المتصل بالفكرة أو الخبر مع وجود عدد من البيانات والإحصاءات والأدلة إضافة إلى الخلفيات والدلالات السياسية وغيرها ، من أجل إقناع القراء بالموقف الذي تتبناه الصحيفة تجاه هذه الفكرة .

ج- **الخاتمة :** وفيها تكون خلاصة الأفكار والآراء المقترحة من أجل دفع القارئ نحو رأي معين.(أبو زيد ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٦-١٨٨).

٢ _ **العمود الصحفي :**

عبارة عن مساحة معينة تشكل حجم عمود صحفي يكتب فيه أحد الصحفيين تحت عنوان ثابت وبموعد ثابت أيضا ويقوم من خلاله بكتابة آرائه وأفكاره حول القضايا المختلفة على أن يحمل هذا العمود اسم الكاتب (المرجع السابق،ص ١٩٣).

وأما عن طريقة كتابته فإنه يكتب من ثلاثة أجزاء وهي المقدمة والجسم والخاتمة كما

يكتب المقال الافتتاحي (المرجع السابق، ص ١٩٦).

٣- **المقال النقدي** : ويستعمل لأغراض تحليل وتفسير الانتاج الأدبي والفني والعلمي ويمكن أن نعرفه كما عرفه (إبراهيم، ٢٠٠١، ص٢٣١) على أنه المقال الذي يقوم على عرض وتفسير وتحليل وتقويم الانتاج الأدبي والفني من أجل توعية القارئ بأهمية هذا الانتاج ومساعدته في إختيار ما يقرأ أو يشاهد أو يستمع من هذا الكم الهائل من الانتاج الأدبي والفني الذي يتدفق كل يوم سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي .

٤- **المقال التحليلي** :

ويعد من أكثر فنون المقال الصحفي تميزا وبروزا ذلك أنه يقوم على أساس التحليل العميق للأحداث من خلال تقديم التفاصيل والربط بينها واستخراج الآراء والاتجاهات مع القدرة على التنبؤ بالأحداث القادمة ، ولذلك فإنه غالبا ما يكون أسبوعيا وربما احتل مساحة صفحة كاملة وحده .(أبو زيد، ١٩٨٥، ص ٢٣٠).

وينبغي على كاتب المقال الصحفي بكل أشكاله أن يدرك حقيقة كون القارئ للمقال يهدف من خلال قراءته إلى الوصول نحو الحقيقة والبحث ضمن هذه المقال عما يفيد ويكسب الخبرات لتكوين رأي موافق أو مخالف في ظل فهمه للمقالة ومضمونها ، فيجب على كاتب المقال أن يقدم الأدلة والبراهين والشواهد التي تعمق مصداقية مقالته وتبرهن على صحتها . حيث تعد الأرقام والبيانات والشواهد التاريخية والتصريحات الرسمية والمصادر العالمية والتجارب إضافة إلى الأحداث الواقعية المعاصرة جملة من الأدلة التي يمكن لكاتب المقال الاستناد إليها لإقناع القارئ بوجهة نظره .(المتولى، ٢٠٠٣، ص٢٨١ - ٢٨٣).

والمقال الصحفي باعتباره أحد أهم الفنون الصحفية يساهم بدور مهم بالمشاركة بكافة أشكال التنمية من خلال طرح القضايا المهمة والتعليق عليها وتقديم الأدلة والشواهد والحلول للمشاكل الموجودة ، وبهذا يقدم للمجتمع وللرأي العام خدمة في مجالات التنمية عامة والتنمية السياسية خاصة ، إذا ما علمنا أن هذه الموضوعات قد تم ترتيبها بحسب أولوياتها أي ضمن نظرية ترتيب الأجندة الإعلامية .

المبحث الثاني:

التنمية السياسية :

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من عمليات استقلال وتحرر في دول العالم الثالث بدأ الاهتمام بمفهوم التنمية السياسية كونه مطلباً لحركات التحرر الوطني في تلك الدول، ونوعاً من كسب التحالفات لدى المعسكرين الرأسمالي والشيوعي (إبراهيم، ١٩٩٩ ، ص،٣٠).

وعلى الرغم من إصدار ميثاق حقوق الإنسان عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ الذي تضمن الحقوق والحريات الأساسية للإنسان (عبد المجيد، ٢٠٠٨، ص٧١) ، إلا أن بعض التوجهات الدولية لم تكن تبدي اهتماماً بالحديث عنه في ظل أجواء خالية من الديمقراطية ومليئة بالانتهاكات الإنسانية وغياب أبسط أنواع الحريات (الفريجات، ٢٠٠٤، ص ١٣).

ونتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ استطاع الغرب وبمقدمته الولايات المتحدة الأميركية إثارة الانتباه العالمي نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان ومفهوم الحريات الحقيقية لخدمة أهدافها الجديدة في العالم الثالث (المرجع السابق).

ويعد مفهوم التنمية السياسية في الدول العربية آخر أنواع التنمية وصولاً ، ذلك لما يحتويه الوطن العربي من وجود الجهل بين صفوف شعبه في مسألة حقهم في الحصول على مكاسبهم السياسية (المرجع السابق، ص ١٤).

مفهوم التنمية السياسية:

على الرغم من حداثة مفهوم التنمية السياسية وقلة البحث والباحثين فيه إلا أنه ومن خلال البحوث المتوفرة يمكن لنا أن نحيط بتعريف التنمية السياسية علما من خلال بعض التعاريف التالية.

فقد عرف (إبراهيم، ١٩٩٩، ص٤٢) التنمية السياسية على "أنها عملية بناء نظام عام شرعي ، يتحرر من خلاله المجتمع من كافة أشكال الاستبداد والاحتكار والتبعية ويستوعب كل القوى والتيارات في مؤسسات تتيح تداول السلطة ويستنهض المشاركة السياسية ، ويوسعها ويدعم القيم السياسية للمجتمع ويعلي مكانة الإنسان ويحقق التكامل والاستقرار في إطار التقاف القوى السياسية والاجتماعية وراء هدف حضاري كبير" .

بينما عرفها (أبو ضاوية، ٢٠٠٢، ص٣٦) بأنها "عملية تحديث مستمر أو عملية إعادة للتنشئة السياسية التي جرت في الماضي وذلك عن طريق استخدام قنوات التنشئة السياسية وكذلك منظمات الثقافة السياسية كل هذا بهدف إحداث تغييرات في سلوك المواطنين والزعماء سواء أثناء قيامهم بالفعل السياسي أو خلال استجاباتهم للأحداث السياسية ومن ثم فهي عملية ديناميكية أساسها الجماعات الجديدة من المواطنين حيث لا بد أن تكتسب خبرات جديدة... "

ورأى (أبو جابر، ٢٠٠٥، ص١٩) أن التنمية السياسية هي "إعادة توزيع السلطة داخل المجتمع السياسي بحيث يتم إسناد جزء كبير منها إلى المؤسسات السياسية الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بدلا من تركيزها بيد الأفراد في السلطة التنفيذية" .

ويعرف فيصل الرفوع التنمية السياسية على أنها "تنشئة اليافعين والشباب وتهيئتهم سياسيا للمشاركة الفعالة في الحياة العامة وتمكينهم ليصبحوا مواطنين مدركين لمسؤولياتهم وحقوقهم وواجباتهم ملتزمين بالقيم الأساسية والديموقراطية والمبادئ الأساسية للمجتمع مالكين المعارف والمهارات الأساسية للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية". (الرفوع، ٢٠٠٤، ص ٢١).

وتعرف التنمية السياسية إجرائيا بأنها : عملية توعية للمواطنين بالحقوق والواجبات السياسية والأخذ بأيديهم نحو اتجاهات سياسية صحيحة قائمة على الديمقراطية والتعددية واحترام وجهة النظر المغايرة في ظل الانتماء للوطن وقيادته ودستوره .

التنمية السياسية في الأردن:-

بعد تاريخ ٢٦ نيسان ١٩٨٩ بداية مرحلة جديدة من مراحل الحياة السياسية وتعزيز النهج الديموقراطي والتعددية السياسية وإطلاق العنان للحريات العامة والإعلام من خلال القرار الذي توجه به الملك الراحل الحسين بن طلال إلى السلطة التنفيذية من أجل استئناف الحياة النيابية والديموقراطية (المطبوعات والنشر، ١٩٩٦، ص٢١).

بدأ الأردن عملية التحول الديموقراطي في عهد الملك الراحل الحسين عام ١٩٨٩ كنتيجة للعديد من الظروف الوطنية والدولية حيث بدأت هذه العملية من خلال تتابع سلسلة من الأحداث بدأت في معان جنوب الأردن وهي ما يعرف بـ (هبة نيسان) حيث خضعت بعدها الأردن إلى برنامج تصحيح اقتصادي مفروض من صندوق النقد الدولي (IMF)، كما بدأت العديد من منظمات المجتمع المدني بالتحرك والاندماج والتطلع إلى المزيد من الحرية والحقوق والممارسات الحرة.

وكانت عملية التحول الديموقراطي في البداية تتحرك بوتيرة بطيئة حتى تهيأت الظروف المناسبة لتطوير العملية الديموقراطية التي مازالت في طور النمو ، ولكن العديد من المراقبين يؤكدون على أن عملية التنمية السياسية في الأردن ستكون عملية واعدة، رغم أنها بحاجة إلى المزيد من الجهود. (Hatamleh,2007, p98-99).

فجاءت الانتخابات النيابية في شهر تشرين الثاني من العام نفسه بعد ٢٢ عاما من الأحكام العرفية والتي تمخض عنها انتخاب مجلس النواب الحادي عشر جمع معظم شرائح المجتمع الأردني واستطاع أن يزرع الارتياح بين صفوف المواطنين وخاصة في ظل النزاهة

التي تمتعت بها هذه الانتخابات حتى أن أغلبية المقاعد كانت من حصة جماعة الإخوان المسلمين المعارضة (الخطابية، ص ٤٤٤-٤٤٥).

ومن خلال المجلس النيابي الحادي عشر بدأ العمل على توسيع قاعدة الحريات العامة وإطلاق المساجين السياسيين وإعادة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية إضافة إلى محاربة الفساد والتعبير عن الآراء المختلفة دون خوف (المرجع السابق).

وصدر بعد ذلك الميثاق الوطني الأردني عام ١٩٩١ ففتحت الآفاق مجدداً لنمو التعددية السياسية (المطبوعات والنشر، ١٩٩٦، ص ٢٢) وبدأ أن الحريات العامة وعلى رأسها حرية الصحافة والإعلام أخذت نصيبها من المرحلة الديمقراطية وتمكن الصحفيون من تسوية مشاكلهم واستئناف حريتهم الصحفية مع وجود تأكيدات ملكية على ضرورة حرية الصحافة في إطار المسؤولية والمشاركة الشعبية ، فكانت بذلك مرحلة حقيقية في مجال الحريات العامة (الموسى، ١٩٩٨، ص ١٦٧).

وفي عام ٢٠٠٣ ظهر مفهوم التنمية السياسية بطريقة أكثر وضوحاً عندما صرح الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بها في كتاب التكليف السامي لحكومة فيصل الفايز لتكون التنمية السياسية على رأس أولويات العمل الحكومي فقال :- "وعلى رأس هذه الأولويات تأتي التنمية السياسية بكل أبعادها فبعد أن نعمنا بنعمة الأمن والاستقرار بحمد الله وقطعنا شوطاً مهماً على طريق تجذير الديمقراطية فعلاً لا قولاً فإن الوقت قد حان لتعميم مفهوم التنمية السياسية التي يشارك بها كافة قطاعات المجتمع وقواه السياسية..." (كتاب التكليف السامي لحكومة فيصل الفايز، ٢٠٠٣).

كما حث الملك عبدالله الثاني من خلال كتاب التكليف أيضا على ضرورة مشاركة المرأة الأردنية والشباب الأردني وتفعيل طاقاتهم وإلى ظهور أحزاب وطنية قوية وموحدة تساهم في عملية الديمقراطية (المرجع السابق).

ويعد الاهتمام الملكي الأردني بمثل هذا الموضوع دليلا على أهميته خاصة وأن كتب التكليف السامي تعد مرجعيات مهمة بالنسبة لأي حكومة ، وأن موضوع التنمية السياسية تتوسط أهم المواضيع التي تعني المجتمع الأردني شأنها شأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيره .

وخاصة إذا تمت برهنة ذلك بإنشاء جهة خاصة تشتغل بهذا الموضوع ألا وهي وزارة التنمية السياسية التي أنشئت بمبادرة ملكية سامية ترجمة لكافة التوجهات والتوصيات وانطلاقا من مبادئ الديمقراطية التي تركز عليها المملكة الأردنية الهاشمية .

وزارة التنمية السياسية :

تعد وزارة التنمية السياسية إحدى الوزارات الحديثة في الأردن والتي لا يتجاوز عمرها منذ تأسيسها قرابة سبعة أعوام ، وظهرت هذه الوزارة لأول مرة في حكومة فيصل الفايز في ٢٢ تشرين الأول لعام ٢٠٠٣ ، عندما طرحت في كتاب التكليف السامي في خطاب الملك عبد الله الثاني على أنها من الأولويات الملكية حيث قال : " ... وعلى رأس هذه الأولويات تأتي التنمية السياسية بكل أبعادها فبعد أن نعمنا بنعمة الأمن والاستقرار بحمد الله وقطعنا شوطاً مهماً على طريق تجذير الديمقراطية فعلاً لا قولاً، فإن الوقت قد حان لتعميم مفهوم التنمية السياسية التي يشارك بها كافة قطاعات المجتمع وقواه السياسية حيث النزاهة والمساءلة والشفافية وحيث سيادة القانون والعدالة والمساواة، وحيث مشاركة فاعلة وحقيقية للمرأة الأردنية والشباب الأردني وتفعيل طاقاتهم واستثمارها في شتى مناحي الحياة، فنحن ندرك أن لا تنمية شاملة بدون استثمار طاقات الشباب وبدون أن تأخذ المرأة مكانتها الطبيعية وحقوقها كاملة في المجتمع.. التنمية السياسية التي تنبثق عنها أحزاب وطنية قوية موحدة باختلافها لتحقيق الأردن أولاً وعزته ومنعته دائماً... وحيث الديمقراطية التي تقوم على الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر " (كتاب التكليف السامي لحكومة فيصل الفايز، ٢٠٠٣).

وتتطلق وزارة التنمية السياسية من خلال رؤيتها بتحقيق حالة التنمية السياسية بما تتضمنه من تربية وطنية وثقافة دستورية وثقافة ديمقراطية ، وتطوير الحياة الحزبية ومعرفة بالحقوق المدنية والسياسية وما يقابلها من التزامات، وتحفيز الشباب والمرأة

ومؤسسات المجتمع المدني على القيام بدورهم وواجبهم تجاه الوطن والمواطن في إطار المشاركة الوطنية، وإرساء الأردن كنموذج لمجتمع مدني معاصر، متسامح، منفتح، و متماسك يقوم على التعددية والتنوع، ووفق قيم العدالة والمساواة والشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون، وصولاً إلى تعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار وتنفيذه. (إستراتيجية وزارة التنمية السياسية، الموقع الإلكتروني).

وتقوم وزارة التنمية السياسية لتحقيق هذه الرؤية بعملها من خلال الحلقات النقاشية والمؤتمرات، وورش العمل ، الحوارات الوطنية، والملتقيات والمنتديات . إضافة إلى الحملات الإعلامية والنشرات التوعوية والاستطلاعات والاستبانات والاحصائيات والدراسات المتوالية. والاستفادة من الخبرات و التجارب الأخرى وبناء قاعدة للبيانات الخاصة ببرامج الوزارة. (المرجع السابق).

ويقول وزير التنمية السياسية المهندس موسى المعايطة في مقابلة خاصة أجراها معه الباحث لغايات البحث في ١٤ آذار ٢٠١٠ ، عن عمل الوزارة : إن وزارة التنمية السياسية تعمل على محورين من أصل سبعة محاور أساسية وجهها الملك عبد الله الثاني إلى حكومة سمير الرفاعي في كتاب التكليف السامي ، وهما : الحث على المشاركة السياسية والمدنية ، وتمكين ودعم كفاءة المواطن الأردني من بناء قاعدة عريضة مؤثرة في صنع القرار وتعزيز وعيه بالثقافة الدستورية ، والديموقراطية ، ولا سيما لدى فئة الشباب .(المعايطة،٢٠١٠).

ويقول الوزير المعايطة بأن الوزارة تسعى إلى تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية السياسية وإلى بناء شراكات حقيقية وفاعلة ، وبمذكرات تفاهم برامجية ، مع كل الجهات

المعنية بأهداف التنمية وعلى تنفيذ برامج مشتركة مع قطاعات الشباب وقطاعات النساء ،
منجزة شراكة واسعة ومهمة ، تثري العمل العام ، وتسهم في بناء مجتمع مدني ناجح
للتحولات الديمقراطية ومسرعا لخطا التنمية الانسانية المستدامة، بصروح تنموية راسخة
(المصدر السابق).

وعلى الرغم من حداثة عمر الوزارة إلا أنها أصبحت من الوزارات الهامة والمعروفة
لدى المواطن الأردني ، حيث إستطاعت أن تكسب ثقته وتلقت نظره نحو كثير من الحقوق
المدنية والسياسية ، ولازالت الوزارة تعمل بانتظام وتواكب كافة النشاطات السياسية
والوطنية إضافة الى إقامة ورش عمل ومحاضرات من وقت لآخر بغية تهيئة الجماهير
الأردنية ونقلها إلى حالة الوعي السياسي المطلوب.

مؤشرات التنمية السياسية :

يظهر لنا سابقاً من خلال التعرف على مفهوم التنمية السياسية بأن هذا المفهوم هو بحد ذاته مفهوم معنوي غير ملموس ولا يمكن ملاحظته إلا من خلال أثره وبالتالي لا يمكن قياس مستوى التنمية السياسية إلا من خلال المؤشرات الدالة عليه.

ولذلك فإن قياس مستوى التنمية السياسية يتطلب المزيد من البحث والتوسع في تناول مؤشرات التنمية السياسية والتي يمكن تناولها كمايلي:-

١. المشاركة في الانتخابات: ويقصد بها المشاركة في الانتخابات الرئاسية والنيابية والحزبية والنقابية والاتحادات الشعبية والمهنية. فهي الوسيلة الحقيقية لإنشاء حكومات ديمقراطية تمثل الجماهير، فمن خلالها يختار الأفراد حكامهم والأشخاص الموكلة إليهم مهمة صنع القرارات السياسية، وبالمشاركة في الانتخابات فإن الشعب يصبح مالكا للسلطة وصاحب الحكم الفعلي وصانعا للقرارات السياسية المهمة. والمشاركة الانتخابية تعد من أهم قنوات الاتصال بين الحكومة والرأي العام. وهي الوجه الحقيقي لاحترام رأي الأغلبية وقبول الرأي الآخر (بطاينة، ٢٠٠٩، ص ٦٨ - ٨٩).

٢. المشاركة الحزبية: ويقصد بها مشاركة الأحزاب في الانتخابات النيابية من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد النيابية وبالتالي الوصول إلى السلطة وتشكيل الحكومة (المرجع السابق، ص ٧٨).

٣. حقوق المواطنة: هي العلاقة القائمة بين الفرد وبين الدولة على أساس الانتماء والولاء للوطن ومعرفة كافة الواجبات المترتبة على الفرد اتجاه وطنه وكذلك معرفة كافة الحقوق

التي يتمتع بها الفرد لكي يؤدي الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري المنوط به تجاه الوطن والمصلحة العامة (العرموطي، ٢٠٠٧، ص ٢١).

أما المواطنة بحسب رأي (الروابدة ٢٠١٠) فهي:

أ- الانتماء للأرض: فالأفراد عبارة عن مواطنين يعيشون ضمن أرض تسمى بالوطن أو الدولة ويجب عليهم من أجل أن يتمتعوا بالحقوق والحريات أن يكون لديهم الانتماء لهذه الأرض وإلا أصبحوا شأنهم في ذلك شأن المقيمين أو الوافدين.

ب- المساواة: بمعنى أن يتساوى جميع أفراد الوطن بالحقوق والواجبات بصرف النظر عن اختلاف لونهم أو عرقهم أو دينهم أو ثقافتهم.

ت- المشاركة : ومن الضروري أن يشارك المواطن في اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة الوطن والمواطنين.

والحقيقة أن مفهوم الوطنية يعد أعمق من مفهوم المواطنة وذلك لأن المواطنة ماهي إلا انتساب إلى جغرافية وأرض معينة بمجرد حصول الإنسان على جنسية هذه البلاد، بينما الوطنية هي تغليب مصلحة الدولة على جميع أنواع المصالح. والمواطنة غالباً ماتبحث في حقوق المواطنين على الدولة أما الوطنية فهي الجانب الفعلي والحقيقي للمواطنة والذي تبحث غالباً بالواجبات (الروابدة ٢٠١٠).

٤. مساهمة مؤسسات المجتمع المدني: ومعناها مشاركة المنظمات الأهلية وغير الحكومية كالنقابات والهيئات الاجتماعية والخيرية والمنتديات الثقافية والاتحادات وغيرها من جماعات الضغط الأهلية في توجيه مسار السلطة بين الدولة والمواطنين. (العرموطي، ٢٠٠٧، ص

(٢١٩).

٥. الوعي السياسي: مدى دراية المواطن بالحقوق والواجبات السياسية وقدرته على فهم
المجريات السياسية التي تدور حول أحداث ووقائع معتمداً بذلك على ثقافته السياسية.
(الحراشه ، ٢٠٠٦ ، ص ٣١).

٦. حرية التعبير عن الرأي: المقصود فيها أن يحق للأفراد إبداء آرائهم وأفكارهم بحرية
تامة وذلك بشتى الطرق سواء عن طريق وسائل الإعلام أو عن طريق الأبحاث العلمية دون
ضغط أو تخويف تهديد واحترام هذا الحق حتى لو كان مخالفاً. (عبدالمجيد، ٢٠٠٨، ص
٢٤٧-٢٤٨).

٧. سيادة القانون: امتثال وخضوع كل من الحاكم والمحكوم لحكم القانون في إطار دولة
القانون التي تمثل الشعب وتلزم جميع السلطات بتوفير كافة أشكال الضمانات القانونية
والإدارية والقضائية لحفظ كرامة وحرية الإنسان الأساسية (أحمد عبيدات، الرسالة، ٢٠٠٤،
ص ٢).

٨. التعددية السياسية: ويقصد بها إعطاء كافة الفرص لجميع أفراد المجتمع من أجل
المساهمة والمشاركة في الحكم .

٩. مشاركة الشباب : من خلال فتح باب المشاركة لهم لكي يساهموا في بناء المجتمع. وفي
عام ٢٠٠٦ لاحظ برنامج الكمنولث للشباب واليونيسيف : " أن هناك العديد من أنواع
العمليات التنموية والثقافات والأفراد فريدة من نوعها في العالم ، والمشاركة ليست ظاهرة
واحدة ، وهناك تعاريف مختلفة للمشاركة. ولكن المفهوم الأساسي للمشاركة مع ذلك ، هو أن
الناس أحرار في إقحام أنفسهم في العمليات الاجتماعية والتنموية من خلال مشاركة نشطة ،
طوعية ومستتيرة. (UNICEF, 2006, p7).

١٠. مشاركة المرأة: وذلك بإفساح الطريق للمرأة بالمشاركة السياسية سواء في مؤسسات المجتمع أو الأحزاب أو النقابات وتمكينها في ممارسة دورها في الانتخابات المحلية كناخبة ومرشحة وإسقاط جميع أنواع المعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تقف في طريق تقدمها وقيامها بالدور المنوطة به. (فريجات، ٢٠٠٥، ص ٩٨).

١١. حقوق الإنسان: وهي جملة من الحقوق المادية والمعنوية والمدنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية وهدفها حفظ الإنسان وكرامته وصون حريته ، كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.(الموقع الرسمي للأمم المتحدة).

المبحث الثالث:

نظرية ترتيب الأولويات (الأجندة)

إن أي وسيلة إعلامية مهما كانت لابد لها من خطة واستراتيجية وأهداف مبنية على أساسها ، ولا يمكن لوسيلة إعلامية أن تنجح دون وضع هذه الخطة التي من خلالها تصنف كل الموضوعات والقضايا بحسب الأهمية والألوية . ومن هنا تأتي هذه الفكرة.

تنبثق فكرة ترتيب الأولويات من خلال وجود علاقة بين طريقة عرض وسائل الإعلام للموضوعات المختلفة وبين ترتيب الموضوعات بحسب أهميتها بالنسبة للجماهير، فتقوم وسائل الإعلام بالتركيز والاهتمام بالقضايا التي تتوقع ان تكون من ذات الاهتمام الجماهيرية (إسماعيل، ٢٠٠٣، ص ٢٧٢) .

بمعنى آخر إن وسائل الإعلام تلفت النظر إلى ما هو مهم بالنسبة إليها لتضعه ضمن الدرجة ذاتها بالنسبة للجماهير، بحيث يتم التركيز على قضايا دون أخرى، وأن تغطية هذه القضايا ما هو إلا الدليل على أهميتها (الحضيف، ١٩٩٨ ، ص ٢٣).

فتسليط الضوء على أحداث أو شخصيات معينة والعمل على تكرارها يساهم في جعلها ضمن خانات الأهمية لدى الجمهور ، وبالتالي يبدأ هذا الجمهور بتبني هذه الأحداث والشخصيات ويرتبها بحسب الترتيب والانتقاء الذي قامت به وسائل الإعلام وفقا لنظرية ترتيب الأولويات أو ما يسمى بالأجندة ، ما يؤدي إلى أن يساهم الجمهور في تفاعله مع هذه الأحداث والقضايا والموضوعات المطروحة . (الحديدي، ٢٠٠٦، ص ٦١).

وتختلف نظرية وضع الأجندة فيما بين الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية، ففي الدول الديمقراطية تهتم وسائل الإعلام بمدخلات الجماهير وآرائهم من أجل وضع السياسات وصناعة القرار في شتى المناحي والاتجاهات بينما في الدول غير الديمقراطية فإن نظرية ترتيب الأجندة لا تعد أن تكون جزءاً من خطة سياسية هدفها إحكام القبضة على الرأي العام ولفت انتباهه إلى قضايا معينة دون أخرى من أجل خدمة مصالح هذه الدول وإبعاد الأفكار التي لا ترغب تلك الدول بإطلاع مواطنيها عليها . (حماده، ٢٠٠٨، ص ١٧٩).

وتعد نظرية وضع الأولويات إحدى نظريات دراسة الديمقراطية في مجتمع معين في الوقت الحاضر فأساس الديمقراطية هو أن تستجيب الحكومات لرغبات الرأي العام، بينما يقوم الإعلام بدور الوسيط في شرح هذه الرغبات وتفسيرها ، مامن شأنه أن يعمق مفهوم ديمقراطية الإعلام وأن توجد علاقة مباشرة بين الرأي العام والسياسات العامة، بحيث يسمح الإعلام بالكشف عن القضايا المهمة ذات الأولوية ويقوم بترتيبها حسب درجة أولويتها وبعد ذلك معالجتها بنوع من الإنسجام بين رؤية الإعلام من جهة ورؤية الجمهور للقضية من جهة أخرى. (المرجع السابق ص ١٨٢).

والإعلاميون يؤدون دوراً بارزاً في التأثير على الجماهير بحيث يقومون باختيار الأخبار والبرامج الإعلامية وعرضها بحسب أولوياتها وهذه الأولويات بالطبع تقوم المؤسسات الإعلامية بوضعها وافترض أنها مهمة أو غير مهمة للجماهير وبذلك تكون الوسيلة الإعلامية مؤثراً في التكوين الفكري للجماهير. (أبو أصبع ، ٢٠٠٦، ص ١٤٥).

وبالنسبة لوسائل الإعلام فمن السهل عليها أن تقوم بدورها في ترتيب الأجندة عن طريق انتقاء الموضوعات والقضايا واستخدام مفردات ومصطلحات مناسبة للنشر مع التكرار المستمر الذي يؤدي إلى تراكم المعلومات ولفت الأنظار نحو المواضيع والقضايا المثارة. ويشترك في ذلك حارس البوابة الذي يؤدي كل هذه الأدوار بحسب السياسة الإعلامية التي يعمل خلالها ، أضاف إلى ذلك الضغوط الاجتماعية والنفسية التي تحاصره من كل جانب (عبد المجيد، ١٩٩٧، ص ٢٨٠ - ٢٨١).

ومن خلال هذه النظرية فإن الباحث يقوم بدراسة توجهات المقال الصحفي في الصحافة الأردنية اتجاه موضوعات التنمية السياسية لمعرفة ترتيبها حسب الأجندة العامة للصحافة الأردنية بالنسبة للموضوعات الأخرى وهل فعلاً تضع الصحافة الأردنية من خلال مقالاتها المختلفة موضوع التنمية السياسية ضمن أجندتها؟.

نظرية حارس البوابة الإعلامية:

يطلق هذا المصطلح على الشخص الذي يقف على البوابة الإعلامية بين الوسيلة الإعلامية وبين الجماهير ويقوم بالتدقيق على المواد الإعلامية وبالتالي يمنع مايشاء من المعلومات من الدخول أو الخروج من خلال تحديد مايجب أن يشاهد أو يقرأ، فيحجب عنهم الرسائل الإعلامية بغض النظر إن كانوا بحاجة إليها أولاً ، متأثراً بالاعتبارات الشخصية والثقافية والاجتماعية (الحضيف، ١٩٩٨، ص ٢٥ - ٢٦).

يعود الفضل بالتعريف بنظرية حارس البوابة لعالم النفس الأمريكي (كورت لوين) الذي استطاع تطور هذه النظرية باعتبار أن دراساته من أهم الدراسات المنهجية لنظرية حارس البوابة . فقد رأى (كورت لوين) بأن المادة الإعلامية تمر بمراحل أو نقاط طويلة قبل أن تصل إلى الجمهور وخلال هذه المراحل أو النقاط أو التي يسميها البوابات يقرر مايمكن أن يدخل ومالا يمكنه ذلك، وفي حال كانت هذه المواد الإعلامية طويلة المراحل ازدادت سلطة الفرد أو الأفراد على هذه المواد بحيث يسمحون لانفسهم بأن يقتطعوا أو يضيفوا التعديلات التي يرونها مناسبة على المادة الإعلامية ، وهؤلاء الأفراد يطلق عليهم لقب حراس البوابة الإعلامية. (رشتي، ١٩٧٨، ص ٢٩٤).

فالقائم بالاتصال يقف حيراناً أمام التعليمات والتصريحات الواضحة والمبهمة على حد سواء، خاصة في دول العالم الثالث التي تعاني من غموض بالمعلومات وعدم التحديد للمفاهيم العامة. إضافة إلى عدم الوضوح بين السياسات الإعلامية والتعليمات المقيدة والناظمة للإعلام.

وكل هذا من شأنه أن يرتب حجماً هائلاً من الضغوط على كاهل القائم بالاتصال الأمر الذي يضطره إلى التدخل في سير المعلومات ووضع نقاط التفتيش على هذه المعلومات من مصدرها الأول وحتى مستقرها الأخير نحو المتلقي وذلك في سبيل القيام بمهمة حارس البوابة وبغية السيطرة على حركة المحتوى الإعلامي والتحكم بما يتلقى الجمهور من معلومات (عبد الحميد، ١٩٩٧، ص ١١٦).

والحقيقة أن حراس البوابة الإعلامية ليسوا فقط الصحفيين الذين يقومون بنقل الأخبار وإنما هم مصادر تلك الأخبار الذين يزودون الصحفيين بها، فمثلاً إذا حدث حادث ما في إحدى المدن وكان أول من لاحظته أحد الأفراد فإن الفرد وبحسب طبيعته وفكره يلاحظ من خلال الحدث أشياء دون أشياء ويتحدث عن أمور ويهمل أموراً أخرى وبذلك يعد هذا الفرد أول حراس البوابة. (رشتي، ١٩٧٨، ص ٣٠٠-٣٠١).

ومن ثم يأتي دور الحارس الثاني وهو المخبر الصحفي، حيث ينقل الأخبار من خلال الفرد السابق نفسه كشاهد عيان ثم يقوم المخبر أو المراسل الصحفي بانتقاء حقائق وإهمال أخرى ويقرر الأشياء التي تستحق أن تكتب والتي لا تستحق أن تكتب، ثم يقوم بتسليم الخبر إلى الوكالة والتي تمثل حارس البوابة الثالث، من خلال اتخاذها لذات التدابير بحيث يقوم أحد محرري الأخبار في الوكالة باختصار الخبر أو إضافة كلمات إليه مع استبعاد أو استبقاء ما يراه مناسباً ثم يرسلها إلى الصحف وهناك ينتظر حارس البوابة آخر هذه الخبر ليمارس بدوره سلطته عليه وهكذا فإن كل أولئك الذين قاموا بنقل الخبر عبارة عن حراس بوابة يقف كل منهم على نقطة أو مرحلة من مراحل الخبر. (المرجع السابق).

ومن المهم الإشارة إلى الاعتبارات والضغوطات التي تؤثر على حراس البوابة الإعلامية وعلى قراراتهم بالحذف أو الإضافة أو التعديل على مضمون المادة الإعلامية فهناك مجموعة القيم والمبادئ الخاصة بالنظام الاجتماعي والتي لا يمكن تجاوزها والتي تدفع الإعلامي نحو المحافظة عليها ونشرها وإبعاد المعلومات التي لا تتفق مع مبادئ وقيم المجتمع الأساسية، بالإضافة إلى وجود ضغوط من الصحف ووكالات الأنباء المحلية والعالمية من أجل دفع الإعلامي نحو تقديم خبر على خبر آخر أو الإبقاء على خبر وإزالة خبر آخر .(الموسى، ٢٠٠٣، ص٩١).

وهناك أيضا ضغوطات مثل القوانين والسياسة الإعلامية للمؤسسة والضغوطات الزمنية المتمثلة بحجم الوقت وضرورة إنجاز العمل المحدد في الوقت المحدد ، وهناك أيضا ضغوط ذاتية مرتبطة بسياسة الإعلامي وثقافته وبسيكولوجيته، وأخيرا فإن هناك ضغوطاً جماهيرية نحو الإعلامي ونحو وسائل الإعلام المختلفة.(المرجع السابق، ص٩٢).

وتجدر الإشارة إلى وجود تأثير متبادل بين ما يهم الجمهور من جهة وبين ما يهم وسائل الإعلام من جهة أخرى ، ومن شأن نظرية ترتيب الأولويات أن تتوافق مع نظرية حراس البوابة في هذا الموضوع فحراس البوابة الإعلامية يعلمون مسبقا إهتمامات الجمهور وبالتالي يقومون بوضع أجندة وسائل الإعلام بناء عليه.(حمادة، ٢٠٠٨، ص١٩٤).

ومن الضروري أن تتوافر في حراس البوابة جملة من المواصفات التي تؤهله، منها أن يكون ملما بفنون الاتصال الجماهيري وأن يستطيع استخدام المصطلحات والمعاني بشكل مناسب ، ليتحقق كسب ود الجماهير وتعاطفهم مع تلك المصطلحات في حال قام بتوجيهها

إليهم ، وكذلك يجب أن يكون الإعلامي عارفا بالمواضيع التي يقف على بواباتها وأن يتحلى بالكم المناسب من الثقافة وأن يكون مدربا على اتخاذ القرارات السريعة في حالات الطوارئ ، كما يجب عليه أن يعي تماما خلفية الجماهير واهتماماتهم وأهم الرسائل التي تتاسبهم ، وأخيرا يجب على القائم بالاتصال أن يتمتع بالنفوذ المطلوب للقيام بعمل حارس البوابة بما في ذلك القدرة على الابتكار وتقديم الأفكار التي تساهم في إفادة الجماهير المستهدفة.(الموسى، ٢٠٠٣، ص٩٣).

ويمكن الاستفادة من هذه النظرية لمعرفة الدور الذي يقوم به حارس البوابة في الصحافة الأردنية وهل يمارس الكاتب الصحفي أثناء كتابة المقالات على نفسه دور حارس البوابة أم هل يمارس معه رئيس التحرير والمسؤولون في الصحف هذه المهمة.

المبحث الرابع:

الدراسات السابقة

دراسة بكنهام (١٩٦٤):

حملت هذه الدراسة عنوان " المنهج لدراسة التنمية السياسية " وهدفت إلى تعريف التنمية السياسية بأكثر من وجهة نظر.

تتحدث هذه الدراسة عن المناهج التي استخدمها الباحث في تناول موضوع التنمية السياسية في الفترة التي بدأت تظهر فيها هذه الدراسات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . كما سعى الباحث في دراسته هذه إلى اختبار الظروف المختلفة للدول التي اهتمت بموضوع التنمية السياسية .

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الدراسة لا تقدم تصنيفا للدراسات التي تناولت موضوع التنمية السياسية حسب المنهج المستخدم ولكنها استطاعت توضيح وإبراز خمس وجهات نظر أساسية استخدمتها هذه الدراسات في تناولها موضوع التنمية السياسية ، من وجهة نظر قانونية ، ومن وجهة نظر اقتصادية ومن وجهة نظر إدارية ومن وجهة نظر اجتماعية وأخيرا من وجهة نظر الثقافة السياسية .

ونوه الباحث إلى أن هذه الدراسة لا تشتمل على كافة الدراسات التي تناولت موضوع

التنمية السياسية.

وخلص الباحث في دراسته هذه إلى توضيح الكيفية التي تناولت بها أدبيات التنمية السياسية ودراساتها هذا الموضوع المهم وهو موضوع التنمية السياسية .

دراسة باي وآخرون (١٩٧١):

وهذه الدراسة بعنوان " الأزمات في التنمية السياسية " وهدفت إلى محاولة تحديد وتحليل المشاكل الخمس الرئيسية التي لازمت وتلازم التنمية السياسية تاريخيا وهي الهوية والشرعية والمشاركة والاختراق والتوزيع ، كما أوضحت السياقات التي تنمو فيها هذه الأزمات التي تواجه عملية تطور التنمية السياسية في أي بلد.

حيث عمل البروفيسور باي ورفاقه على الاهتمام بكل واحدة من هذه المشاكل على حدة ، والكتابة عنها بشكل موسع مع وصف السياقات التي تنمو في ظلها هذه المشاكل وتوضح العلاقة السببية بين المشكلة وأسبابها كما تتميز هذه الدراسة بأنها مليئة بالأمثلة الواقعية على هذه المشاكل.

وخلصت الدراسة إلى الوصول نحو تعريف شامل وتوضيح لكل من هذه المشاكل الخمس موضوع الدراسة والتي لازمت مفهوم التنمية السياسية.

دراسة العويني (١٩٧٧) :

حملت هذه الدراسة عنوان " الراديو التنمية السياسية " وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الراديو في عملية التنمية السياسية وعن العلاقة ما بين النمو السريع لوسائل الإعلام وتزايد حجم المشاركة السياسية وعلاقة الراديو بالتنشئة السياسية بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام في تعميق الشعور الوطني. وركزت الدراسة على مهمات البرامج المقدمة في الاذاعة في مجال التنمية السياسية كالتحديث السياسي وبناء الديمقراطية وتعميق الهوية الوطنية. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور فاعل للراديو في التنمية السياسية خاصة في الدول النامية التي ترتفع فيها نسبة الأمية، من خلال تحقيق الوعي الوطني وتهيئة المناخ اللازم للتنمية ولعب دور الوسيط في التخطيط السياسي ومضاعفة مصادر المعرفة من أجل دفع الجماهير نحو المشاركة في التنمية، مؤكدا على أهمية عناصر العملية الاتصالية وهي القائمون بالاتصال وخصائصهم، ومضمون الرسالة، والراديو كوسيلة اتصال، والمستقبل، وفاعلية الاتصال ، بالإضافة إلى الجوانب النفسية للاتصال والقابلية للتصديق وجذب الانتباه.

ودعت الدراسة إلى ضرورة وضع أولويات للأهداف وفقاً للمراحل المختلفة وخصائص الجماهير ، بالتركيز على برامج محددة، وربط العملية القادمة والمستقبلية بالأحداث والوقائع والاستفادة من وجود عدد كبير من المرسلين المؤهلين والاستفادة أيضا من البرامج السياسية لوضع الرموز التي تدل على التنمية السياسية في محتواها، وبالنهاية الاستفادة من البحوث التي تدرس مستقبلي الرسائل الإعلامية (المستمعين) من أجل التخطيط للبرامج بفاعلية ودقة لدعم دور الراديو في التنمية السياسية.

دراسة الموسى (١٩٨٨):

حملت عنوان "خصائص الصحافة الأردنية الحديثة ممثلة بصحيفة الرأي اليومية" هدفت إلى التعرف على أهم خصائص الصحافة الأردنية حيث قام الباحث فيها بتحليل مضمون صحيفة الرأي ليرى اهتماماتها من حيث أنواع المضامين المطروحة ومعالجتها في صفحاتها، حيث لاحظ الباحث أن صحيفة الرأي تهتم بالمضامين السياسية أولاً وبنسبة (١٥,٤٠%) من النسبة العامة للمضامين ثم الرياضية ثم الاقتصادية وهكذا... إضافة إلى عدم قدرة الصحيفة على إقامة التوازن بصورة كافية على الصعيد المحلي لتغطية المدن والريف ، وفي تغطية الشؤون الرسمية مع غير الرسمية، ومع ملاحظته أيضاً لانخفاض في التحليلات المتعلقة بالشؤون السياسية واقتصارها على المسائل الضرورية والمؤيدة.

وإذا كانت صحيفة الرأي تهتم بالقضايا السياسية بالدرجة الأولى فإنه حريّ بها أن تهتم بقضايا التنمية السياسية أيضاً بوصفها أساساً للمواضيع السياسية المختلفة.

دراسة إبراهيم (١٩٩٩):

بعنوان " الصحافة والتنمية السياسية " وهدفت إلى التعريف بدور الصحافة والتنمية السياسية في ظل التعدد الحزبي في مصر، وقامت هذه الدراسة عن أساس نظرية الصحافة التنموية وخاصة في مجال التنمية السياسية. وخلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن الصحافة يمكن لها أن تقوم بدور فاعل في عملية التنمية السياسية إذا ماتم فتح مجالات التعبير عن الرأي لدى الجماهير ومن خلال محاسبة كل الخارجين عن سلطة وسيادة الدولة،

كما ويمكن لها أن تساهم في عملية التنمية السياسية في حال قامت باحترام المواطنين من كافة الشرائح.

دراسة خليفة (٢٠٠٤):

بعنوان دور المقال المنشور في الصحف الحزبية في التنشئة السياسية للمراهقين .
هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور الصحف الحزبية المصرية وبالتحديد المقالة واهتماماتها بقضايا التنشئة السياسية .
وخلصت الدراسة إلى وجود اهتمام رئيسي من قبل المقالات بالتنشئة السياسية والتنقيف السياسي للمراهقين وأن طرح هذا الموضوع كان بأسلوب منطقي وعلمي وأن الصحافة الحزبية لا تميل إلى المبالغة والتهويل في طرح مقالاتها.

دراسة العكش (٢٠٠٦) :

بعنوان " مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن " هدفت إلى دراسة دور مؤسسات المجتمع المدني التي تعد إحدى مؤشرات التنمية السياسية في المشاركة والتنمية السياسية في الأردن بحثت هذه الرسالة في دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والمشاركة السياسية والتعددية السياسية والحريات العامة وتداول السلطة والدستور. ويقوم الباحث من خلال هذه الدراسة في البحث عن خصائص وسمات مؤسسات المجتمع المدني

والمعوقات التي تمر بها على المستوى المحلي الأردني ، ويطرح الباحث تساؤلاً مهماً حول مدى استثمار مؤسسات المجتمع المدني للتحوّل الديمقراطي الأردني بما في ذلك الأحزاب والنقابات والمراكز حقوق الإنسان في الأردن.

ويصل الباحث إلى وجود ضعف في دور مؤسسات المجتمع المدني الأمر الذي انعكس على قدرتها في إصدار القوانين ، وكذلك تشير الدراسة إلى أن الحكومات لم تستطع ترجمة أفكار وتطلعات الملك عبدالله الثاني في تطوير دور مؤسسات المجتمع المدني والنهوض بها .

دراسة القاضي ونجادات (٢٠٠٦):

بعنوان " موضوعات التنمية السياسية في الصحف الأردنية اليومية " ، حيث هدفت هذه دراسة إلى الكشف عن كيفية تغطية الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية، والتعرف على هذه الموضوعات التي تثيرها الصحف الأردنية وكيفية إبرازها وعلى القيم والاتجاهات والمساحة المخصصة لمواضيع التنمية السياسية.

وتوصلت إلى وجود اهتمام جيد بموضوعات التنمية السياسية من الصحف الأردنية وخاصة من جريدة الرأي في مجال الخبر والتقارير والمقال الصحفي مع وجود اهتمام واضح من جهات مختلفة بالتنمية السياسية في الأردن وهذا الاهتمام يبدو إعلامياً أكثر من كونه مؤثراً في تفعيل التنمية السياسية مع وجود موضوعات كثيرة تحمل قيماً إيجابية. ووجود كثير من الاتجاهات المؤيدة للتنمية السياسية، إضافة إلى تغطية قوية من مندوبي الصحف اليومية لموضوعات التنمية السياسية.

دراسة المناعسة: (٢٠٠٧):

حملت عنوان " التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية " هدفت إلى دراسة حالة التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن وخلصت إلى وجود جهود واضح في محاولة تحقيق التنمية السياسية والإصلاح السياسي في ظل ضغوطات دولية من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول المانحة.

إضافة إلى الضغوطات التي يمر بها الأردن مثل الضغوطات الاقتصادية والسياسية، ما دعا الأردن إلى إطلاق المبادرات والشعارات والمواثيق الوطنية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني ودور المرأة والشباب وإنشاء وزارة التنمية السياسية.

ويصل الباحث في هذه الدراسة إلى أنه ومع كل هذه الجهود التي تبذل لتحقيق التنمية السياسية في الأردن إلا أن الدولة الأردنية لازالت تتدخل وبشكل واضح في العمل البرلماني إضافة إلى تدخلها الواضح أيضا في عمل مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية وغيرها من المؤسسات المدنية.

التعليق على الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع التنمية السياسية بالكثير من الاهتمام في الكثير من الدراسات العالمية والعربية والأردنية ، إلا أن موضوع ربطه بوسائل الإعلام المختلفة قل عدده ، كما في دراسة القاضي ونجادات وكما في دراسة العويني حيث بحثنا في موضوع مختلف عن موضوع هذه الدراسة .

فغالبا ماتكون الدراسات تتناول التنمية السياسية إلى جانب حالة ما ، كدراسة المناعسة التي تناولت التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن ، والتي يمكن الاستفادة منها فقط بالجوانب المشتركة وهي موضوعات التنمية السياسية.

وما دراسة العكش التي تبحث في مؤسسات المجتمع المدني والتي هي جزء من عملية التنمية السياسية فالاستفادة من هذه الدراسة تكمن في معرفة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات على الساحة الأردنية.

أما دراستنا هذه فما يميزها أنها تركز على دور الصحافة الأردنية من خلال المقالات الصحفية في التنمية السياسية ، وتبحث في أهم الاتجاهات والقيم التي تحملها تلك المقالات إضافة إلى مدى مواكبتها لأحداث التنمية السياسية المختلفة ، وهي بذلك إنما تلقي الضوء على تفاصيل مهمة في الدور الصحفي تجاه قضية التنمية السياسية ، وتكشف عن مواقع القوة والضعف في تناول المقالات الصحفية في الصحف الأردنية لموضوع التنمية السياسية .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

– مجتمع الدراسة وعينتها

– أداة الدراسة

– وحدة التحليل

– فئات التحليل

– صدق وثبات الأداة

– المعالجة الإحصائية للأداة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة أداة تحليل المضمون بصفتها أداة تصف المعنى الظاهري لمحتوى الرسالة بشكل موضوعي ومنظم وكمي، (Berelson, 1952, 18) وهو وسيلة لجمع البيانات ووصف موضوع منظم للمحتوى الظاهر يستخدم فيه أسلوب الملاحظة أو التتبع والمشاهدة بهدف الخروج بتعميمات وإجابات عن الظاهرة التي يتم دراستها (وفائي، ١٩٨٩، ص ١٤٩).

وتحليل المضمون أحد مناهج البحث العلمي يقوم على دراسة كمية وكيفية لظاهرة الاتصال في السعي إلى كشف المعنى الكامن في المحتوى من خلال الملاحظة والوصف واختبار الفروض لظاهرة الاتصال، ويتميز منهج تحليل المضمون بأربع مميزات مهمة، هي التنظيم والموضوعية والتعميم والاستخدام الكمي (عبدالحميد، ١٩٨٣، ص ٢١-٢٤).

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من أعداد صحيفة الرأي وصحيفة العرب اليوم الواقعة بين تاريخ ١٤/أيار/٢٠٠٨ وبين ٢٦/نيسان/٢٠٠٩. وتتكون عينة هذه الدراسة من المقالات

الصحفية المنشورة في أعداد كل من صحيفة الرأي وصحيفة العرب اليوم الواقعة في نفس التاريخ آنف الذكر.

وتم اختيار صحيفة الرأي باعتبارها صحيفة شبه رسمية تمثل وجهة نظر الحكومة الأردنية وتصنف حسب (روو) على أنها من الصحف الموالية (روو، ١٩٨٩، ص ١١٣-١١٩) بالإضافة إلى أن الحكومة تملك أغلب أسهمها (مؤسسة الضمان الاجتماعي).

أما صحيفة العرب اليوم فتم اختيارها على أساس أنها مستقلة عن الحكومة مالياً وسياسياً، وتمثل الرأي والرأي الآخر وليس هناك تأثير حكومي على سياساتها (العدوان، ٢٠١٠).

وأما اختيار المقالات الصحفية فذلك يعود لسببين الأول هو ارتباط الأخبار وباقي الفنون الصحفية الأخرى بالنشاطات الحكومية والوزارية مع تشابه في مضامين هذه الأخبار وخاصة أنها تغطي نشاطات وزارة التنمية السياسية التي غالباً ماتكون مكررة وتحمل ذات المضمون باختلاف في الزمان والمكان فقط.

أما السبب الثاني فهو أن المقالات الصحفية فيها مجالات واسعة لطرح قضايا التنمية السياسية من خلال الكتاب المعروفين سواء كانوا من كتاب تلك الصحف أو من النخب السياسية التي اعتادت الكتابة في الصحف اليومية.

أما السبب في اختيار المقالات المنشورة بين تاريخ ١٤/أيار/٢٠٠٨ وبين ٢٦/نيسان/٢٠٠٩، فيرجع إلى :

- ١- زيادة الاهتمام الأردني بالتنمية السياسية في هذه الفترة خاصة بعد مرور مايقارب خمسة أعوام من انطلاق عمل وزارة التنمية السياسية.
- ٢- المدة التي تم اختيارها تمثل مرحلة متوسطة من عمر حكومة الذهبى المكلفة بمهام سياسية جسام على رأسها مهام التنمية السياسية .(كتاب التكليف السامي لحكومة الذهبى. الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني).
- ٣- وجود تعديل وزارى في نفس حكومة الذهبى أعقب تغييرا واضحا في وزارة التنمية السياسية بتعيين وزير حزبي يساري سابق، لأول مرة في الوزارة وهو المهندس موسى المعايطة.
- ٤- مرور عام تقريبا على نهاية الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧ ، والهدف من ذلك معرفة مدى ربط الكتاب في الصحف الأردنية مواضيع التنمية السياسية بأحداث سياسية وطنية كبيرة مثل الانتخابات وغيره.

وقد بلغ حجم عينة مجتمع الدراسة (٧٣٠) عددا ، لذا فقد تم اختيار أسلوب العينة العشوائية المنتظمة بما يعادل (٢٤) عدداً من كل صحيفة لذات المدة وبهذا يكون مجموع ما يخضع للتحليل من الأعداد (٤٨) عدداً.

وبحسب الدراسات التي قام بها (ستمبر) على صحيفة واحدة لمدة سنة فقد رأى أن العينات التي هي بحجم (٦-١٢-٢٤-٤٨) عددا تعطي نفس الغرض وأن الزيادة في حجم تلك العينات لا يؤدي إلى إحداث فروق في النتائج.(بن،١٩٩٢،ص٤٠-٤١).

وتم استخدام أسلوب العينة العشوائية وتم الاختيار طبقا لجدول الارقام العشوائية (البياتي، ٢٠٠٨، ص ٣٠١).

وبذلك تكون العينة موزعة على كل الأشهر بالتساوي وبمقدار عديدين لكل شهر لكننا الصحيفتين وبشكل متساو كما في الجدول رقم (١)

الجدول رقم (١)

تواريخ واعداد الصحف لعينة الدراسة

العرب اليوم (رقم العدد)	الراي (رقم العدد)	اليوم والشهر والسنة
3979	١٣٧٣٤	الأربعاء ١٤ أيار ٢٠٠٨
3980	١٣٧٣٥	الخميس ١٥ أيار ٢٠٠٨
4012	١٣٧٦٧	الإثنين ١٦ حزيران ٢٠٠٨
4016	١٣٧٧١	الجمعة ٢٠ حزيران ٢٠٠٨
4033	١٣٧٨٨	الإثنين ٧ تموز ٢٠٠٨
4040	١٣٧٩٥	الإثنين ١٤ تموز ٢٠٠٨
4061	١٣٨١٦	الإثنين ٤ آب ٢٠٠٨
4082	١٣٨٣٧	الإثنين ٢٥ آب ٢٠٠٨
4090	١٣٨٤٥	الثلاثاء ٢ أيلول ٢٠٠٨
4093	١٣٨٤٨	الجمعة ٥ أيلول ٢٠٠٨
4120	١٣٨٧٥	الأحد ٥ تشرين الأول ٢٠٠٨
4128	١٣٨٨٣	الإثنين ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٨

4151	١٣٩١٢	الثلاثاء ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٨
4169	١٣٩٢٤	الأحد ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٨
احتجبت عن الإصدار بسبب أول أيام عيد الأضحى	١٣٩٤٠	الأربعاء ١٠ كانون الأول ٢٠٠٨
4200	١٣٩٥٧	السبت ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨
4224	١٣٩٨١	الثلاثاء ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩
4225	١٣٩٨٢	الأربعاء ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٩
4244	١٤٠٠١	الإثنين ٩ شباط ٢٠٠٩
4251	١٤٠٠٨	الاثنين ١٦ شباط ٢٠٠٩
4278	١٤٠٣٥	الأحد ١٥ آذار ٢٠٠٩
4287	١٤٠٤٤	الثلاثاء ١٤ آذار ٢٠٠٩
4308	١٤٠٦٥	الثلاثاء ١٤ نيسان ٢٠٠٩
4320	١٤٠٧٧	الأحد ٢٦ نيسان ٢٠٠٩

ويتضح من خلال الجدول (١) أن صحيفة العرب اليوم قد احتجبت عن الصدور في

تاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٨ وذلك بسبب مصادفة هذا التاريخ لأول أيام عيد الأضحى. (*)

(*) تم التأكد من ذلك حسب الأرشيف وتسلسل الاعداد في قسم الأرشيف في الجامعة الأردنية.

أداة الدراسة :-

استخدمت أداة تحليل المضمون باعتبار أنها أداة قادرة على الوصول إلى نتائج وتوقعات علمية وبحثية جيدة في الوقت الذي فشلت فيه بعض أدوات التحليل الأخرى في الوصول إلى نتائج مثمرة .(حسين، ١٩٨٣.ص ٨٧).

ولأغراض البحث وتحقيق أهدافه تم استخدام تصميم استمارة تحليل مضمون ،ضمت (٤٢) وحدة تحليل موزعة على (١٠) فئات كما هو في الملحق (١) وكما هو مبين في كشف استمارة تحليل المضمون الملحق (٢) .

وحدة التحليل :

اعتمدت هذه الدراسة على وحدة الموضوع أوالفكرة والتي تعد من أكثر وحدات التحليل استخداما وخاصة في بحوث الاتصال والإعلام لما لها من نتائج واضحة في تحديد الاتجاهات والأحكام ولما لها أيضا من قدرة وعلى تناول الوحدات الأخرى (كالكلمة ، والفقرة ، والجملة)، الأمر الذي يدفع الباحث إلى الدقة في الوصول للنتائج (عبد الحميد ، ١٩٨٣.ص ١٤٠).

ولضمان عدم وقوع البحث في موضوعات متداخلة فقد تم تحديد موضوعات التنمية السياسية ضمن فئات محددة ولمعرفة عدد مرات ظهور موضوعات التنمية السياسية وتكرارها في المقالات المنشورة بصحيفة الرأي وصحيفة العرب اليوم .

فئات التحليل :

تعرف فئات التحليل على أنها "مجموعة من التصنيفات أو الفصائل يقوم الباحث بإعدادها طبقاً لنوعية المضمون ومحتواه، وهدف التحليل، لكي يستخدمها في وصف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول، وبما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب سهل وميسور". (حسين، ١٩٨٣، ص ٨٨).

وبعد مراجعة موضوعات التنمية السياسية في كل من صحيفة الرأي والعرب اليوم، تم تحديد الفئات وضبطها بما يساعد على عملية قياسها وعدها وتحليلها وهي مصنفة كالتالي :

أولاً - فئة الموضوعات :

والتي تهدف إلى الكشف عن موضوع المحتوى ومراكز الاهتمام للموضوعات داخل الوسيلة الإعلامية بحيث يظهر في مدى اهتمام هذه الوسائل بالموضوعات المراد بحثها (عبد الحميد ١٩٨٣ ص ١٢٠ - ١٢١).

أما الموضوعات المراد بحثها في هذا البحث فهي موضوعات التنمية السياسية والتي تم تعريفها في الفصل الثاني من هذا البحث وهي كالتالي :

١/١- الانتخابات : وما يتعلق بها من مشاركة في الانتخابات سواء كانت نيابية أو حزبية أو نقابية أو اتحادية...إلخ

٢/١- الأحزاب : وما يتفرع عنها من مشاركة في الأحزاب ، وقوانين الأحزاب وأسماء الأحزاب.

٣/١- حقوق المواطنة : المواضيع التي تتحدث عن المواطنة وحقوقها وواجباتها.

٤/١- مساهمات المجتمع المدني : كالأندية والنقابات والجمعيات وغيرها .

٥/١- الوعي السياسي : الدعوة إلى فكرة الوعي السياسي .

٦/١- حرية التعبير عن الرأي : وما يتفرع عنها من موضوع حرية الصحافة وحرية النقد والحريات العامة إضافة إلى القبول بالرأي والرأي الآخر .

٧/١- سيادة القانون :الموضوعات التي تحدثت عن سيادة القانون واحترام القانون.

٨/١- التعددية السياسية : المواضيع التي تتحدث عن التعددية السياسية.

٩/١- مشاركة الشباب : المواضيع ذات العلاقة بالنشاطات السياسية الشبابية .

١٠/١- مشاركة المرأة : المواضيع ذات العلاقة بالنشاطات السياسية للمرأة .

١١/١- حقوق الإنسان : الموضوعات التي تناولت حقوق الإنسان .

١٢/١ - الديمقراطية : الموضوعات التي تناولت الديمقراطية.

١٣/١ - الإصلاح السياسي: الموضوعات التي تحدثت عن الإصلاح السياسي.

١٤/١ - التنمية السياسية : المقالات أو الجمل التي تناولت موضوع وكلمة التنمية السياسية

بشكل عام.

١٥/١ - وزارة التنمية السياسية : الجمل والموضوعات التي تناولت وزارة التنمية

السياسية.

وبما أن وحدة الموضوع أو الفكرة تحكم تناول الباحث للوحدات الأخرى (الكلمة،

الجملة، الفقرة) (عبد الحميد، ١٩٨٣، ص ١٤٠) فقد قام الباحث بتتبع الموضوعات السابقة

والمقالات المنشورة في جريدة العرب اليوم والرأي تاريخ أيار / ٢٠٠٨ و نيسان / ٢٠٠٩ .

والتي تناولت هذه الموضوعات سواء على شكل موضوع أو فقرة أو كلمة. وقام بتصنيفها

وعد تكرارها في تلك المقالات .

ثانيا - فئة القيم : وهي القيم التي يعكسها مضمون الاتصال بشكل محدد أو ضمنى سواء

كانت سلبية أو إيجابية. (عبد الرحمن، ١٩٨٢، ص ١٧١).

ويقصد به في هذا البحث القيم السياسية.

وقام الباحث بالتعرف على هذه القيم من خلال مقالات التنمية السياسية وهل كانت هذه

المقالات تحمل قيما إيجابية أم سلبية وتم تصنيفها على أساس :

١/٢ - **قيم إيجابية** : كاستخدام كلمات أو عبارات ذات قيمة إيجابية مثل ، الدفاع عن حقوق الإنسان، احترام وجهة نظر الأحزاب، الاهتمام بالتنمية السياسية، الإصلاح ، الديمقراطية ، وغيره...

٢/٢ - **قيم سلبية** : استخدام كلمات أو عبارات تدل على قيم سلبية مثل ، التعصب ، الكذب، الغش في الانتخابات، خداع الناخبين، قمع الصحفيين، وغيره...

٣/٢ - **قيم مختلطة** : وهي التي تم فيها استخدام كل من القيم الإيجابية والسلبية في نفس الموضوع مثل عبارة "الأحزاب في الأردن ضعيفة رغم وجود تشريعات عادلة وقوية".

٤/٢ - **بدون قيم**: وهي المقالات التي لم تحمل أية قيم تذكر.

ثالثاً- فئة الاتجاه : وهي التي تضع البحث حسب أهدافه إلى اتجاهات محددة معارضة ومؤيدة ومحيدة (عبد الحميد، ١٩٨٣، ص ١٢٣-١٢٤).

١/٣ - **فئة مؤيد** : بمعنى أن كاتب المقال يؤيد الموضوع الذي غالبا ما يحمل قيما إيجابية في موضوعات التنمية السياسية، كأن يثني على قانون الانتخابات مثلا .

٢/٣ - **فئة معارض** : وفيها يعارض كاتب المقال الإجراءات المتعلقة بموضوعات التنمية السياسية كمعارضة استغلال حرية الصحافة للطعن بالشخصيات مثلا .

٣/٣ - **محايد** : وفي هذه الفئة يتم طرح الموضوع طرحا دون إبداء رأي مؤيد أو معارض.

٤/٣ - **فئة بدون** : أي لا تحمل أيًا من الاتجاهات السابقة .

رابعا - فئة ارتباط المقال بالأحداث : (عبد الرحمن، ١٩٨٢، ص٥).

١/٤ - فئة مواكبة الأحداث: ويقصد به مواكبة مقالات التنمية السياسية بالأحداث المتعلقة بالتنمية السياسية أيضا كالانتخابات وغيره .

٢/٤ - فئة غير مواكب : ويقصد بها تلك المقالات التي يكتبها الكاتب يتحدث فيها عن موضوعات التنمية السياسية في وقت لم يحدث فيه أي حدث متعلق بالتنمية السياسية وبذلك فإنه إما يستبق الفكرة أو يذكر الناس بالموضوع من أجل حثهم على تبني هذا الموضوع .

خامسا : فئة الجمهور المستهدف:

ويقصد بها الجهة الموجه إليها الرسالة الإعلامية والتي يتحدث عنها المقال سواء كانوا جمهورا خاصا أو جمهورا عاما (المرجع السابق، ص١٨١-١٨٢).

وقد تألفت فئة الجمهور المستهدف في هذه الدراسة مما يلي:

١/٥ - الجمهور العام .

٢/٥ - الجمهور الخاص : وهو الذي يوجه إليه المقال أو يتحدث عنه المقال مثل النخب

السياسية ، الحزبيون، النواب، الصحفيون، الشباب ، المرأة، وزارة التنمية السياسية ..إلخ

سادسا - فئة وسائل الإقناع :

ويقصد فيها الأسلوب المستخدم من أجل إقناع القارئ بالأفكار والآراء المطروحة في المقالة وإحداث التأثير المرجو والذي يؤثر في موقف معين من القضية (عبد الرحمن، ١٩٨٢، ص١٩).

وتتدرج هذه الوسيلة تحت فئتين :

١/٦ - استخدام أسلوب علمي : من خلال تقديم أدلة واضحة واستشهاد بوقائع وتقديم أمثلة واقعية ومن خلال التكرار للموضوع أو الفكرة وتدعيم المقال بالأرقام والإحصائيات والحقائق إضافة إلى وجود تسلسل منطقي وترتيب نتائج على مقدمات. (المرجع السابق، ص١٧، ملحق).

٢/٦ - استخدام أسلوب غير علمي : من خلال وجود تحيز واضح لدى الكاتب نحو موضوع دون آخر أو اقتباس غير دقيق مع استخدام الأسلوب الإنشائي ومع التركيز على الجوانب العاطفية لاجتذاب القراء، واستخدام التعميم على أساس لاعلمي واستخدام المسائل الدينية واستغلالها بشكل سلبي واستخدام الأسماء التي تحظى بالاحترام عند القارئ لأجل التضليل والإقناع بقضايا غير صحيحة مع عدم احترام القيم والعادات السائدة والمغالاة في استخدام الترغيب والتخويف وغيره من الاستخدامات السلبية. (بن، ١٩٩٢، ص١٢٦).

سابعا - فئة الأساليب المتبعة :

ويقصد بها الطرق والوسائل المتبعة لشرح الفكرة وهل هي أساليب تحليلية أم ناقدة أم

ساخرة أم هي عبارة عن طرح للأفكار وغيره..(حسين، ١٩٨٣، ص٩٤).

وقد تم تصنيفها في هذه الدراسة على هذا الأساس التالي :

١/٧ - أسلوب ناقد : وفيه يطرح الكاتب الفكرة داخل المقال بأسلوب مليء بالنقد على

موضوع من مواضيع التنمية السياسية.

٢/٧ - أسلوب ساخر : ويقوم به مايعرف في الصحافة بالكاتب الساخر الذي يعالج قضية في

مجال التنمية السياسية وغيره بأسلوب ساخر ومسل (أبوزيد ، ١٩٨٥، ص١٨٠).

٣/٧ - أسلوب طرح أفكار (متزن) : وهو أسلوب يخلو من كل مظاهر النقد والسخرية ويعالج

الموضوع بشكل متزن وبالشرح والتفسير و بعيدا عن محاولة استفزاز القراء .(المرجع

السابق).

٤/٧ - أسلوب تحليلي : وهو الأسلوب المنبثق من المقالة التحليلية والذي يقوم على أساس

التحليل للموضوع بشكل عميق ودقيق ويستخرج الآراء والاتجاهات مع التنبؤ بالأحداث

المستقبلية (المرجع السابق ص ٢٣٠).

٥/٧ - فئة غير ذلك : ويقصد بها الأساليب الأخرى غير الأساليب السابقة والتي لايمكن

إدراجها في هذه الدراسة لعدم الإفادة منها كأساليب المجاملات والتزلف والمديح للشخصيات

وغيره ...

ثامنا - فئة الموقع : وهي الفئة التي تظهر مدى الاهتمام بعرض الموضوع فالدراسات التي تمت على القراء وجدت أن الصفحة الأولى تأتي بالمقدمة ومن ثم تليها الصفحة الأخيرة ثم الصفحات الوسطى أو الداخلية ، ولذلك فإن موقع المقالة في الصحيفة يعكس مدى الاهتمام في حال تناول موضوع معين ويمكن من خلاله الانتباه إلى درجة اهتمام الصحيفة بموضوع البحث (حسين، ١٩٨٣، ص١٠٠-١٠١).

وعليه فقد تم تصنيف هذه الفئة إلى ثلاث فئات وهي :

١/٨ - **الصفحة الأولى :** وهي الصفحة الأولى من الصحيفة سواء كانت في الجزء الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع أو حتى في الملحق.

٢/٨ - **الصفحة الداخلية :** وهي الصفحة أو الصفحات التي تقع بين الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة .

٣/٨ - **الصفحة الأخيرة :** وهي الصفحة آخر الصحيفة سواء كانت في أي جزء من أجزاء الصحيفة أو ملاحقها.

صدق وثبات الأداة :

من أجل تحقيق صدق الأداة وبعد أن تم تحديد وتعريف فئات التحليل تعريفا إجرائيا ، قام الباحث بعرض أداة التحليل مع التعريفات الإجرائية لفئات التحليل على عدد من الأكاديميين المختصين ، وذلك من أجل الوقوف على أماكن التعديل إذا احتاجت الأداة إلى

ذلك ، وتمت الاستفادة من آرائهم وإرشاداتهم ووضعت في أداة التحليل كما هي في جدول إستمارة تحليل المضمون ملحق (١) .

وبالنسبة لاختبار ثبات الأداة قام الباحث بالاستعانة بمحللين مستقلين ، وبعد أن تم شرح الاستمارة لكل منهما ، تمت عملية التحليل بما نسبته ١٠% من المقالات موضوع الدراسة . وقد اتفق المرمزان على ثماني وحدات من أصل (٩) وحدات وبالتالي أظهرت النتائج بعد حسابها وفق معادلة هولستي مايلي :

$$\%88 = \frac{16}{18} = \frac{8 \times 2}{9 + 9}$$

ويتضح من خلال المعادلة أن درجة الثبات بلغت (٨٨%) وهي درجة عالية خاصة إذاعلمنا أن اتفاق المرمزين بنسبة ٧٥% تعد منخفضة ولايمكن الاعتماد عليها بينما تعد نسبة ٩٠% ذات نسبة عالية من الثبات (عبد الحميد، ١٩٨٣، ص٢٢٢).

المعالجة الاحصائية للبيانات :

للإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها ، فقد تم استخدام الأساليب والاجراءات التالية

١ - التكرارات والنسب المئوية .

٢ - اختبار مربع كاي (Chi Squire)

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

- موضوعات التنمية السياسية التي تناولتها الصحف الأردنية .
- القيم التي تحملها موضوعات التنمية السياسية في الصحف الأردنية .
- الاتجاهات التي تحملها الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية .
- مواكبة الصحف الأردنية لأحداث التنمية السياسية .
- الجمهور المستهدف .
- وسائل الإقناع .
- الأسلوب المتبع .
- موقع المقال .
- حصة وزارة التنمية السياسية .
- مقالات التنمية السياسية .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتناول البحث في هذا الفصل نتائج دراسة تحليل المضمون ، وسيتم عرض هذه النتائج

وفقا لاسئلة الدراسة.

أولا - موضوعات التنمية السياسية التي تناولتها الصحف الأردنية :

للإجابة عن السؤال الأول الذي نصه " ما موضوعات التنمية السياسية التي تناولتها

الصحف الأردنية في المقالات الصحفية ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند

مستوى (٠,٠٥) حول هذه الموضوعات في عينة الدراسة ؟ " . وتم استخراج التوزيعات

التكرارية والنسب المئوية لإجابة هذا السؤال والجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢)

التكرارات والنسب المئوية لموضوعات التنمية السياسية التي تناولتها الصحف الأردنية من

حيث عدد تكرارات الموضوع في المقالات .

عدد المقالات						الموضوع
المجموع		العرب اليوم		الرأي		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
١٠,٤٧	١٨	٥٠,٠٠	٩	٥٠,٠٠	٩	الانتخابات
١٦,٨٦	٢٩	٣٧,٩٣	١١	٦٢,٠٧	١٨	الأحزاب

٨,١٤	١٤	٧,١٤	١	٩٢,٨٦	١٣	المواطنة
١٤,٥٣	٢٥	٢٨,٠٠	٧	٧٢,٠٠	١٨	مؤسسات المجتمع المدني
٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	الوعي السياسي
٨,١٤	١٤	٥٠,٠٠	٧	٥٠,٠٠	٧	حرية التعبير
٤,٠٧	٧	٢٨,٥٧	٢	٧١,٤٣	٥	سيادة القانون
١,١٦	٢	٠,٠٠	٠	١٠٠,٠٠	٢	التعددية السياسية
٢,٩١	٥	٠,٠٠	٠	١٠٠,٠٠	٥	مشاركة الشباب
٢,٩١	٥	٠,٠٠	٠	١٠٠,٠٠	٥	مشاركة المرأة
٩,٨٨	١٧	٣٥,٢٩	٦	٦٤,٧١	١١	حقوق الإنسان
١٥,١٢	٢٦	٣٤,٦٢	٩	٦٥,٣٨	١٧	الديموقراطية
٤,٠٧	٧	١٤,٢٩	١	٨٥,٧١	٦	الإصلاح السياسي
١,٧٤	٣	٣٣,٣٣	١	٦٦,٦٧	٢	التنمية السياسية

يبين الجدول (٢) قيم التكرارات والنسب المئوية لموضوعات التنمية السياسية التي تناولتها الصحف الأردنية من حيث عدد تكرارات الموضوع في المقالات ، وباستعراض قيم النسب المئوية يتبين أن أهم الموضوعات التي تناولتها الصحف الأردنية هي موضوعات الأحزاب حيث بلغت نسبتها المئوية (١٦,٨٦%) ويليه موضوعات الديمقراطية بنسبة (١٥,١٢%) ثم بعد ذلك جاءت موضوعات مؤسسات المجتمع المدني بنسبة (١٤,٥٣%) وحصلت موضوعات الانتخابات على نسبة (١٠,٤٧%) ثم موضوعات حقوق الإنسان بنسبة (٩,٨٨%) ويليه موضوعات المواطنة وموضوعات حرية التعبير بنسبة (٨,١٤%) وبعدها

موضوعات سيادة القانون وموضوعات الإصلاح السياسي بنسبة (٤,٠٧%) ثم موضوعات مشاركة الشباب وموضوعات مشاركة المرأة بنسبة (٢,٩١%) ثم موضوعات التنمية السياسية بنسبة (١,٧٤%) ويليه موضوعات التعددية السياسية بنسبة (١,١٦%) وأخيرا فلم تحصل موضوعات الوعي السياسي على أي نسبة حيث بلغت نسبتها (٠,٠٠%).

أما على مستوى صحيفتي الرأي والعرب اليوم ، فقد حصلت موضوعات الأحزاب على نسبة أعلى في صحيفة الرأي (٦٢,٠٧%) بينما حصلت في صحيفة العرب اليوم على نسبة أقل (٣٧,٩٣%). وفيما يتعلق بموضوعات الديمقراطية فقد حصلت على نسبة أعلى في صحيفة الرأي (٦٥,٣٨%) مقابل نسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (٣٤,٦٢%). أما عن موضوعات مؤسسات المجتمع المدني فقد حصلت على نسبة أعلى لها في صحيفة الرأي فبلغت (٧٢%) مقابل نسبة أقل في العرب اليوم بلغت (٢٨%). وفيما يتعلق بموضوعات الانتخابات فقد تساوت النسبة في صحيفة الرأي وصحيفة العرب اليوم فبلغت (٥٠%). وأما فيما يتعلق بموضوعات حقوق الإنسان فقد حصلت على نسبة أعلى في صحيفة الرأي (٦٤,٧١%) أما في صحيفة العرب اليوم فكانت النسبة أقل وبلغت (٣٥,٢٩%). وبالنسبة لموضوعات المواطنة فكانت نسبتها في صحيفة الرأي أعلى بكثير من نسبتها في صحيفة العرب اليوم حيث بلغت في الرأي (٩٢,٨٦%) وفي العرب اليوم بلغت النسبة (٧,١٤%). وفيما يخص موضوعات حرية التعبير فحصلت على نفس النسبة في كلتا الصحيفتين بلغت (٥٠%) لكل صحيفة . أما فيما يتعلق بموضوعات سيادة القانون فقد حصلت على نسبة أعلى في صحيفة الرأي بلغت (٧١,٤٣%) بينما بنسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (٢٨,٥٧%). وفيما يخص موضوعات الإصلاح السياسي فكانت النسبة التي حصلت عليها

في صحيفة الرأي أعلى حيث بلغت (٨٥,٧١%) وعلى نسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (١٤,٢٩). وبالنسبة إلى موضوعات مشاركة الشباب فقد حصلت على نسبة كاملة في صحيفة الرأي (١٠٠%) مقارنة بنسبة (٠%) في صحيفة العرب اليوم. وما يخص موضوعات مشاركة المرأة فقد حصلت على نسبة (١٠٠%) في صحيفة الرأي مقابل (٠%) في صحيفة العرب اليوم. وبالنسبة لموضوعات وزارة التنمية السياسية فقد حصلت على نسبة أعلى في صحيفة الرأي بلغت (٧٥%) فيما حصلت على نسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (٢٥%). وأما موضوعات التنمية السياسية فقد حصلت على نسبة عالية لها في صحيفة الرأي بلغت (٦٦,٦٧%) مقابل نسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (٣٣,٣٣%).

وبما يتعلق بموضوعات التعددية السياسية فحصلت على النسبة الكاملة في صحيفة الرأي بلغت (١٠٠%) مقابل (٠%) في صحيفة العرب اليوم. وأخيرا فيما يتعلق بموضوعات الوعي السياسي فلم تحصل على أي نسبة حيث بلغت (٠%) في كلتا الصحيفتين .

ويتضح من خلال التكرارات في صحيفة الرأي أن موضوعات الأحزاب وموضوعات مؤسسات المجتمع المدني أخذت أعلى نسبة تكرار (١٨) يليها موضوعات الديمقراطية (١٧) يليها موضوعات المواطنة (١٣) وبعدها موضوعات حقوق الإنسان (١١) ثم موضوعات الانتخابات (٩) ثم موضوعات حرية التعبير (٧) ويليهما موضوعات الإصلاح السياسي (٦) ويليهما موضوعات سيادة القانون وموضوعات مشاركة الشباب وموضوعات مشاركة المرأة (٥) وثم موضوعات وزارة التنمية السياسية (٣) ويليهما

موضوعات التنمية السياسية وموضوعات التعددية السياسية (٢) وأخيرا موضوعات الوعي السياسي (٠) تكرر .

ويتضح أيضا من خلال التكرارات في صحيفة العرب اليوم أن موضوعات الأحزاب أخذت أعلى نسبة تكرر (١١) يليها موضوعات الديمقراطية وموضوعات الانتخابات (٩) ثم موضوعات مؤسسات المجتمع المدني وموضوعات حرية التعبير (٧) وبعدها موضوعات حقوق الإنسان (٦) ويليهما موضوعات سيادة القانون (٢) يليها موضوعات المواطنة وموضوعات الإصلاح السياسي و موضوعات التنمية السياسية و موضوعات وزارة التنمية السياسية (١) وأخيرا فقد بلغ عدد تكرار كل من موضوعات مشاركة الشباب وموضوعات مشاركة المرأة وموضوعات التعددية السياسية وموضوعات الوعي السياسي (٠) تكرر .

جدول (3)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على الموضوعات التي تتناولها الصحيفتان من حيث عدد المقالات التي تتناول هذه الموضوعات

الموضوع	مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الانتخابات	٠,٠٠	١	١,٠٠٠
الأحزاب	١,٦٩	١	٠,١٩٤
المواطنة	١٠,٢٩	١	* ٠,٠٠١
مؤسسات المجتمع المدني	٤,٨٤	١	* ٠,٠٢٨

-	-	-	الوعي السياسي
١,٠٠٠	١	٠,٠٠	حرية التعبير
٠,٢٥٧	١	١,٢٩	سيادة القانون
٠,١٥٧	١	٢,٠٠	التعددية السياسية
*٠,٠٢٥	١	٥,٠٠	مشاركة الشباب
*٠,٠٢٥	١	٥,٠٠	مشاركة المرأة
٠,٢٢٥	١	١,٤٧	حقوق الإنسان
٠,١١٧	١	٢,٤٦	الديموقراطية
٠,٠٥٩	١	٣,٥٧	الإصلاح السياسي
٠,٥٦٤	١	٠,٣٣	التنمية السياسية

قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوى $\geq ٠,٠٥ = ٣,٨٤$

ولبيان الفروق في طبيعة الموضوعات التي تناولتها الصحيفتان فقد استخدم اختبار مربع كاي الموضحة نتائجه في الجدول (٣) حيث يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) من حيث طبيعة الموضوعات التي يتم تناولها وذلك لأن قيم مستوى الدلالة كان أكبر من (٠,٠٥) باستثناء وجود فروق في موضوع المواطنة ومؤسسات المجتمع المحلي ومشاركة الشباب ومشاركة المرأة حيث بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لهذه المواضيع (١٠,٢٩ و ٤,٨٤ و ٥,٠ و ٥,٠) وتعد قيم مستوى الدلالة المحسوبة لهذه المواضيع دالة إحصائياً لأنها أقل من (٠,٠٥).

ثانيا - القيم التي تحملها موضوعات التنمية السياسية في الصحف الأردنية :

للإجابة عن السؤال الثاني والذي نصه " ما القيم التي حملتها الصحف الأردنية عن موضوعات التنمية السياسية في مقالاتها ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول هذه القيم في عينة الدراسة ؟". وتم استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لإجابة هذا السؤال والجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤)

التكرارات والنسب المئوية للقيم التي تتبناها الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية في مقالاتها

القيم	الرأي		العرب اليوم		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
إيجابية	٢٤	٨٢,٧٦	٥	١٧,٢٤	٢٩	٣٢,٩٥
سلبية	٢٢	٥٧,٨٩	١٦	٤٢,١١	٣٨	٤٣,١٨
مختلطة	٩	٥٦,٢٥	٧	٤٣,٧٥	١٦	١٨,١٨
دون تناول قيم	٣	٦٠	٢	٤٠	٥	٥,٦٨
المجموع	٥٨	٦٥,٩١	٣٠	٣٤,٠٩	٨٨	١٠٠

يبين الجدول (٤) قيم التكرارات والنسب المئوية للقيم التي حملتها الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية وباستعراض النسب يتبين أن القيم السلبية كانت أعلى القيم التي حماتها الصحف الأردنية وبنسبة (٤٣,١٨%).

تلتها القيم الإيجابية بنسبة (٣٢,٩٥%) فيما كانت النسبة للقيمة المختلطة (١٨,١٨%) وأخيرا فقد كانت النسبة لدون تناول قيم أقل نسبة وبلغت (٥,٦٨%).

أما على مستوى صحيفتي الرأي والعرب اليوم ، فقد حصلت القيم الإيجابية على نسبة عالية في صحيفة الرأي بلغت (٨٢,٧٦%) بينما حصلت القيم الإيجابية على نسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (١٧,٢٤). أما على صعيد القيم السلبية فقد سجلت صحيفة الرأي قيمة أعلى بلغت (٥٧,٨٩%) فيما سجلت صحيفة العرب اليوم قيمة أقل بلغت (٤٢,١١%). وفيما يتعلق بالقيم المختلطة فقد أخذت صحيفة الرأي نسبة أعلى بلغت (٥٦,٢٥%) مقارنة بنسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (٤٣,٧٥%). أما المقالات التي لم تحمل قيما فقد حصلت صحيفة الرأي منها على نسبة أعلى بلغت (٦٠%) وكانت صحيفة العرب اليوم قد حصلت منها على نسبة أقل بلغت (٤٠%).

ويتضح من خلال التكرارات في صحيفة الرأي أن القيم الإيجابية حصلت على أعلى تكرار (٢٤) يليها القيم السلبية (٢٢) ثم القيم المختلطة (٩) وأخيرا بدون قيم (٣) تكرار.

وأما بالنسبة لصحيفة العرب اليوم فيتضح من خلال التكرارات أن القيم السلبية حصلت على أعلى تكرار (١٦) يليه القيم المختلطة (٧) ثم القيم الإيجابية (٥) وأخيرا بدون قيم (٢) تكرار.

جدول (٥)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على القيم التي تتبناها الصحيفتان في مقالاتها

القيم	مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
إيجابية	٧,٩٥	١	*٠,٠٠٥
سلبية	١٣,٩٥	١	*٠,٠٠٠
مختلطة	٦,٢٥	١	*٠,٠١٢
بدون	١,٧٠	١	٠,١٩٢

قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوى $\geq ٠,٠٥ = ٣,٨٤$

ولبيان الفروق في القيم التي تغطيها صحيفتا الرأي والعرب اليوم فقد استخدم اختبار مربع كاي الموضحة نتائجها في الجدول (٥) حيث يتبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) من حيث القيم التي يتم تناولها في المقال وذلك لأن قيم مستوى الدلالة كان أقل من (٠,٠٥) باستثناء عدم وجود فروق في عدم تناول القيم في صحيفتي الرأي والعرب اليوم حيث بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (١,٧٠) وتعد قيمة مستوى الدلالة المحسوبة غير دالة إحصائياً لأنها أكبر من (٠,٠٥).

ثالثاً - الاتجاهات التي تحملها الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية:

للإجابة عن السؤال الثالث والذي نصه " ما أهم الاتجاهات التي حملتها الصحف الأردنية في مقالاتها عن موضوعات التنمية السياسية ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول هذه الاتجاهات في عينة الدراسة ؟". تم استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لإجابة هذا السؤال والجدول (٦) يوضح ذلك.

جدول (٦)

التكرارات والنسب المئوية للاتجاهات التي حملتها الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية

الاتجاهات	الرأي		العرب اليوم		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مؤيد	٢٩	٧٨,٣٨	٨	٢١,٦٢	٣٧	٤٢,٠٥
معارض	١٩	٦٣,٣٣	١١	٣٦,٦٧	٣٠	٣٤,٠٩
محايد	٣	٣٧,٥	٥	٦٢,٥	٨	٩,٠٩
مختلط	٥	٦٢,٥	٣	٣٧,٥	٨	٩,٠٩
بدون	٢	٤٠	٣	٦٠	٥	٥,٦٨
المجموع	٥٨	٦٥,٩١	٣٠	٣٤,٠٩	٨٨	١٠٠

يبين الجدول (٦) قيم التكرارات والنسب المئوية للاتجاهات التي حملتها الصحف

الأردنية لموضوعات التنمية السياسية وباستعراض النسب يتبين أن الاتجاهات المؤيدة كانت

أعلى الاتجاهات التي حملتها الصحف الأردنية وبنسبة (٤٢,٠٥٪). تلتها الاتجاهات المعارضة بنسبة (٣٤,٠٩٪). ثم جاءت بعدها الاتجاهات المحايدة والاتجاهات المختلطة بنفس النسبة حيث بلغت (٩,٠٩٪). وأخيراً فقط كانت النسبة لفئة بدون اتجاهات (٥,٦٨٪) وهي الأقل بين النسب.

أما على مستوى صحيفتي الرأي والعرب اليوم، فقد حصلت الاتجاهات المؤيدة على نسبة عالية في صحيفة الرأي (٧٨,٣٨٪) بينما حصلت الاتجاهات المؤيدة على نسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (٢١,٦٢٪).

أما على صعيد الاتجاهات المعارضة فقد سجلت صحيفة الرأي نسبة أعلى بلغت (٦٣,٣٣٪) فيها سجلت صحيفة العرب اليوم نسبة أقل بلغت (٣٦,٦٧٪).

وبالنسبة للاتجاهات المحايدة فقد حصلت صحيفة العرب اليوم على أعلى نسبة بلغت (٦٢,٥٪) بينما كانت نسبة صحيفة الرأي أقل حيث بلغت (٣٧,٥٪).

وفيما يتعلق بالاتجاهات المختلطة فقد حصلت صحيفة الرأي على النسبة الأعلى بلغت (٦٢,٥٪) مقابل نسبة أقل للعرب اليوم بلغت (٣٧,٥٪).

أما عن المقالات التي بدون اتجاهات فقد حصلت العرب اليوم على أعلى نسبة فيها بلغت (٦٠٪) في حين كانت نسبة صحيفة الرأي أقل بنسبة (٤٠٪).

ويتضح من خلال التكرارات في صحيفة الرأي أن الاتجاهات المؤيدة حصلت على أعلى تكرار (٢٩) يليها الاتجاهات المعارضة (١٩) ثم الاتجاهات المختلطة (٥) ثم الاتجاهات المحايدة (٣) ثم وأخيرا بدون اتجاهات (٢) تكرار .

وأما بالنسبة لصحيفة العرب اليوم فيتضح من خلال التكرارات أن الاتجاهات المعارضة حصلت على أعلى تكرار (١١) يليها الاتجاهات المؤيدة (٨) ثم الاتجاهات المحايدة (٥) وأخيرا فقد حصلت الاتجاهات المختلطة وبدون اتجاهات على أقل تكرار (٣) .

جدول (٧)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على الاتجاهات في الصحيفة (الرأي والعرب اليوم)

الاتجاهات	مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
مؤيد	٩,٤٢	١,٠٠	*٠,٠٠٢
معارض	٩,١٣	١,٠٠	*٠,٠٠٣
محايد	٦,٥٠	١,٠٠	*٠,٠١١
مختلط	٢,٥٠	١,٠٠	٠,١١٤
بدون	٣,٧٠	١,٠٠	٠,٠٥٤

قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوى $\geq ٠,٠٥ = ٣,٨٤$

ولبيان الفروق في الاتجاهات التي تغطيها صحيفتا الرأي والعرب اليوم فقد استخدم

اختبار مربع كاي الموضحة نتائجه في الجدول (٧) حيث يتبين أنه توجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) من حيث الاتجاهات وذلك لأن قيم مستوى الدلالة كان أقل من (٠,٠٥) باستثناء عدم وجود فروق في فئة المختلط وفئة المقالات التي بدون اتجاه في صحيفتي الرأي والعرب اليوم حيث بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة (٢,٥٠) و (٣,٧٠) وتعد قيمة مستوى الدلالة المحسوبة غير دالة إحصائياً لأنها أكبر من (٠,٠٥).

رابعا - مواكبة الصحف الأردنية لأحداث التنمية السياسية :

للإجابة عن السؤال الرابع والذي نصه " ما هو مدى مواكبة الصحف الأردنية لأحداث التنمية السياسية في مقالاتها؟ وهل توجد فروق ذات دلالات احصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول مواكبة المقال للاحداث في عينة الدراسة؟ ". تم استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لاجابة هذا السؤال والجدول (٨) يوضح ذلك.

جدول (٨)

التكرارات والنسب المئوية لمواكبة المقال الصحفي في الصحف الاردنية للاحداث التنمية السياسية

المجموع		العرب اليوم		الرأي		المواكبة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٧٦,١٤	٦٧	٣٧,٣١	٢٥	٦٢,٦٩	٤٢	مواكب
٢٣,٨٦	٢١	٢٣,٨١	٥	٧٦,١٩	١٦	غير مواكب
١٠٠	٨٨	٣٤,٠٩	٣٠	٦٥,٩١	٥٨	المجموع

يبين الجدول (٨) التكرارات والنسب المئوية لمواكبة المقال في الصحف الأردنية لأحداث التنمية السياسية وباستعراض النسب يتبين أن فئة المواكبة للاحداث أخذت أعلى نسبة في الصحف الأردنية حيث بلغت (٧٦,١٤%) مقارنة بفئة غير مواكبة والتي حصلت على نسبة أقل بلغت (٢٣,٨٦%) .

أما على مستوى صحيفتي الرأي والعرب اليوم ، فقد حصلت فئة مواكب على أعلى نسبة لها في صحيفة الرأي بلغت (٦٢,٦٩%) . بينما حصلت فئة مواكب على نسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (٣٧,٣١%) .

وبالنسبة لفئة غير مواكب فقد حصلت على أعلى نسبها في صحيفة الرأي أيضا بلغت (٧٦,١٩%) وأقل نسبة لها في صحيفة العرب اليوم بلغت (٢٣,٨١%) .

ويتضح من خلال التكرارات في صحيفة الرأي أن فئة مواكب حصلت على أعلى تكرار (٤٢) بينما حصلت فئة غير مواكب على أقل تكرار (١٦) .

أما بالنسبة لصحيفة العرب اليوم فيتضح من خلال التكرارات أن فئة مواكب حصلت على أعلى تكرار (٢٥) وبينما حصلت فئة غير مواكب على أقل تكرار (٥) .

جدول (٩)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على مواكبة المقال للأحداث

المواكبة	مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
مواكب	٢٠,٨١	١,٠٠	*٠,٠٠٠
غير مواكب	٥,٢٦	١,٠٠	*٠,٠٢٢

قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوى $\geq ٠,٠٥ = ٣,٨٤$

ولبيان الفروق في مواكبة المقال الصحفي للأحداث التي تغطيها الصحف الأردنية فقد استخدم اختبار مربع كاي الموضحة نتائجه في الجدول (٩) حيث يتبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) من حيث مواكبة المقال للأحداث وذلك لأن قيم مستوى الدلالة كان أقل من (٠,٠٥).

خامسا- الجمهور المستهدف :

للإجابة عن السؤال الخامس والذي نصه " من هو الجمهور المستهدف من خلال المقال الصحفي في الصحف الأردنية ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول الجمهور المستهدف في عينة الدراسة ؟ ". وتم استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لإجابة هذا السؤال والجدول (١٠) يوضح ذلك.

جدول (١٠)

التكرارات والنسب المئوية للجمهور المستهدف في المقال الصحفي في الصحف الأردنية

المجموع		العرب اليوم		الرأي		الجمهور
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٦٥,٩١	٥٨	٣٩,٦٦	٢٣	٦٠,٣٤	٣٥	خاص
٣٤,٠٩	٣٠	٢٣,٣٣	٧	٧٦,٦٧	٢٣	عام
١٠٠	٨٨	٣٤,٠٩	٣٠	٦٥,٩١	٥٨	المجموع

يبين الجدول (١٠) التكرارات والنسب المئوية للجمهور المستهدف في المقال الصحفي

للصحف الأردنية وتبين أن الجمهور الخاص حصل على أعلى نسبة له في الصحف الأردنية بلغت (٦٥,٩١%) بينما حصل الجمهور العام في الصحف الأردنية على نسبة أقل بلغت (٣٤,٠٩%).

أما على مستوى الصحيفتين فقد حصل الجمهور الخاص على أعلى نسبة له في

صحيفة الرأي (٦٠,٣٤%).

بينما حصل على نسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (٣٩,٦٦%) وبينما حصل

الجمهور العام على نسبة أعلى في الرأي بلغت (٧٦,٦٧%) وحصل الجمهور العام على

نسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (٢٣,٣٣%).

ويتضح من خلال التكرار في صحيفة الرأي أن الجمهور الخاص حصل على أعلى

تكرار (٣٥) بينما حصل الجمهور العام على أقل تكرار (٢٣).

بينما في صحيفة العرب اليوم فقد حصل الجمهور الخاص على أعلى تكرار (٢٣)

وحصل الجمهور العام على أقل تكرار (٧) .

جدول (١١)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على الجمهور المستهدف

الجمهور	مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
عام	١٩,٤٨	١,٠٠	٠,٠٠٠
خاص	٧,٥٣	١,٠٠	٠,٠٠٦

قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوى $\geq ٠,٠٥ = ٣,٨٤$

ولبيان الفروق في الجمهور المستهدف فقد استخدم اختبار مربع كاي الموضحة نتائجه

في الجدول (١١) حيث يتبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) من حيث استهداف الجمهور وذلك لأن قيم مستوى الدلالة كان أقل من (٠,٠٥).

سادسا - وسائل الإقناع :

للإجابة عن السؤال السادس الذي نصه " كيف كانت وسائل الإقناع في الصحف

الأردنية من خلال المقالات لشرح موضوعات التنمية السياسية ؟ وهل توجد فروق ذات

دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول هذه الوسائل في عينة الدراسة؟". ولقد تم استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لإجابة هذا السؤال والجدول (١٢) يوضح ذلك

جدول (١٢)

التكرارات والنسب المئوية لوسيلة الإقناع المستخدمة في المقالات لشرح عملية التنمية السياسية

المجموع		العرب اليوم		الرأي		وسيلة الإقناع
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٣٨,٦٤	٣٤	٥٢,٩٤	١٨	٤٧,٠٦	١٦	علمية
١٥,٩١	١٤	٢١,٤٣	٣	٧٨,٥٧	١١	غير علمية
٢٣,٨٦	٢١	٩,٥٢٤	٢	٩٠,٤٨	١٩	مختلطة
٢١,٥٩	١٩	٣٦,٨٤	٧	٦٣,١٦	١٢	أخرى
١٠٠	٨٨	٣٤,٠٩	٣٠	٦٥,٩١	٥٨	المجموع

يبين الجدول (١٢) قيم التكرارات والنسب المئوية لوسيلة الإقناع المستخدمة في المقالات لشرح عملية التنمية السياسية وتبين أن وسائل الإقناع العلمية قد حصلت على أعلى نسبة بلغت (٣٨,٦٤%) تليها وسائل الإقناع المختلطة بنسبة (٢٣,٨٦%) ثم وسائل إقناع أخرى بنسبة (٢١,٥٩%) وأخيرا وسائل الإقناع غير العلمية بأقل نسبة بلغت (١٥,٩١%).

أما على مستوى الصحيفتين فقد حصلت وسائل الإقناع العلمية على أعلى نسبة في صحيفة العرب اليوم بلغت (٥٢,٩٤) بينما حصلت على أقل نسبة في صحيفة الرأي بلغت (٤٧,٠٦) % .

وحصلت الأساليب المختلطة على أعلى نسبة لها في صحيفة الرأي بلغت (٩٠,٤٨) % وأقل نسبة لها في صحيفة العرب اليوم بلغت (٩,٥٢٤) % .

بينما حصلت فئة الأساليب الأخرى على أعلى نسبة لها في صحيفة الرأي بلغت (٦٣,١٦) % بينما في صحيفة العرب اليوم حصلت على نسبة أقل بلغت (٣٦,٨٤) % وأخيرا فقد حصلت الأساليب غير العلمية على أعلى نسبة لها في صحيفة الرأي بلغت (٧٨,٥٧) % وأقل نسبة لها في صحيفة العرب اليوم بلغت (٢١,٤٣) % .

ويتضح من خلال التكرارات في صحيفة الرأي أن الأساليب المختلطة حصلت على أعلى نسبة تكرار (١٩) تليها الأساليب العلمية (١٦) ثم الأساليب الأخرى (١٢) وأخيرا الأساليب غير العلمية (١١) تكرار .

بالنسبة لصحيفة العرب اليوم يتضح من خلال التكرارات أن الأساليب العلمية أخذت أعلى تكرار (١٨) تليها الأساليب الأخرى (٧) ثم الأساليب غير العلمية (٣) وأخيرا الأساليب المختلطة (٢) تكرار .

جدول (١٣)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على وسيلة الإقناع المستخدمة

وسيلة الإقناع	مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
علمية	١٩,١٢	١,٠٠	*٠,٠٠٠
غير علمية	٣,٥٧	١,٠٠	٠,٠٥٩
مختلطة	٧,٢٦	١,٠٠	*٠,٠٠٧
أخرى	٥,٨٢	١,٠٠	*٠,٠١٦

قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوى $\geq ٠,٠٥ = ٣,٨٤$

ولبيان الفروق في وسائل الإقناع المستخدمة في الصحيفتين فقد استخدم اختبار مربع كاي الموضحة نتائجه في الجدول (١٣) حيث يتبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) من حيث الوسيلة المستخدمة للإقناع وذلك لأن قيم مستوى الدلالة كان أقل من (٠,٠٥) باستثناء قيمة مربع كاي المحسوبة للوسائل غير العلمية والتي بلغت فيها (٣,٥٧) حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة كان أكبر من (٠,٠٥) .

سابعا - الأسلوب المتبع :

للإجابة عن السؤال السابع الذي نصه " ما الأساليب المتبعة في شرح مقالات التتمية السياسية؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول هذه الأساليب

في عينة الدراسة ؟". وتم استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لإجابة هذا السؤال والجدول (١٤) يوضح ذلك.

جدول (١٤)

التكرارات والنسب المئوية لطبيعة الأسلوب المستخدم في المقالات لشرح موضوعات التنمية السياسية

المجموع	العرب اليوم		الرأي		طبيعة الأسلوب	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
٣٥,٢٣	٣١	٣٥,٤٨	١١	٦٤,٥٢	٢٠	ناقد
٤,٥٥	٤	٥٠	٢	٥٠	٢	ساخر
٤٤,٣٢	٣٩	٢٥,٦٤	١٠	٧٤,٣٦	٢٩	متزن
٧,٩٥	٧	٧١,٤٣	٥	٢٨,٥٧	٢	تحليلي
٧,٩٥	٧	٢٨,٥٧	٢	٧١,٤٣	٥	أخرى
١٠٠	٨٨	٣٤,٠٩	٣٠	٦٥,٩١	٥٨	المجموع

يبين الجدول (١٤) قيم التكرارات والنسب المئوية لطبيعة الأسلوب المستخدم في المقالات لشرح عملية التنمية السياسية وتشير النسب إلى أن أسلوب طرح الأفكار حصل على أعلى نسبة له في الصحف الأردنية بنسبة بلغت (٤٤,٣٢%) يليه الأسلوب الناقد الذي حصل على نسبة (٣٥,٢٣%) ثم الأسلوب التحليلي والأساليب الأخرى بنسبة متشابهة بلغت (٧,٩٥%) وأخيرا الأسلوب الساخر حيث بلغت نسبته (٤,٥٥%).

وعلى مستوى الصحيفتين فقد حصل أسلوب طرح الأفكار على أعلى مستوى له في صحيفة الرأي بنسبة (٧٤,٣٦%) بينما حصل على أقل نسبة له في صحيفة العرب اليوم بلغت (٢٥,٤٦%) وبالنسبة للأسلوب الناقد فقد حصل على أعلى نسبة له في صحيفة الرأي بلغت (٦٤,٥٢%) وحصل على أقل نسبة في صحيفة العرب اليوم بلغت (٣٥,٤٨%). وأما الأسلوب التحليلي فقد حصل على أعلى نسبة في صحيفة العرب اليوم بلغت (٧١,٤٣%) وأقل نسبة له في صحيفة الرأي بلغت (٢٨,٥٧%).

وبالنسبة للأساليب الأخرى فقد حصل في صحيفة الرأي على أعلى نسبة بلغت (٧١,٤٣%) وأقل نسبة له في صحيفة العرب اليوم بلغت (٢٨,٥٧%).

وأخيرا فقد حصل الأسلوب الساخر على نسبة متساوية في كل من صحيفة الرأي وصحيفة العرب اليوم بنسبة (٥٠%) لكل صحيفة .

ويتضح من خلال التكرارات في صحيفة الرأي أن أسلوب طرح الأفكار حصل على أعلى تكرار (٢٩) يليه الأسلوب الناقد (٢٠) ثم الأساليب الأخرى (٥) ثم أخيرا كل من الأسلوب التحليلي والأسلوب الساخر (٢) لكل منها .

وبالنسبة لصحيفة العرب اليوم فيتضح من خلال التكرارات أن الأسلوب الناقد حصل على أعلى تكرار (١١) يليه أسلوب طرح الأفكار (١٠) ثم الأسلوب التحليلي (٥) . وأخيرا الأسلوب الساخر والأساليب الأخرى (٢) لكل منها .

جدول (١٥)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على طبيعة الأسلوب المستخدم

الدالة الإحصائية	درجات الحرية	مربع كاي	طبيعة الأسلوب
*٠,٠٠٣	١,٠٠	٩,١١	ناقد
٠,١٥٧	١,٠٠	٢,٠٠	ساخر
*٠,٠٠٢	١,٠٠	٩,٧٦	متزن
*٠,٠٠٥	١,٠٠	٧,٧٩	تحليلي
٠,١٨١	١,٠٠	١,٧٩	أخرى

قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوى $\geq ٠,٠٥ = ٣,٨٤$

ولبيان الفروق في طبيعة الأساليب المستخدمة في تناول المقالات في الصحيفتين فقد استخدم اختبار مربع كاي الموضحة نتائجه في الجدول (١٥) حيث يتبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) من حيث الأسلوب المستخدم وذلك لأن قيم مستوى الدلالة كان أقل من (٠,٠٥) باستثناء قيمة مربع كاي المحسوبة للأسلوب الساخر والأساليب الأخرى والتي بلغت فيها (٢,٠٠) و (١,٧٩) على الترتيب حيث تعد هذه القيم غير دالة إحصائية لأن قيم مستوى الدلالة لهذين الأسلوبين كان أكبر من (٠,٠٥).

ثامنا - موقع المقال :

للإجابة عن السؤال الثامن والذي نصه " ما موقع مقالات التنمية السياسية في الصحف الأردنية ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (0,05) حول موقع المقال في عينة الدراسة ؟ ". وتم استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لإجابة هذا السؤال والجدول (١٦) يوضح ذلك.

جدول (١٦)

التكرارات والنسب المئوية لموقع مقالات التنمية السياسية في الصحف الأردنية

موقع المقال	الرأي		العرب اليوم		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
صفحة أولى	١	٥٠	١	٥٠	٢	٢,٢٧
صفحة داخلية	٤٣	٦٥,١٥	٢٣	٣٤,٨٥	٦٦	٧٥
صفحة أخيرة	١٤	٧٠	٦	٣٠	٢٠	٢٢,٧٣
المجموع	٥٨	٦٥,٩١	٣٠	٣٤,٠٩	٨٨	١٠٠

يبين الجدول (١٦) قيم التكرارات والنسب المئوية لموقع مقالات التنمية السياسية في الصحف الأردنية وتبين أن الصفحات الداخلية في الصحف الأردنية أخذت أعلى نسبة من حيث موقع مقالات التنمية السياسية حيث بلغت (٧٥%) تليها الصفحات الأخيرة بنسبة (٢٢,٧٣%) وأخيرا الصفحات الأولى حيث بلغت نسبتها (٢,٢٧%).

أما على مستوى صحيفة الرأي وصحيفة العرب اليوم فقد حصلت الصفحات الداخلية على أعلى نسبة لها في صحيفة الرأي بلغت (٦٥,١٥%) وحصلت على أقل من ذلك في صحيفة العرب اليوم بنسبة (٣٤,٨٥%) بينما حصلت الصفحات الأخيرة على أعلى نسبة لها في صحيفة الرأي بلغت (٧٠%) مقارنة بنسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (٣٠%) وأخيرا فقد حصلت الصفحة الأولى في كل من صحيفتي الرأي والعرب اليوم على نفس النسبة بلغت (٥٠%) لكل منهما .

ويتضح من خلال التكرار في صحيفة الرأي أن الصفحة الداخلية أخذت أعلى تكرار (٤٣) تليه الصفحة الأخيرة (١٤) وأخيرا الصفحة الأولى (١) .

وبالنسبة لصحيفة العرب اليوم فيتضح من خلال التكرارات أن الصفحة الداخلية أخذت أعلى تكرار (٢٣) ثم الصفحات الأخيرة (٦) ثم أخيرا الصفحات الأولى (١) تكرار .

جدول (١٧)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على موقع المقال

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	مربع كاي	موقع المقال
٠,٣١٧	١,٠٠	١,٠٠	صفحة أولى
*٠,٠٠٠	١,٠٠	١٩,٠٦	صفحة ثانية
*٠,٠٢٣	١,٠٠	٥,٢٠	صفحة ثالثة

قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوى $\geq ٠,٠٥ = ٣,٨٤$

ولبيان الفروق في مواقع المقالات في الصحيفتين فقد استخدم اختبار مربع كاي الموضحة نتائجها في الجدول (١٧) حيث يتبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) من حيث موقع المقال وذلك لأن قيم مستوى الدلالة كان أقل من (٠,٠٥) باستثناء قيمة مربع كاي المحسوبة للصفحة الأولى والتي بلغت فيها (١,٠٠) حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة كان أكبر من (٠,٠٥).

تاسعا - حصة وزارة التنمية السياسية :

للإجابة عن السؤال التاسع الذي نصه " ما حصة وزارة التنمية السياسية من تلك المقالات ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول حصة الوزارة من تلك المقالات في عينة الدراسة ؟". وتم استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لإجابة هذا السؤال والجدول (١٨) يوضح ذلك.

جدول (١٨)

التكرارات والنسب المئوية للموضوعات التي تغطي وزارة التنمية السياسية في الصحف الأردنية من حيث عدد المقالات التي تناولت هذه الموضوعات

عدد المقالات						الموضوع
المجموع		العرب اليوم		الرأي		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
١٠٠	٤	٢٥,٠٠	١	٧٥,٠٠	٣	وزارة التنمية

يبين الجدول (١٨) قيم التكرارات والنسب المئوية للموضوعات التي تغطي وزارة التنمية السياسية في الصحف الأردنية من حيث عدد المقالات حيث تبين أن نسبة المقالات التي تناولت وزارة التنمية السياسية بلغت (٤,٥%) من مقالات التنمية السياسية وهي نسبة منخفضة .

وعلى صعيد صحيفة الرأي فقد حصلت المقالات التي تناولت وزارة التنمية السياسية حسب الجدول (٢٢) على نسبة أعلى بلغت (٧٥%) وحصلت المقالات التي تناولت وزارة التنمية السياسية على نسبة أقل في صحيفة العرب اليوم بلغت (٢٥%).

من حيث التكرارات يتضح أن المقالات التي تناولت وزارة التنمية السياسية في صحيفة الرأي بلغت (٣) تكرارات .

بينما كانت التكرارات في صحيفة العرب اليوم للمقالات التي تناولت وزارة التنمية السياسية (١) تكرار .

جدول (١٩)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على تغطية المواضيع المتعلقة بوزارة التنمية السياسية من حيث عدد المقالات التي تتناول هذا الجانب

الموضوع	مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
وزارة التنمية السياسية	١,٠٠	١	٠,٣١٧

قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوى $\geq ٠,٠٥ = ٣,٨٤$

ولبيان الفروق في تغطية المواضيع التي تتناول وزارة التنمية السياسية فقد استخدم اختبار مربع كاي الموضحة نتائجه في الجدول حيث يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) من حيث تناول هذا الجانب وذلك لأن قيم مستوى الدلالة كان أكبر من (٠,٠٥).

عاشرا - مقالات التنمية السياسية :

للإجابة عن السؤال العاشر الذي نصه " ما حصة مقالات التنمية السياسية من المقالات المنشورة في الصحف الأردنية ؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول حصة مقالات التنمية السياسية من المقالات في عينة الدراسة؟". وتم استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لإجابة هذا السؤال والجدول (٢٠) يوضح ذلك.

جدول (٢٠)

التكرارات والنسب المئوية لمقالات الصحف الأردنية والمقالات التي تناولت موضوعات التنمية السياسية

المجموع		العرب اليوم		الرأي		المقالات
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
١٠٠	٩٩٩	٣٠,٨٣	٣٠٨	٦٩,١٧	٦٩١	كامل المقالات
٨,٨٠	٨٨	٣٤,٠٩	٣٠	٦٥,٩١	٥٨	مقالات التنمية السياسية

يبين الجدول (٢٠) قيم التكرارات والنسب المئوية لكامل المقالات مقارنة بمقالات التنمية السياسية التي تناولتها الصحف الأردنية أن نسبة مقالات التنمية السياسية بلغت (٨,١٠%) من مجموع المقالات التي نشرت في الصحف التي اختيرت لعينة البحث. وهي نسبة منخفضة .

وعلى صعيد صحيفة الرأي فقد حصلت المقالات التي تناولت موضوعات التنمية السياسية على النسبة الأعلى بلغت (٦٦%) بينما حصلت صحيفة العرب اليوم على نسبة أقل بلغت (٣٤%).

وأما من حيث التكرار يتضح أن المقالات التي تناولت موضوعات التنمية السياسية في صحيفة الرأي بلغت (٥٨) تكرارا.

بينما كانت التكرارات في صحيفة العرب اليوم للمقالات التي تناولت موضوعات التنمية السياسية (٣٠) تكرارا.

جدول (٢١)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر نوع الصحيفة على الموضوعات التي تناولها الصحيفتان
من حيث تكرار تناول هذه الموضوعات

المقالات	مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
كامل المقالات	١٤٦,٨٤	١,٠٠	*٠,٠٠٠
مقالات التنمية السياسية	٨,٩١	١,٠٠	*٠,٠٠٣

قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوى $\geq ٠,٠٥ = ٣,٨٤$

ولبيان الفروق في طبيعة الموضوعات التي تناولتها الصحيفتان فقد استخدم اختبار مربع كاي الموضحة نتائجه في الجدول (٢١) حيث يتبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين من حيث مقالات التنمية السياسية وكامل المقالات التي تناولتها الصحيفتان وذلك لأن قيم مستوى الدلالة كان أقل من (٠,٠٥).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

– مناقشة النتائج

– التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أوضح الباحث من خلال الفصل السابق نتائج تحليل المضمون، وبناء عليه يتناول

مناقشة النتائج والتوصيات اللازمة على الشكل التالي :

مناقشة النتائج :

توصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بموضوعات التنمية السياسية في الصحف الأردنية قليل، حيث بلغت نسبة مقالات التنمية السياسية (٨,٨%) مقارنة بنسبة المقالات العامة في تلك الصحف. ويعلل الباحث هذه النتيجة بأن الصحف الأردنية لا تتناول موضوعات التنمية السياسية إلا إذا كان هنالك حدث مواكب لتلك الموضوعات كالانتخابات النيابية وتقارير حقوق الإنسان عن أوضاع حقوق الإنسان في الأردن أو الانتخابات الصحفية النقابية أو عندما يتحدث جلاله الملك عبدالله الثاني عن ضرورة حماية الصحفيين وإفساح المجال للرأي الآخر .

كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة وهي مواكبة المقالات الصحفية لأحداث التنمية السياسية فهي من جهة تعتبر ميزة إيجابية بينما في هذا البحث تكشف عن الحقيقة الكامنة وراء نشر مقالات التنمية السياسية وهي وجود حدث له علاقة بموضوعات التنمية السياسية فقط. وبمعنى آخر فإن كتاب المقال في الصحف الأردنية يهتمون فقط بما يطرح على الساحة

من أحداث ويعلقون عليها. وقد بلغت نسبة مواكبة المقالات لأحداث التنمية السياسية (٧٦,١٤) وهي نسبة كبيرة مقارنة بالمقالات التي لا تواكب الأحداث والتي بلغت (٢٣,٨٦%) فقط .

أما عن القيم التي حملتها الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية فقد كانت القيم السلبية في صدارة القيم الأخرى حيث بلغت (٤٣,١٨)، ولعل صحيفة العرب اليوم التي حملت أعلى نسبة تكرار للقيم السلبية عبرت من خلال مقالاتها عن حقيقة كونها صحيفة رأي آخر تنتقد بشدة مواقع الأخطاء . بينما من خلال التكرارات للقيم حملت صحيفة الرأي قيما إيجابية أكثر من القيم السلبية .

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة القاضي ونجادات(٢٠٠٦) والتي ترى أن هناك اهتماما بموضوعات التنمية السياسية من الصحف الأردنية وذلك لأن دراسة القاضي ونجادات (٢٠٠٦) قامت على دراسة موضوعات التنمية السياسية في بداية الدعوة للتنمية السياسية مع تزامم الصحف بالكتابة عن هذا الموضوع، من جهة ، ومن جهة أخرى فقد قامت الدراسة أيضا بأخذ كل أنماط الصحيفة بما في ذلك الأخبار التي تحمل غالبا نفس المضمون حول نشاطات التنمية السياسية المختلفة .

وإذا علمنا من خلال دراسة موسى (١٩٨٨) أن المضامين السياسية هي أغلب المضامين التي سيطرت على الصحافة الأردنية فالسؤال الذي يطرح نفسه ، ما هي حصة مضامين التنمية السياسية من تلك المضامين ؟

ولكن وبرغم من أن مقالات التنمية السياسية قليلة مقارنة بالمقالات العامة فإن نتيجة التأييد لموضوعات التنمية السياسية كانت ذات حظ أوفر في الاتجاهات التي حملتها موضوعات التنمية السياسية وهذا يدل على أن الصحف الاردنية تؤيد التنمية السياسية من خلال مقالاتها .

وأيضاً فقد كانت وسائل الإقناع في المقالات ذات وسائل علمية مدعمة بالأمثلة والتكرارات والأرقام والإحصائيات حتى بلغت النسبة لذلك (٣٨,٦٤) .

وقد كانت الأساليب المستخدمة في الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية بأسلوب متزن في طرح الأفكار بلغ (٤٤,٣٢%) ولكنها إفتقدت إلى الأسلوب التحليلي الذي بلغ نسبة (٧,٩٥%) وسبب ذلك يعود إلى عدم وجود ترتيب أولويات لهذه المواضيع من خلال المقالات بحيث يأخذ طابع الأسلوب التحليلي وأيضاً لعدم وجود صحفيين مختصين في كتابة موضوعات التنمية السياسية بينما نجد في كل من صحيفة الرأي والعرب اليوم وحتى في باقي الصحف الأردنية كتاب مقال مختصين بموضوعات اقتصادية ورياضية وصحية، وهذا بالطبع يعود إلى ضعف في أجندة الصحف الأردنية باهتمامات الجمهور .

ولعل حارس البوابة ممثلاً برئيس التحرير من جهة أو الصحفي من جهة أخرى هو الذي يفرض التحدث عن موضوعات التنمية السياسية أو عدم التحدث من خلال المقالات فأحياناً يكون النقد موجهاً للحكومة من أجل حثها على تبني مواقف أكثر فعالية في التنمية السياسية ، فيقوم حراس البوابة بعدم تناول هذه الموضوعات أو عدم السماح للكتاب المختصين بالكتابة في هذا الموضوع لأسباب مجهولة .

أما من ناحية موقع المقالات فقد احتلت الصفحات الداخلية النسب العظمى من تلك المقالات بلغت (٧٥%) ومن المعلوم أن كلاً من الصفحة الأولى والأخيرة تعد الأهم في الصحيفة تليها الصفحات الداخلية في الأهمية .

وعدم وجود مقالات لموضوعات التنمية السياسية في الصفحات الأولى والأخيرة دليل على اهتمام قليل من الصحافة الأردنية بهذا الشأن .

وأما بالنسبة لحصة وزارة التنمية السياسية فقد كانت ضعيفة جداً بنسبة بلغت (٤,٥%) من مقالات التنمية السياسية ، ومن المعروف أن وزارة التنمية السياسية تعد الجهة الأولى المسؤولة عن معظم موضوعات التنمية السياسية حيث فيها كوادر ومديريات وأقسام متخصصة لكافة شؤون التنمية السياسية كمديرية حقوق الإنسان ومديرية الشباب والمرأة ، ومديرية مؤسسات المجتمع المدني ومديرية الأحزاب وتمكين الأحزاب وغيرها من المديریات .

والجدير بالذكر أن عدم ربط موضوعات التنمية السياسية بوزارة التنمية السياسية يعد أحد أمرين إما قصوراً في دور الإعلام تجاه جهة مختصة بموضوع التنمية السياسية وإما قصوراً في دور وزارة التنمية السياسية في أداء الوظيفة المنوطة بها .

وأخيراً تجدر الإشارة إلى عدم وجود دعوة إلى موضوع الوعي السياسي على أجندة الصحافة الأردنية والذي يعتبر أحد أهم مواضيع التنمية السياسية حيث كانت نسبة تناوله في الصحف الأردنية (٠%) من مجمل الموضوعات .

التوصيات :

١- يوصي الباحث بدعوة الصحف الأردنية للاهتمام بشكل أكثر وبطريقة منهجية بموضوع التنمية السياسية .

٢- كما ويوصي الباحث بضرورة اشراك الاكاديمين والمختصين بالتنمية السياسية بالكتابة في الصحف الأردنية من خلال افساح المجال أمامهم ليقوموا بالكتابة في هذه الموضوعات .

٣- متابعة موضوعات التنمية السياسية ووضعها في أولويات المقالات المنشورة وعدم ربط الكتابة عنها بأحداث التنمية السياسية .

٤- ضرورة وجود اهتمام مشترك من قبل وزارة التنمية السياسية بالصحافة الأردنية ومن قبل الصحافة الأردنية بوزارة التنمية السياسية والإشارة نحو التقصير من كل جهة لأجل إصلاحه والوقوف عليها .

٥- تخصيص عمود صحفي ثابت ودائم لكتاب متخصصين بالتنمية السياسية على غرار العمود الصحفي الثابت للكتاب المختصين بالشؤون الرياضية والاقتصادية .

٦- ضرورة الكتابة حول موضوع الوعي السياسي الذي يعد مقدمة أصلا في كافة موضوعات التنمية السياسية.

٧- تخصيص ملحق خاص بالتنمية السياسية ولو كل شهر على الأقل مدعم بالمقالات والتقارير من أجل الاهتمام بهذا الموضوع المهم.

المراجع:**الكتب :**

- (١) إبراهيم ، إسماعيل ، فن المقال الصحفي والأسس النظرية والتطبيقات العملية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط١، القاهرة ، ٢٠٠١.
- (٢) إبراهيم ، محمد سعد ، ١٩٩٩ ، الصحافة والتنمية السياسية ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- (٣) أبو إصبع ، صالح خليل، ٢٠٠٦، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة ، الطبعة ٥ ، دار مجدلاوي، عمان ،الأردن.
- (٤) أبو جابر، كامل صالح، ٢٠٠٥ ، بعض ملامح نظام الحكم والتنمية السياسية في الأردن، المؤسسة الأردنية للدراسات الشرق اوسطية ، عمان .
- (٥) أبو زيد، فاروق، ١٩٨٥، فن الكتابة الصحفية ،مكتبة مدبولي، القاهرة .
- (٦) أبو زيد ، فاروق ، ٢٠٠٧ ، الإعلام والسلطة ،عالم الكتاب ، القاهرة .
- (٧) أبو ضاوية ، عامر رمضان ، ٢٠٠٢ ، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري "دراسة تحليلية للمركزات الوظيفية للتنمية السياسية"، دار الرواد ، ط١، طرابلس ، ليبيا .
- (٨) أدهم ، محمود، المقال الصحفي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، (بدون تاريخ)
- (٩) إسماعيل، محمود حسن، ٢٠٠٣، مباديء علم الاتصال ونظريات التأثير ، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة ،مصر.
- (١٠) آمال سعد المتولي ، فنون التحرير الصحفي والمقال، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٣. (الناشر: المؤلف) .

- (١١) البطاينة ، رافع شفيق، ٢٠٠٩ ، الإصلاح السياسي في الأردن رؤية للتنمية السياسية ، ط١ ، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان .
- (١٢) بن ، ريتشارد وآخرون، ١٩٩٢، تحليل مضمون الإعلام المنهج والتطبيقات العربية، ترجمة: محمد ناجي جوهر، قدسية للنشر ، إربد، الأردن.
- (١٣) البياتي ، عبد الجبار توفيق ، الإحصاء وتطبيقاته في العلوم التربوية والنفسية ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٨.
- (١٤) الجمال ، محمد راسم ، ٢٠٠١ ، الاتصال والإعلام في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة الوطنية ، ط ٢ ، بيروت ، لبنان.
- (١٥) الحديدي ، محمد فضل، ٢٠٠٦، نظريات الإعلام اتجاهات حديثة في دراسة الجمهور والرأي العام ، مكتبة نانسي دمياط، القاهرة .
- (١٦) الحراحشة ،ونس، ٢٠٠٦ ، تطور الحياة السياسية في الأردن (١٩٢١-١٩٩٩) رؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان .
- (١٧) حسين، سمير محمد، ١٩٨٣، تحليل المضمون، عالم الكتب، القاهرة ، مصر.
- (١٨) الحضيف، محمد بن عبدالرحمن، ١٩٩٨، كيف تؤثر وسائل الإعلام؟ دراسة في النظريات والأساليب، الطبعة ٢ ،مكتبة العبيكان،الرياض،السعودية.
- (١٩) حمادة، بسيوني إبراهيم، ٢٠٠٨، دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام،عالم الكتب، القاهرة، مصر.
- (٢٠) الخطايبية، صايل زكي، ٢٠٠٦، الأردن منذ فجر التاريخ وحتى عام ٢٠٠٦، عمان، الأردن.

- (٢١) دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٩٦، الأردن خمسون عاما من الإرادة الحرة والبناء، عمان ، الأردن.
- (٢٢) دائرة المطبوعات والنشر، ٢٠٠٧، قانون المطبوعات النشر رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ ، عمان، الأردن.
- (٢٣) الدليمي، عبد الرزاق، ٢٠٠٤، اشكالية الاتصال والإعلام في العالم الثالث، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن.
- (٢٤) رشتي ، جيهان أحمد، ١٩٧٨، الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، دار الفكر العربي ، القاهرة، مصر.
- (٢٥) الرفوع ، فيصل، ٢٠٠٤، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق الاردن حالة تطبيق ،سلسلة التنقيف الشبابي (٥٤) يصدرها المجلس الاعلى للشباب في المملكة الاردنية ، مطبعة التوفيق، الأردن.
- (٢٦) روو ، وليم أيه، ١٩٨٩، الصحافة العربية: الإعلام الاخباري وعجلة السياسة في العالم العربي ،ترجمة موسى الكيلاني،مركز الكتب الاردني، عمان، الأردن.
- (٢٧) السعيدين ، ضيف الله سعد عواد، ٢٠٠٧، الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن ،المطابع العسكرية ، الأردن.
- (٢٨) سميسم ، حميدة ، ٢٠٠٢ ، الرأي العام وطرق قياسه ، دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- (٢٩) شرف ، عبد العزيز، ٢٠٠٠، فن المقال الصحفي ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة.

- ٣٠) العبادي ، صلاح، ٢٠٠٨ ، المشهد السياسي في الصحافة الأردنية اليومية (١٩٨٩-٢٠٠٥) ،مكتبة الرأي،عمان ، الأردن.
- ٣١) عبد الجبار ، حسين ، ٢٠٠٨ ، اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر ، دار أسامة ط١ ، عمان ، الأردن .
- ٣٢) عبد الحميد ، محمد ، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير ، عالم الكتب ، ط١ ، القاهرة، ١٩٩٧.
- ٣٣) عبد الحميد ، محمد، ١٩٨٣، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، دار الشروق، جدة ،السعودية.
- ٣٤) عبد الرحمن ، عواطف وآخرون ، ١٩٨٢ ، تحليل الضمون في الدراسات الإعلامية ، القاهرة.
- ٣٥) العبد الله، مي كامل وآخرون، ٢٠٠٧، قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي، دار الفارس للنشر،عمان، الأردن.
- ٣٦) عبد المجيد، قدرى علي، ٢٠٠٨، الإعلام وحقوق الإنسان قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية ،دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية، مصر.
- ٣٧) عبيدات، شفيق ، ٢٠٠٣، مسيرة الصحافة الأردنية (١٩٢٠-٢٠٠٠) ، مطبوعات نقابة الصحفيين،عمان، الأردن.
- ٣٨) العرموطي، خالد إبراهيم ورباح ،أسحق محمد، ٢٠٠٧، التربية الوطنية، المطابع المركزية،عمان، الأردن.
- ٣٩) العويني، محمد علي، ١٩٧٧ ، الراديو و التنمية السياسية ،عالم الكتب، القاهرة .

٤٠) فريجات، غالب، ٢٠٠٥ ، على طريق التنمية السياسية، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٤١) القضاة ، علي منعم ، ٢٠٠٨ ، الصحافة الأردنية وإتفاقية السلام ، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، عمان ، الأردن.

٤٢) لبد ، يوسف شعبان، ٢٠٠٢، حول الرأي العام ، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع ، غزة.

٤٣) ماكبرايد، شون وآخرون، ١٩٨١، أصوات متعددة وعالم واحد : الاتصال والمجتمع اليوم وغدا "تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال" ، الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

٤٤) ماكفيل ، توماس، ٢٠٠٥ ، الإعلام الدولي (النظريات والاتجاهات والملكية) ،ترجمة: نصر،حسني محمد و الكندي ، عبد الله،دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.

٤٥) محافظة ، محمد عبدالله،وحسن ،عبد الله، ٢٠٠٤ ، التنمية السياسية الاطار المفاهيمي النظري للمصطلح ،دار نور الدين للنشر ، إربد ، الأردن .

٤٦) المعجم الوسيط، ١٩٨٥، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة. دار عمران.

٤٧) الموسى، عصام سليمان، ١٩٩٨ ، تطور الصحافة الأردنية (١٩٢٠-١٩٩٧ م)، المكتبة الوطنية، عمان ، الأردن.

٤٨) الموسى،عصام سليمان، ٢٠٠٣، المدخل في الاتصال الجماهيري، الطبعة ٥ ، الكتاني للنشر والتوزيع ، إربد،الأردن.

٤٩) مروة ، اديب، ١٩٦١، الصحافة العربية نشأتها وتطورها ، ط١، دار مكتبة الحياة، بيروت.

(٥٠) وفائي، محمد، ١٩٨٩، **مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية**، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

المقابلات :

(١) **العنوان** ، طاهر، ٢٠١٠، مقابلة أجراها الباحث لغايات البحث في مبنى صحيفة العرب اليوم بتاريخ ١٠ آذار ٢٠١٠.

(٢) **المعاينة** ،موسى، ٢٠١٠، مقابلة مع وزير التنمية السياسية في مبنى الوزارة ، بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٠.

البحوث والدراسات والمجلات:

(١) خليفة، محمد أحمد، (٢٠٠٤) ، **دور المقال المنشور في الصحف الحزبية في التنمية السياسية للمراهقين**(رسالة ماجستير)،جامعة عين شمس،جمهورية مصر العربية.

(٢) عبيدات،أحمد ،٢٠٠٤، **سيادة القانون والتنمية السياسية**، الرسالة، المجلد الأول العدد(٠)ص٢-٣ ، عمان ،الأردن.

(٣) العكش، محمد أحمد ،(٢٠٠٦). **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن ١٩٩٩ - ٢٠٠٥** ، (رسالة ماجستير) ، جامعة آل البيت ، عمان، الأردن.

(٤) المناعسة، أيمن رضوان،٢٠٠٧، **التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٨٩-٢٠٠٥)** ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٥ (مجلة الرسالة ، المركز الوطني لحقوق الإنسان ، المجلد الأول ، العدد (٠)، عمان ، أيلول ٢٠٠٤ .

٦ (الموسى ، عصام ، (١٩٨٨) "خصائص الصحافة الأردنية الحديثة ممثلة بصحيفة الرأي اليومية " ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد ٤ ، العدد ١ .

٧ (نجادات، علي والقاضي، أمجد، ٢٠٠٦، موضوعات التنمية السياسية في الصحف الأردنية اليومية "دراسة تحليلية"، أبحاث اليرموك، المجلد ٢٢، العدد الثاني، الأردن.

المحاضرات :

١ (الدليمي ، عبد الرزاق ، ٢٠٠٩ محاضرات مطبوعة أُلقيت على طلبة الماجستير قسم الإعلام جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، الأردن.

٢ (الروابدة ، عبد الرؤوف، ٢٠١٠، ورقة عمل مقدمة لـ الملتقى الوطني سيادة القانون أساس الولاء والانتماء ، وزارة التنمية السياسية ، ٩- كانون الثاني - ٢٠١٠، عمان ، الأردن.

٣ (مشروع بريدج، ٢٠٠٩، الإعلام والانتخابات ، عمان - الأردن - ٢٠٠٩/١١/٣ .

المراجع الأجنبية :

- 1) Berelson Betnard, **Content Analisis in Communcation**, Newyork, 1952.
- 2) Packenham Robert A. **Approaches to the Study of Political Development** . Princeton University, 1964
- 3) Hatamleh, Wasfi fawzi, **Human Rights Women's Right and Her Political Participation in Jordan**. حمادة للنشر والتوزيع ,Amman,2007.
- 4) Pey, Lucian W, and others, **Crises and Sequences in Political Development**, Princeton University, 1971.

المراجع الألكترونية :

الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين

www.kingabdullah.jo

الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء

www.pm.gov.jo

موقع صحيفة الرأي

www.alrai.com

موقع صحيفة العرب اليوم

www.alarabalyawm.net

موقع الأمم المتحدة

<http://www.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm>

محكمو استمارة تحليل المضمون:

- أ.د. عبد الرزاق الدليمي : عميد قسم الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط .
- د. عبد الكريم جبر : قسم الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط .
- د. رائد أحمد : قسم الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط .
- د. كامل خورشيد : قسم الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط .
- د. محمد صاحب سلطان : قسم الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط .
- د. حاكم خريشا : علوم سياسية ، مساعد أمين عام وزارة التنمية السياسية .

— د.على الخوالدة : تربية ، مدير مكتب وزير التنمية السياسية ، مدير مؤسسات المجتمع المدني وزارة التنمية السياسية .

الملحق :

ملحق (٢)

كشاف تحليل مضمون الصحف الأردنية (الرأي،العرب اليوم)

أولاً: موضوعات التنمية السياسية

١. الانتخابات

٢. الأحزاب

٣. المواطنة

٤. مؤسسات المجتمع المدني

٥. الوعي السياسي

٦. حرية التعبير

٧. سيادة القانون

٨. التعددية السياسية

٩. مشاركة الشباب

١٠. مشاركة المرأة

١١. حقوق الإنسان

١٢. الديمقراطية

١٣. الإصلاح السياسي

١٤. التنمية السياسية

ثانيا - القيم :

- ١- إيجابية
- ٢- سلبية
- ٣- مختلطة
- ٤- بدون تناول قيم

ثالثا - الاتجاهات :

- ١- مؤيد
- ٢- معارض
- ٣- محايد
- ٤- مختلط
- ٥- بدون

رابعا - المواقفة للأحداث :

- ١- مواكب
- ٢- غير مواكب

خامسا - الجمهور المستهدف:

- ١- خاص
- ٢- عام

سادسا - وسائل الإقناع :

١- علمية

٢- غير علمية

٣- مختلطة

٤- أخرى

سابعا - الأسلوب المتبع :

١- ناقد

٢- ساخر

٣- طرح أفكار (متزن)

٤- تحليلي

٥- أخرى

ثامنا - موقع المقال :

١- صفحة أولى

٢- صفحة داخلية

٣- صفحة أخيرة

تاسعا - حصة وزارة التنمية السياسية من المقالات

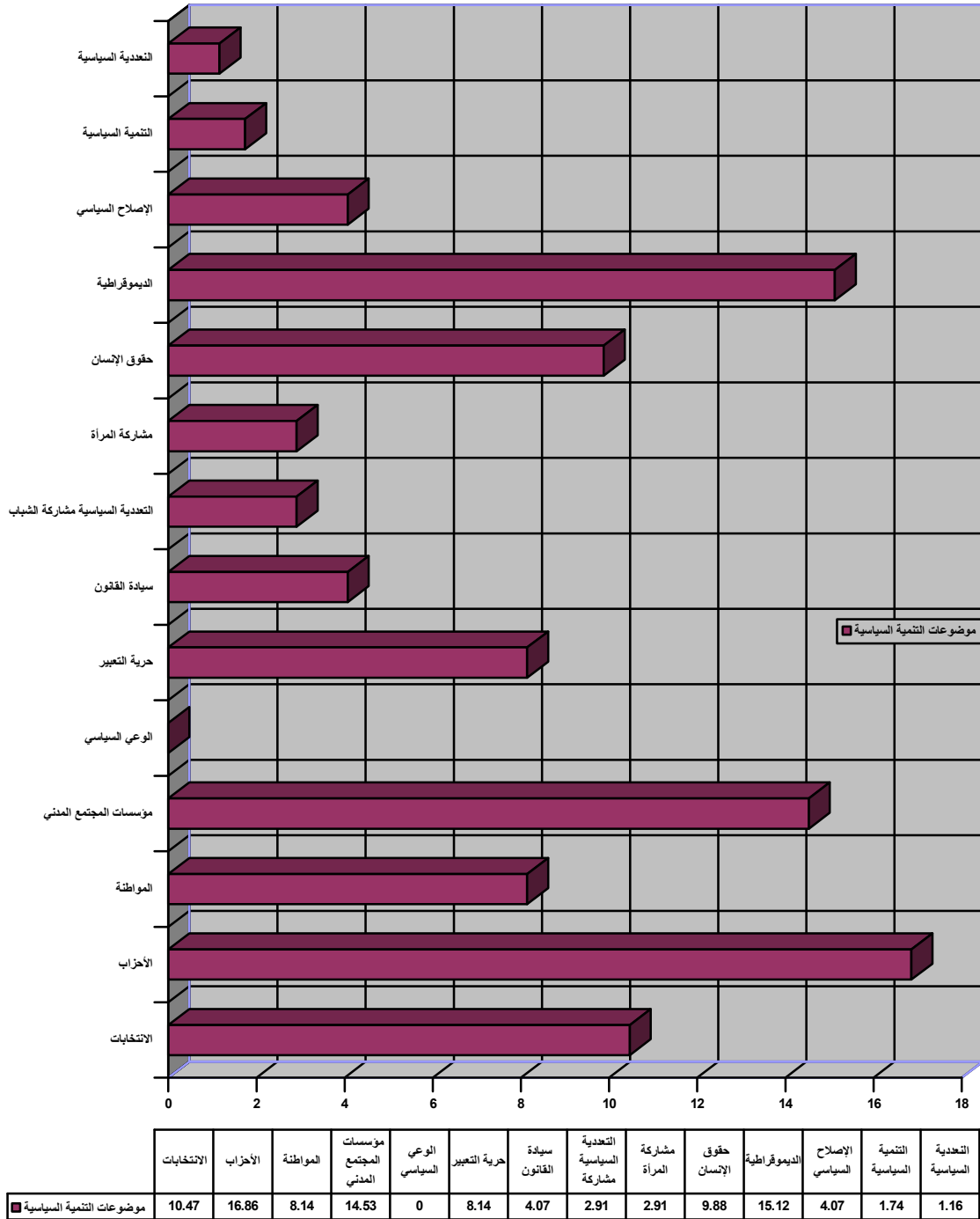
عاشرا - مقالات التنمية السياسية :

١- كامل المقالات

٢- مقالات التنمية السياسية

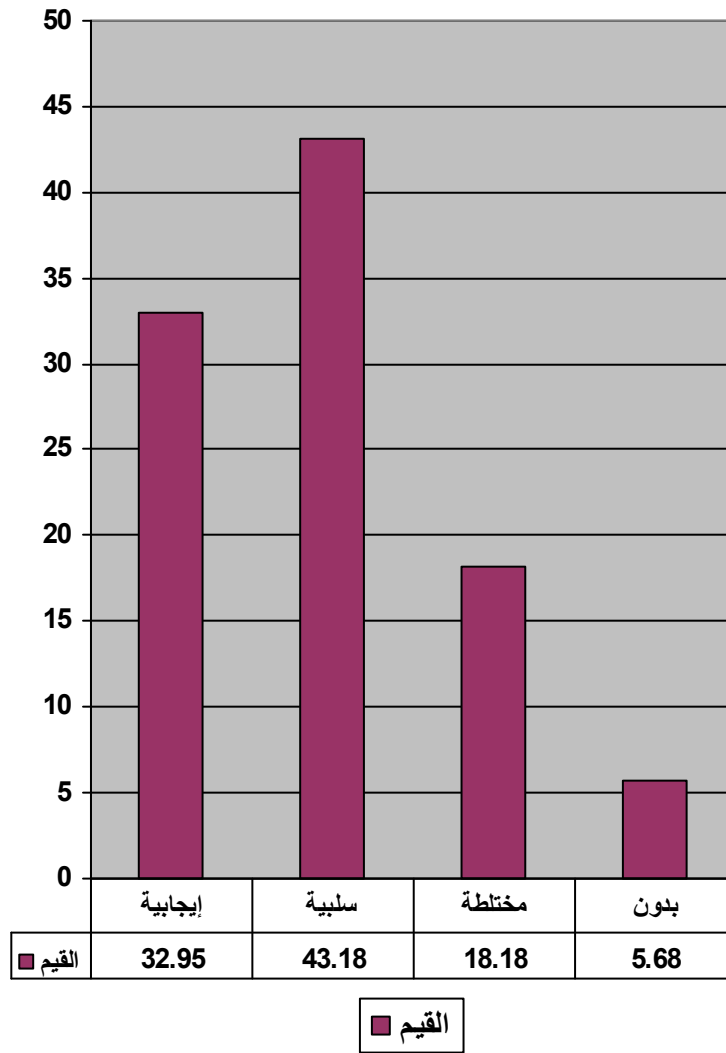
ملحق (٣)

الرسم البياني لموضوعات التنمية السياسية التي تناولتها الصحف الأردنية



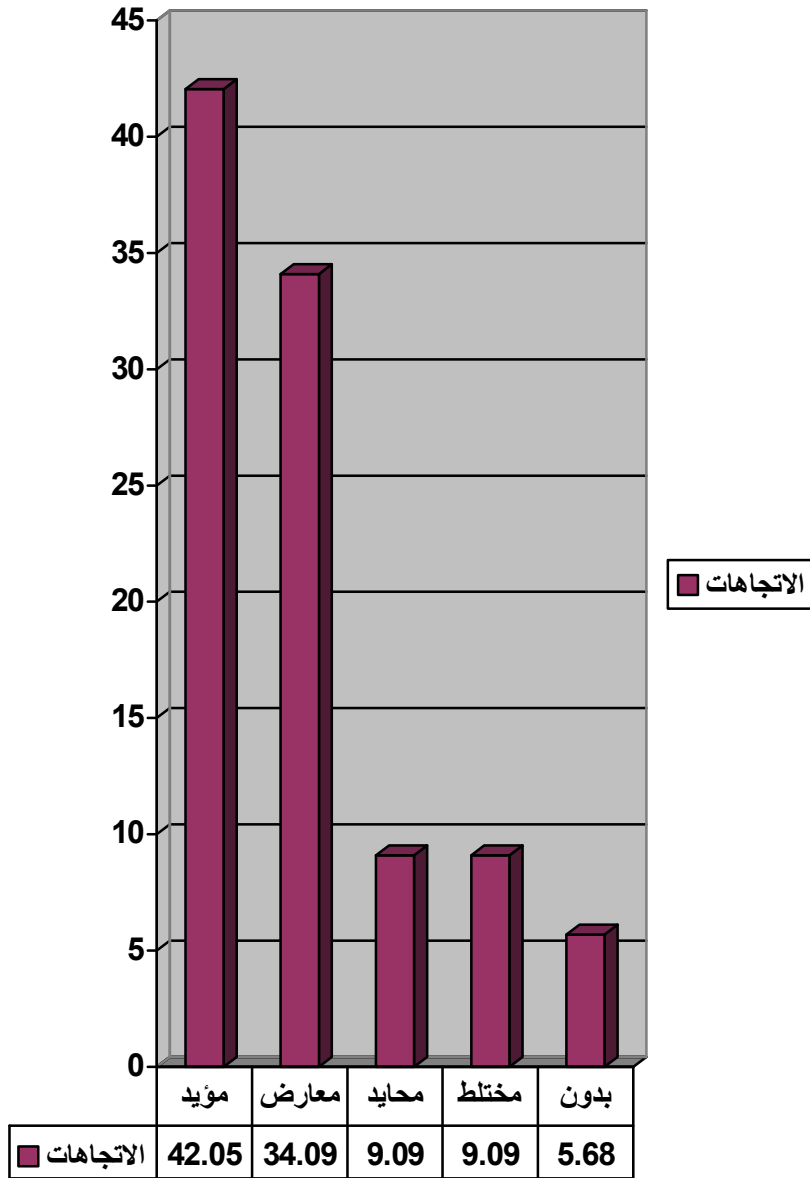
ملحق (٤)

الرسم البياني للقيم التي تحملها موضوعات التنمية السياسية في الصحف الأردنية



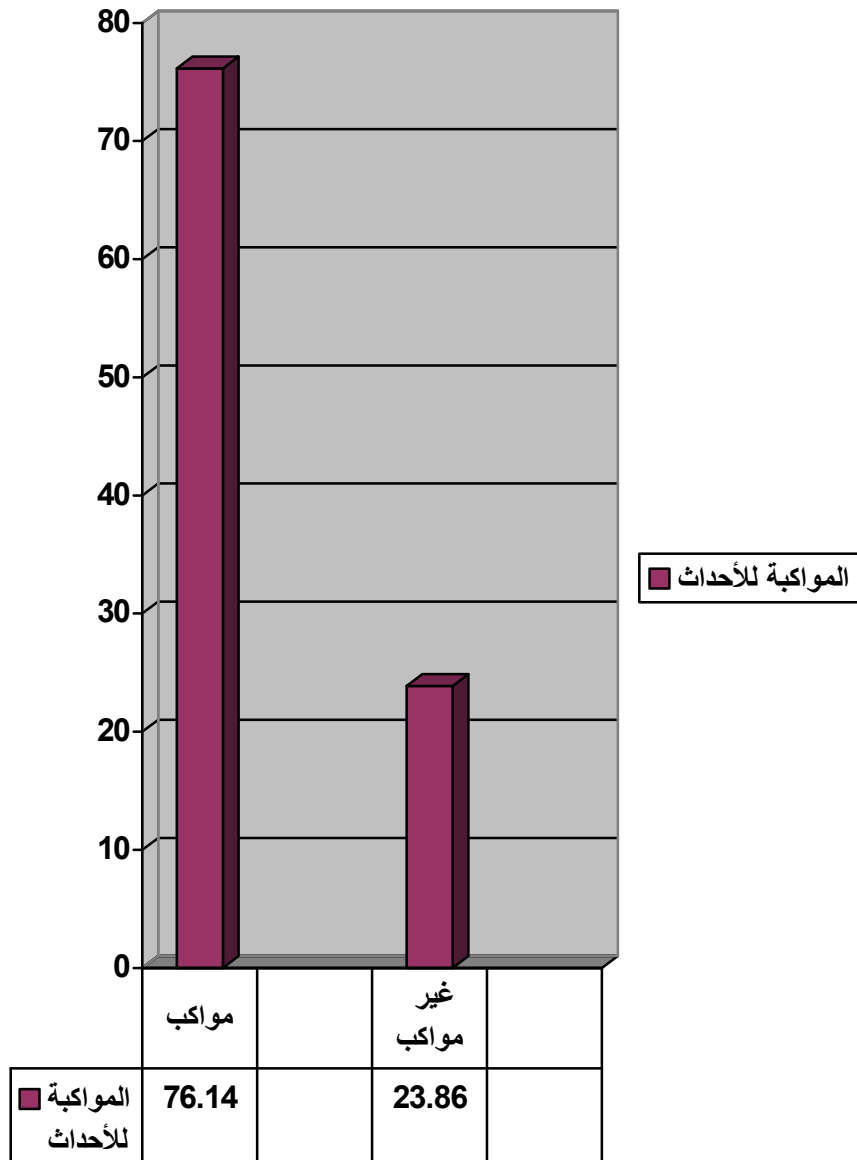
ملحق (٥)

الرسم البياني للاتجاهات التي تحملها الصحف الأردنية لموضوعات التنمية السياسية



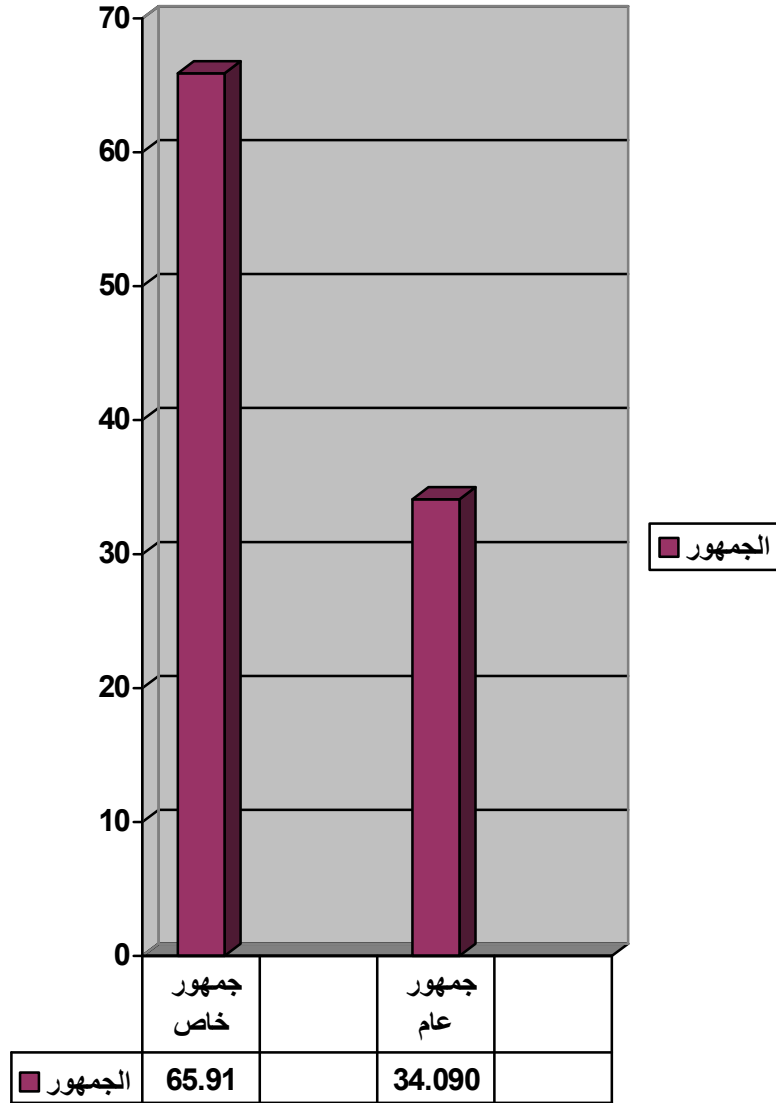
ملحق (٦)

الرسم البياني لمواكبة الصحف الأردنية لأحداث التنمية السياسية



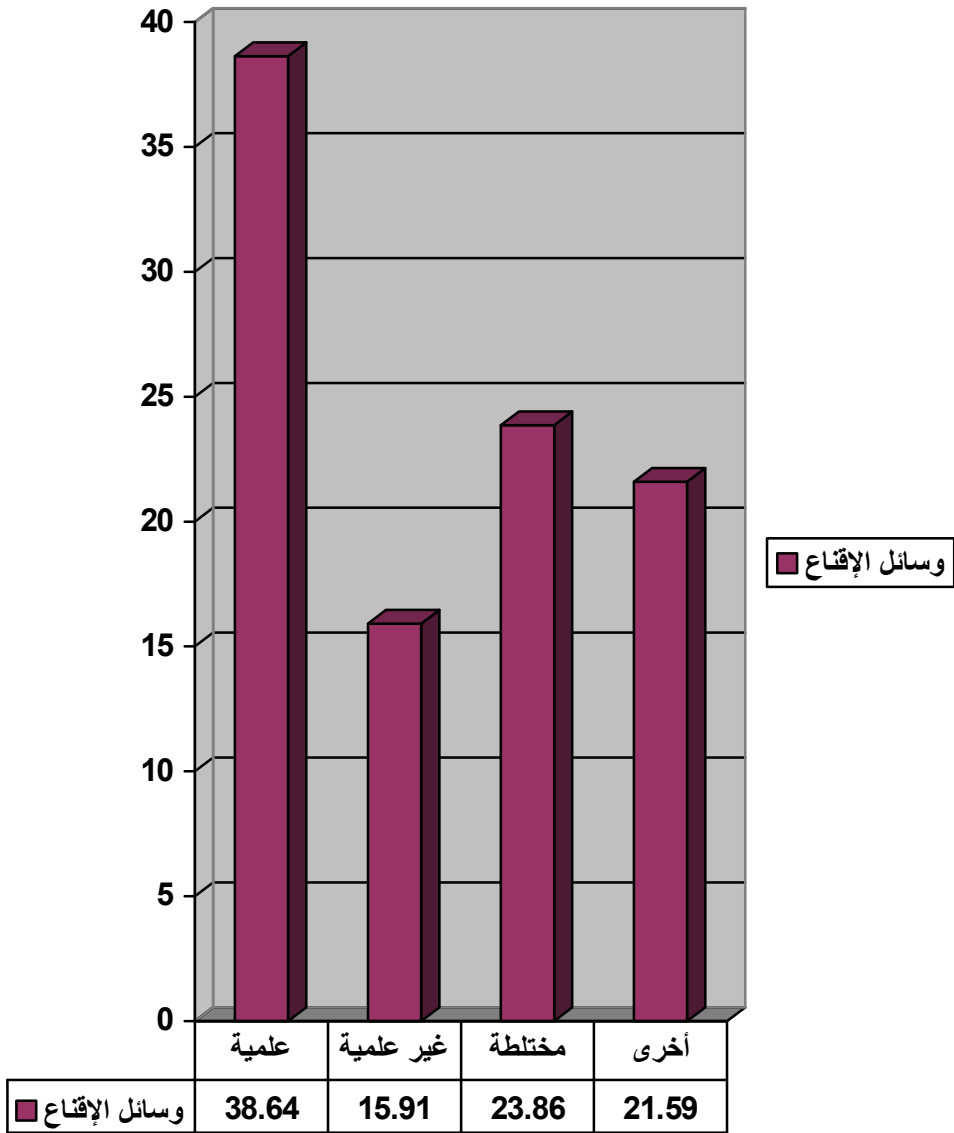
ملحق (٧)

الرسم البياني للجمهور المستهدف



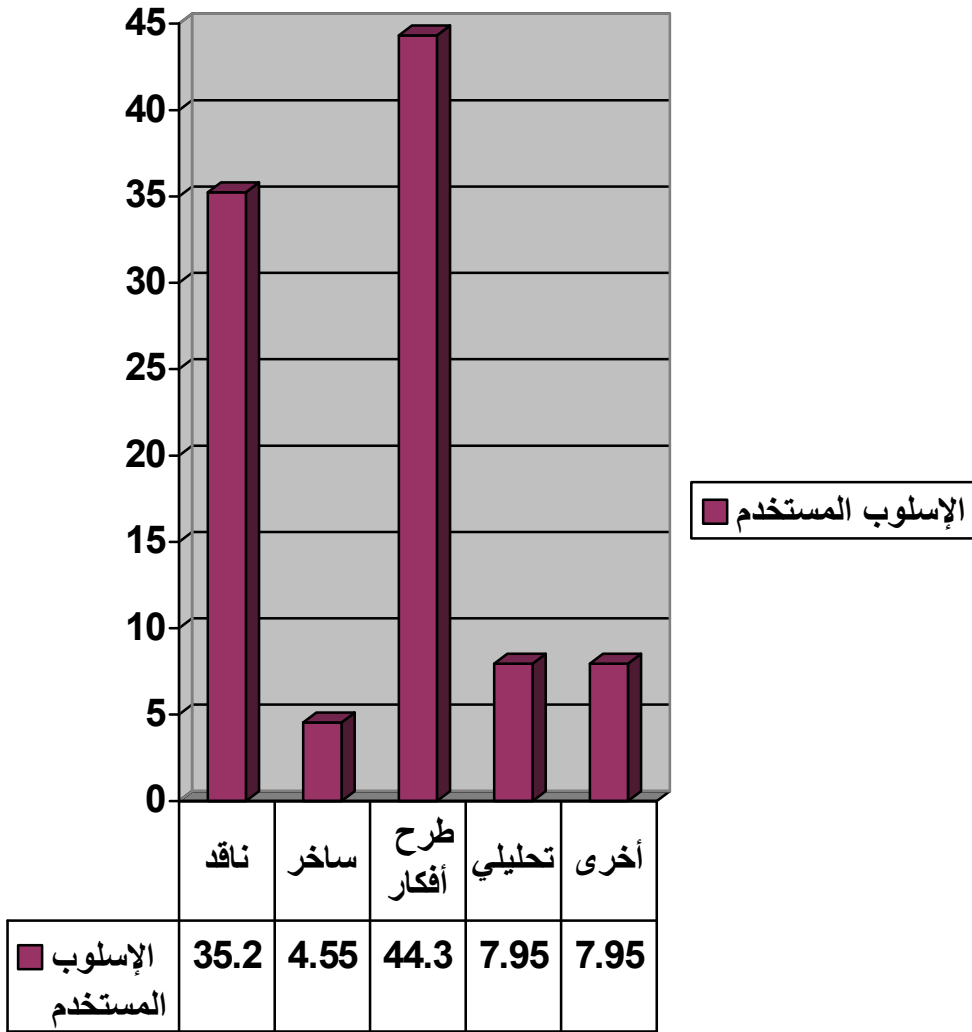
ملحق (٨)

الرسم البياني لوسائل الإقناع



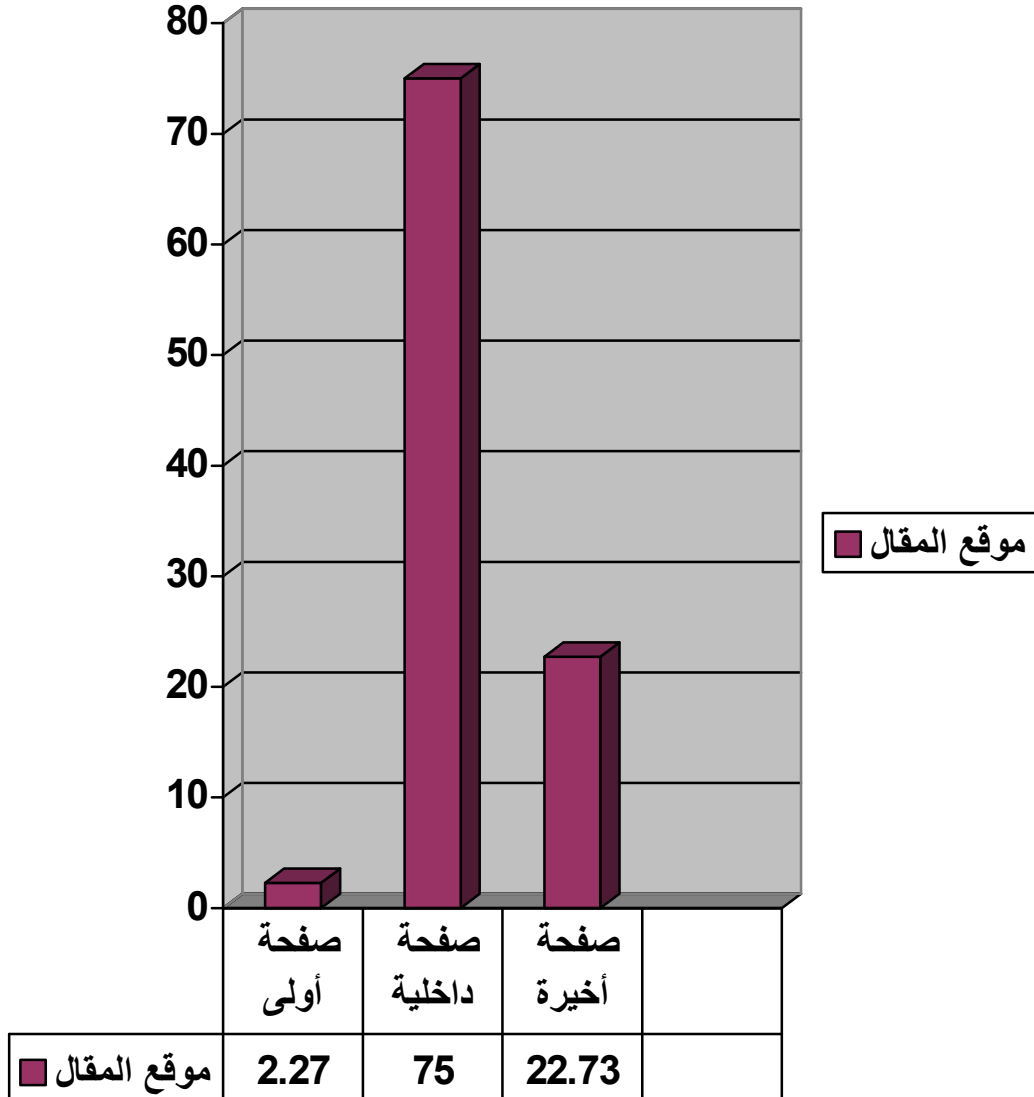
ملحق (٩)

الرسم البياني للإسلوب المتبع



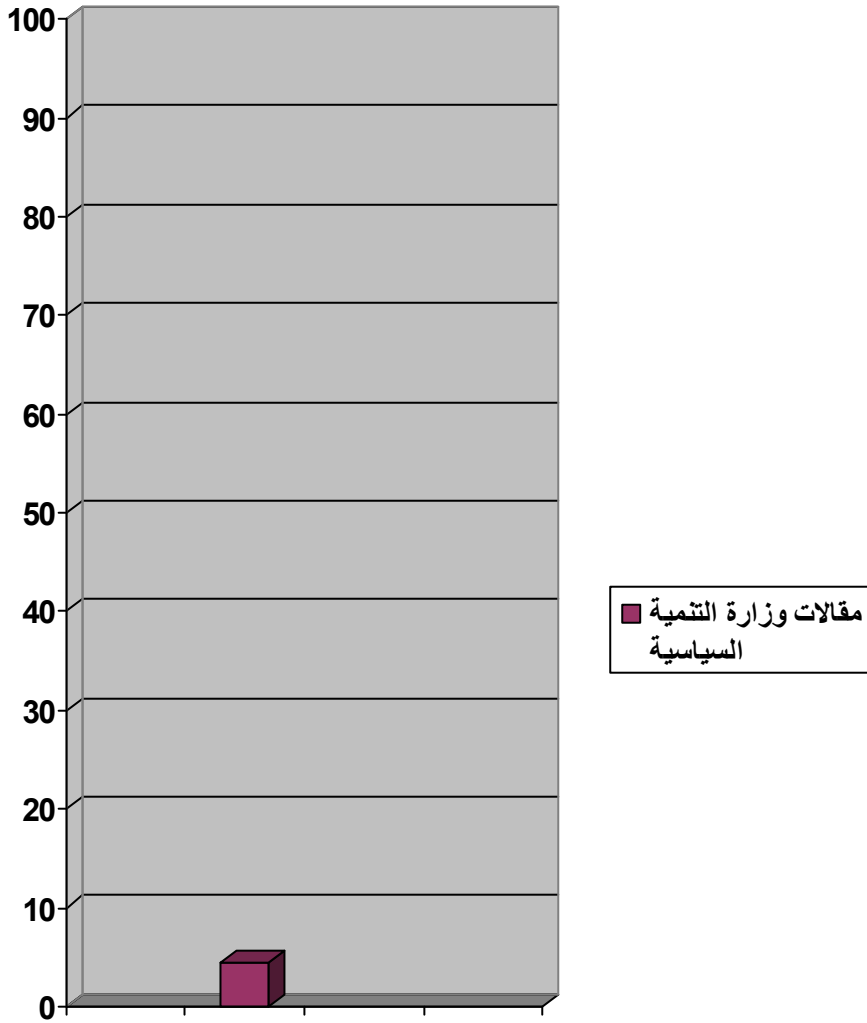
ملحق (١٠)

الرسم البياني لموقع المقال



ملحق (١١)

الرسم البياني لحصة وزارة التنمية السياسية



مقالات وزارة التنمية السياسية	450.0
التنمية السياسية	0%

ملحق (١٢)

الرسم البياني لمقالات التنمية السياسية

